الدكتور / محمد سلامة النحال

الحرب ضد الإرهاب

تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن، وانعكاساتها الإقليمية والدولية



زهران للنشر

الحرب ضد الإرهاب

الحرب ضد الإرهاب

(تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الإقليمية والدولية)

الدكتور

محمد سلامة النحال

مدير مكتب الانتربول في الجامعة العربية

تونس

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٢٠٠٩

رقم التصنيف :

المؤلف ومن هو في حكمه : الدكتور محمد سلامة النحال

عنوان المصنف : الحرب ضد الإرهاب

الموضوع الرئيسي : الحرب ضد الإرهاب

رقم الإيداع : ٢٠٠٩

بيانات النشر : عمان دار زهران

* تم إعداد البيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : ٥٣٣١٢٨٩ – ٦ – ٩٦٢+، ص.ب ١١٧٠ عمان ١١٩٤١ الأردن

E-mail : Zahranco@maktoob www.darzahran.net

المحتويات

مقدمـــة الصفحة

الملاحق

مقدمة

الإرهاب ظاهرة دولية تعاني منها دول العالم المختلفة بنسب متفاوتة حسب ظروف وأوضاع كل دولة. زحف إلى منطقتنا العربية وبات يشكل تهديدا لأمن الدول العربية وسلامة شعبها. وقد ندد مجلس وزراء الداخلية العرب في الكثير من المناسبات بالإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، وصيغ مساعدته ماديا ومعنويا. اعتمد المجلس مدونة قواعد سلوك لمكافحة الإرهاب في مطلع عام 1996، وفي كانون الثاني (يناير) 1997 اعتمد استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب، تعد الأولى من نوعها على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد جاءت بمفهوم عربي موحد للإرهاب، كما تضمنت عددا من الأهداف يأتي في مقدمتها مكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام والعروبة، كذلك شهدت الدورة الخامسة عشرة للمجلس التي انعقدت في مطلع عام 1998، إقرار الخطة المرحلية لتنفيذ هذه الإستراتيجية. وفي شهر ابريل (نيسان) 1998 تـ التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وذلك في اجتماع مشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب. والمجلس عازم على مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال جهوده الدؤوبة والمتواصلة، حيث لا تكاد تخلو دورة من دوراته الأخيرة من إقرار مشروع يستهدف التعاون العربي في هذا المجال، كل ذلك من أجل تحقيق حماية الفرد في الوطن العربي، والدفاع عن حقوقه وممتلكاته وتمكينه بالتالي من العيش في أمن وأمان ورخاء واستمرار.

ويعتبر الإرهاب من الجرائم التي تقع مسؤولية مكافحتها والتصدي لها على عاتق مجلس وزراء الداخلية العرب، بصفته أعلى سلطة أمنية عربية بعد مؤتمر القمة، يهدف أساسا إلى تنمية وتوثيق علاقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في شؤون الأمن الداخلي وقضايا الإجرام.

وفي مطلع عام 1988 أصدر مجلس جامعة الدول العربية قرارا يدعو فيه كافة الدول العربية إلى دعم محاولات الأمم المتحدة في عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر، كما نص القرار على

تشكيل لجنة من ممثلي الدول العربية من الخبراء في القانون الدولي، وبمشاركة الأمانة العامة للجامعة والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لوضع تصور عربي مشترك يحدد الأبعاد والأحكام القانونية والسياسية التي ينبغي أن يستند إليها تحديد مفهوم الإرهاب، والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر.

وبمشاركة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، عقدت لجنة الخبراء إجتماعاتها في تونس خلال الفترة 22 إلى 1989/8/24، وفي ضوء ورقة العمل المقدمة من الأمانة العامة، توصلت اللجنة إلى التعريف التالي للإرهاب:

"هو كل فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به، يسبب رعبا أو فزعا من خلال أعمال القتل أو الإغتيال أوحجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير المفرقعات أو غيرها من الأفعال، مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والإضطراب، الذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية"[1].

وفي ضوء هذا المفهوم للإرهاب أدان مجلس وزراء الداخلية العرب في أكثر من لقاء، الإرهاب بكافة أشكاله وأساليبه وصيغ مساعدته ماديا ومعنويا، فقد أدان المجلس بشدة القرصنة الجوية التي أقدم عليها الكيان الصهيوني عام 1986 عندما اختطف طائرة ليبية مدنية في الأجواء الدولية وهي تنقل وفدا سوريا، في حين تشكل إسرائيل أحد المصادر الرئيسية للإرهاب في المنطقة العربية، فلقد قامت على الإرهاب، وتعيش عليه حاليا، تستخدم دعوى مكافحة الإرهاب لتحقيق أهدافها التوسعية في العالم العربي، فلقد سعت إلى تشويه سمعة المواطن العربي عبر إيهام الرأي العام العالمي بأنه وراء أعمال الإرهاب والعنف والتخريب، مبررة بذلك عمليات الاضطهاد والتشريد التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك الغارات التي تشنها بين الحين والأخر على المدن والقرى في الجنوب اللبناني مخلفة وراءها عشرات القتلى والعديد من الجرحى من النساء والأطفال والشيوخ.

ونظرا لتنامي خطر الإرهاب وتزايد عمليات العنف والتخريب في بعض البلدان العربية ارتأى مجلس وزراء الداخلية العرب، أن يتخذ خطوات إيجابية ملموسة

[1]) الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تقرير مختصر عن جهود وانجازات مجلس وزراء الداخلية العرب في مكافحة ظاهرة الإرهاب، الجزائر، يناير/كانون الثاني 2000 ص 2

لمواجهته والتصدي له. وفي هذا المجال، خصص الإجتماع الثالث للجنة الجرائم المستجدة الذي انعقد في نطاق الأمانة العامة لبحث جزائم الإرهاب. وبحثت اللجنة في اجتماعها هذا مشروع الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب الذي عرض على المجلس في دورته الثالثة عشرة التي انعقدت في تونس خلال الفترة من 4 إلى 1/5/ 1996. واتخذ المجلس قرارا يقضي بتشكيل فريق عمل تسند إليه مهمة وضع الصيغة النهائية لمشروع الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب على أن يعرض المشروع على الدورة المقبلة للمجلس. كذلك أقر المجلس مشروع مدونة قواعد سلوك للدول الأعضاء في مجلس وزراء الداخلية العرب لمكافحة الإرهاب، والمقدم من جمهورية مصر العربية، وذلك في ضوء ما أبدته البلدان العربية من آراء وملاحظات بشأنه.

وقد أكدت الدول الأعضاء في تلك المدونة إلتزامها بعدم القيام أو الشروع أو الإشتراك بأي صورة من الصور في تنظيم الأعمال الإرهابية والحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنفيذ تلك الأعمال، كذلك تعهدت بتضييق الخناق على العناصر الإرهابية، ومنع تسللها عبر حدودها وإقامتها في أراضيها، كما يخظر على أي دولة عضو بموجب المدونة استقبال أو إيواء أو تدريب أو تسليح أو تمويل عناصر الإرهاب والتخريب. كذلك أجمعت الدول العربية على أهمية وضرورة تقديم المساعدة المتبادلة في مجال إجراءات التحري، والقبض على الأشخاص الهاربين المتهمين، أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية، كذلك ناشدت المدونة الدول الأعضاء تنسيق عمليات مراقبة الحدود والمنافذ فيما بينها للحيلولة دون انتقال أو استخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات لأغراض غير مشروعة.

والمعروف أنه تم اعتماد مشروع الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في دورة مجلس وزراء الداخلية العرب عام 1997. وتعد هذه الإستراتيجية بمثابة القاعدة الأساسية الصلبة للتعاون الفعال ضد ظاهرة الإجرام الخطيرة. وهي ترتكز على جملة من المنطلقات أبرزها أن أعمال العنف المنظم التي تسبب رعبا أو فزعا أو التهديد به هي أعمال إرهابية. ويعد كفاحا مشروعا الكفاح المسلح للشعوب الخاضعة للإحتلال الأجنبي من اجل تحرير أراضيها المحتلة والحصول على حقها في تقرير مصيرها.

واستقلالها وفقا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة، كما أن الإستراتيجية تتضمن مجموعة من الأهداف فضلا عن احتوائها على مجالات ومقومات عدة سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد التعاون العربي الدولي، هذا بالإضافة إلى وجود آليات للتنفيذ.

وبناء على تكليف من المجلس الموقر شكلت الأمانة العامة لجنة من ممثلي الدول العربية وبمشاركة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، عهدت إليها مهمة وضع مشروع خطة مرحلية لتنفيذ بنود الإستراتيجية، وقد اجتمعت اللجنة ووضعت المشروع المطلوب، وتمت إحالته إلى المجلس في دورته الخامسة عشرة والتي انعقدت في مطلع شهر يناير (كانون الثاني) 1998، فتم إعتماده.

وإضافة إلى ذلك، شكلت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وبناء على تكليف المجلس الموقر أيضا، لجنة من ممثلي الدول الأعضاء، تمكنت خلال إجتماعين من وضع تصور موحد لمشروع الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. عرض هذا المشروع على الدورة الخامسة عشرة للمجلس، فتمت الموافقة عليه. هذا وقد عقد اجتماع مشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب حيث تم التوقيع على الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تشكل إحدى حلقات التماسك الأساسية في سلسلة العمل العربي المشترك لمواجهة ظاهرة الإرهاب الخطيرة وما تصاحبها من أعمال إجرامية وانقاذ المجتمع العربي من ويلاتها ومآسيها.

وسعيا لتنفيذ هذه الإتفاقية على الشكل الكامل المطلوب، فقد تم تأليف لجنة وزارية مشتركة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية، والرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب، ورئيس الإجتماع المشترك لمجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب الذي تم خلاله التوقيع على الإتفاقية.

عقدت اللجنة الوزارية اجتماعها الأول في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 1999/8/1 واتخذت عدة قرارات من بينها تشكيل اللجنة الفنية المكلفة بوضع مشروع الإجراءات التنفيذية للإتفاقية، وقد ناشدت اللجنة المنظمات

الإقليمية والدولية وضع اتفاقيات مكافحة الإرهاب على غرار الإتفاقية العربية، وذلك لتعزيز التعاون بين مختلف دول العالم أمنيا وقضائيا لمواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها بشكل جماعي وفعال، كما تم حث الدول العربية على عقد اتفاقيات ثنائية في مجال مكافحة الإرهاب مع الدول الأجنبية مما يساعد على رصد تحركات الإرهابيين، وحصرهم وتسليمهم للدول التابعين لها، باعتبارهم مطلوبين للعدالة.

وتنفيذا لما نصت عليه الخطة المرحلية لتنفيذ الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، فقد انعقد في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في أواخر شهر تموز / يوليو 1998 المؤتمر العربي الأول للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب، الذي ناقش جملة من المواضيع الهامة حول ظاهرة الإرهاب والعلاقة بين الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة الأخرى، وكذلك أنجع السبل لكشف وسائل تهريب الأسلحة والمواد المستخدمة في العمليات الإرهابية، كذلك نظمت الأمانة العامة للمجلس انعقاد المؤتمر العربي الثاني للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب وكان ذلك في أواسط شهر تموز /يوليو 1999. وسينعقد هذا المؤتمر بصورة دورية مرة كل عام، ويشكل فرصة هامة للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من أجل التعاون والتنسيق في كل ما من شأنه مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة ودفع أضرارها ومآسيها عن عالمنا العربي.

هذا وقد أعد المكتب العربي للاعلام الأمني التابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، خطة إعلامية عربية نموذجية شاملة لتوعية المواطن العربي ضد أخطار الإرهاب، وتحصينه بالقيم الروحية والأخلاقية والتربوية. وقد تم توزيع هذه الخطة على الدول العربية. وتتمثل هذه الخطة في التبصير بعواقب جرائم العنف ومغبة الإرهاب، والعمل على وقاية المجتمعات العربية من أخطارها وأضرارها، ورسم سياسة أمنية إعلامية وطنية قادرة على حشد طاقات المجتمع وحفزها لمواجهة هذه الجرائم والقضاء عليها في مكمنها، كما تستهدف الخطة إبراز الصورة المشرقة للدين الإسلامي الحنيف والقيم الدينية المختلفة والتصدي للحملات الموجهة ضد

الإسلام، وإظهار أحكامه وأساليبه في مناهضة السلوك العدواني، واتجاهه لبناء مجتمع آمن من أخطار العنف والإرهاب.

* * * *

الفصل الأول:

تفجيرات نيويورك وواشنطن

هزت أمريكا يوم 2001/9/11 سلسلة من الإنفجارات طالت عاصمة الأعمال نيويورك والعاصمة السياسية واشنطن بما في ذلك مبنى وزارة الدفاع والخارجية.

وبدأ مسلسل الكابوس بتحطم طائرتين على برجي مركز التجارة الدولية بنيويورك مما أدى إلى انهيارهما:

وطالت الإنفجارات وتساقط الطائرات واشنطن وبنسلفانيا مما أثار في أمريكا حالة فزع وهلع.

جد الحادث الأول قبيل الساعة التاسعة صباحا بتوقيت نيويورك (الثانية بعد الظهر بتوقيت تونس) عندما صدمت طائرة أولى الجزء العلوي لأحد برجي مركز التجارة الدولية بنيويورك، وبعد 18 دقيقة وبينما كانت التلفزات الأمريكية تنقل الوقائع مباشرة تحطمت طائرة ثانية مباشرة قرب قمة البرج الثاني مما أحدث انفجارا رهيبا.

وحسب مصادر من الملاحة الجوية الأمريكية فإن احدى الطائرتين هي طائرة ركاب من طراز بوينغ 737. وقد اقلعت هذه الطائرة من بوسطن. وكانت متوجهة إلى لوس انجلس عندما تم اختطافها.

وحسب مصادر غير رسمية فإن الطائرة الثانية التي صدمت برج مركز التجارة الدولية تم اختطافها بعد إقلاعها من نيويورك في نيوجرسي قبل أن تنفجر على احد برجي مركز التجارة الدولية[1].

وقالت احدى شركات الطيران الأمريكية أنها فقدت طائرتين على متنهما أكثر من 200 راكب. ويتكون برجا مركز التجارة الدولية من 110 طوابق وكان بداخلهما ساحة حدوث الإنفجارات حوالي 40 ألف شخص من موظفين وعمال[2].

---

[1]) الشروق، 2001/9/12.
[2]) نفس المرجع السابق.

وأدى الإصطدامان إلى اندلاع حريقين رهيبين، وقد أكد خبراء الإطفاء الأمريكيون على الفور أنه يصعب التدخل ضد النيران في مبنى من 110 طوابق وليس أمام رجال الاطفاء إلا الصعود طابقا طابقا.

وفي كل الحالات لم تسمح التطورات المتسارعة بأن يقع تدخل فوري لرجال الاطفاء بما أن أحد البرجين انهار تماما بعد حدود ساعة وذلك بعد أن انفجر وسط سحابة غبار كثيفة جدا. والظاهر أن الانفجار الذي أصاب طابق الاصطدام تسرب بسرعة عبر الطوابق وطال مجمل المبنى مما أدى إلى انهياره.

وسقطت آلاف الأطنان من الإنقاض إذن على كامل الحي مما ينذر بوقوع كارثة رهيبة خصوصا في صفوف المئات من المنقذين.

وبعد أقل من ساعة أخرى وإثر انفجار جديد انهار البرج المتبقي من مركز التجارة الدولية. وأشارت التلفزات الأمريكية إلى حدوث انفجارين داخل مبنى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن وإلى انفجار سيارة ملغمة في مأوى وزارة الخارجية الأمريكية. وأثارت انفجارات نيويورك وواشنطن حالة فزع طالت المدنيين حيث سجل اخلاء مبنى البنتاغون ومقر وزارة الخارجية الأمريكية والجناح الغربي للبيت الأبيض (الرئاسة الأمريكية) والكابيتول (مقر الكونغرس) وذلك بسبب ما اعتبره المسؤولون الأمريكيون بتهديدات إرهابية وتحسبا لأي تعقيدات تجنب الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي يزور فلوريدا-العودة إلى واشنطن.

وعلى إثر تعرض أمريكا لهجوم شامل، أكد الرئيس جورج بوش أن كل العسكريين الأمريكيين داخل الولايات وعبر العالم وضعوا في حالة تأهب قصوى بعد الهجمات على واشنطن ونيويورك مضيفا أن حكومته اتخذت التدابير الأمنية اللازمة. كذلك قال بوش في خطاب بثته التلفزات الأمريكية أن الهجمات على نيويورك وواشنطن تشكل في الظاهر هجوما ارهابيا يستهدف الولايات المتحدة.

وتوعد بوش أن بلاده ستلاحق وتعاقب منفذي الإعتداءات.

وفي كلمة متلفزة قال بوش مخاطبا المواطنين الأمريكيين إن أمريكا تمر بفترة صعبة وتشهد مأساة وطنية.

وطلب الرئيس بوش تحقيقا شاملا حول الأحداث من أجل الكشف عن مرتكبي التفجيرات ومطاردة مرتكبي الأعمال الإرهابية، مؤكدا أن الإرهاب لن يمر على حد قوله[1] .

ويتمثل شريط الهجوم الشامل على النحو التالي وفق ما ذهبت إليه وكالة "اسوشايتد برس"[2]

- اجلاء الكونغرس والبيت الأبيض رمزي القوة والديموقراطية الأمريكية.
- إصابة البتاغون بطائرة وتولت الرياح نقل سحب الدخان باتجاه واشنطن.
- انفجار سيارة ملغمة في مأوى وزارة الخارجية الأمريكية.
- إصدار أوامر بإجلاء مباني وزارات العدل والخزانة والدفاع (بعد البيت الأبيض والكابيتول) و(مقر الكونغرس).
- في شوارع واشنطن وأمام البيت الأبيض أشهر رجال الأمن أسلحتهم الآلية.
- إصدار أوامر بتجميد حركة الملاحة الجوية في الولايات المتحدة كلها.
- تجميد حركة القطارات في شمال شرق الولايات المتحدة.

كما قررت عدة دول غربية وروسيا بتجميد الرحلات الجوية باتجاه الولايات المتحدة بينما وصلت أوكرانيا إلى حد تجميد طلعات الطائرات العسكرية.

وأعلنت حالة تأهب في كل القواعد العسكرية في مختلف أنحاء أمريكا، كما تم تشديد إجراءات الرقابة حول القواعد والمخابر التي تؤوي أسلحة نووية أو كيمياوية أو جرثومية. كما نصت شرطة لويزيان المؤسسات الكيمياوية بإعلان حالة التأهب وتشديد الرقابة.

* * * *

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) نفس المرجع السابق.

تداعيات التفجيرات وانعكاساتها الإقليمية

1- مصر والجامعة العربية:

ورد في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 2001/9/13 أن لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى قد أدانت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وقالت اللجنة في بيان لها بتاريخ 2001/9/12 أن هذه العمليات تؤكد أن أعمال الإرهاب قد وصلت إلى مستويات يجب أن تقف كل دول العالم في مواجهتها بكل حزم، وأن الإرهاب قد انتقل إلى مرحلة جديدة تماما، تتسم بملامح مفزعة شديدة الخطورة، يمكن أن تلحق اضرارا فادحة باستقرار الدول ومصالح الشعوب بحيث أصبح يشكل مصدر تهديد حاد للأمن القومي لدول العالم.

وأضاف البيان أن هذه الأعمال الإرهابية تثبت أن يد الإرهاب قد طالت لتصل إلى أي مكان في العالم، بحيث لم تبق أية دولة بمنأى عن مخاطره، وأن الإرهابيين لا يتورعون عن القيام بأعمال جنونية غير متصورة، غير عابئين بحجم ما قد يسقط فيها من ضحايا، أو ما ينتج عنها من خسائر، فهناك تحولات خطيرة لظاهرة الإرهاب.

وطالب البيان دول العالم بالبدء في التعامل مع خطط الإرهاب على أسس مختلفة تضمن وقوفها بحسم في مواجهة عناصره ونشاطاته، وأن تتعامل بأشكال جديدة أكثر فاعلية في مكافحته، أيا كانت مصادره، وأن تعمل على إنهاء كل ما من شانه أن يساعد أو يدعم أو يأوي أية عناصر أو نشاطات إرهابية.

وأشارت اللجنة إلى أن الرئيس حسني مبارك (رئيس جمهورية مصر العربية) قد حذر مرارا وتكرارا منذ سنوات طويلة من مخاطر انتشار الإرهاب، وتصاعده، وأثاره المختلفة على أمن الدول والشعوب، ونبه إلى خطورة إيواء العناصر الإرهابية،

وقد سبق أن دعا إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب يتم التداول فيه حول سبل ووسائل التعامل مع تلك المشكلة بجوانبها المتعددة.

وأعربت اللجنة عن أملها في أن يتم الإلتزام بضبط النفس حتى يتضح الفاعل الحقيقي لتلك العمليات الإجرامية، دون استباق الأحداث مع تأكيدها ضرورة أن ينال الفاعل جزاء ما ارتكبه بكل شدة، وبكل الوسائل التي تمنع تكرار ما حدث مرة أخرى.

هذا وأكد السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الأحداث الخطيرة والضخمة التي شهدتها الولايات المتحدة لا بد أن يكون لها تأثيرات عديدة وقال في تصريحات أنه لا يمكن الحديث عن ردود الفعل أو الاتجاهات التي ستتخذها الولايات المتحدة خاصة أن الهزة مازالت في أوجها ومازالت أمريكا منشغلة بالضحايا والكيفية التي وقعت بها الأحداث. واستنكر موسى الاتهامات التي تلقى جزافا ضد العرب والمسلمين والقفز فوق الحقائق التي لم تظهر بعد لإعطاء بعض التصورات بناء على ظنون قد تكون بعض الدوائر تقوم بتغذيتها مما يزيد الأمر سوءا ويؤدي إلى ردود فعل غير مطلوبة[1].

وقال موسى أن الأوضاع مازالت في حالة اضطراب والاتهامات توجه في كل الاتجاهات، وأن المهم هو أن الإدارة الأمريكية لم توجه اتهاما محددا لجهة حتى الآن بالرغم من بعض التلميحات والتكهنات مشيرا إلى أهمية عدم تكرار ما حدث في أوكلاهوما.

وأكد الدكتور مصطفى الفقي وكيل لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب أن ما حدث في الولايات المتحدة يؤكد أن الإرهاب ظاهرة عالمية، وأنه لا توجد حصانة لأي دولة مهما بلغت قوتها تجاه أية هجمات إرهابية. وحذر الفقي الدول العربية من الوقوع في الشرك الإسرائيلي الذي يحاول استغلال ما حدث في أمريكا وذلك في اتجاهين: الأول هو إلصاق تهمة هذه الجريمة بالفلسطينيين والعرب والإسلام، والاتجاه الثاني هو محاولة الإيحاء بأن هناك حالة فزع في الشارع العربي تجاه هذه الكارثة التي تحدث للمرة الأولى بالولايات المتحدة الأمريكية بهذا الحجم. وأضاف في ملتقى شبابي بطنطا أنه يجب أن نفرق بين رفضنا لتوجهات السياسة الأمريكية بدعمها المطلق

---

[1]) الاهرام، 2001/9/13

لإسرائيل خصوصا في العام الأخير، وبين إدانتنا للإرهاب ورفضنا له مؤكدين التفرقة بين المقاومة المسلحة المشروعة ضد الاحتلال وهي عمل مشروع يقره القانون الدولي، وبين العمليات الإرهابية التي يجب أن ندينها جميعا لأننا أصحاب حق وطلاب عدل ودعاة سلام[1].

وتواصلت في اليوم الثاني للهجمات على أمريكا، ردود الفعل العربية الرسمية منددة ومستنكرة الهجمات على مرافق حيوية في واشنطن ونيويورك في 11 سبتمبر 2001.

وأعرب الرئيس السوداني عمر حسن البشير عن أمله في أن يكون الرد على الاعتداءات التي استهدفت الولايات المتحدة "واقعيا وبعيدا عن الانفعال" وقال: "على رغم كونه شأنا أمريكيا، فإن الرد على الهجمات يجب أن يكون واقعيا وبعيدا عن الانفعال"[2]. وأضاف أن "السودان ليس دولة إرهابية ولا ترعى الإرهاب ولا تؤيد أعمالا إرهابية تستهدف المدنيين الأبرياء". موضحا أن وضع السودان على لائحة الدول الداعمة للإرهاب ليس عادلا ولا يستند إلى اثباتات"[3].

ودان الرئيس السوري بشار الأسد الهجمات الإرهابية التي استهدفت مدنيين أبرياء ومواقع حيوية في الولايات المتحدة، ودعا إلى "تعاون عالمي لاستئصال الإرهاب بكل أشكاله وإلى ضمان حماية أبسط حقوق الإنسان وفي مقدمتها حقه في العيش بأمن وسلام أينما كان".

وفي طرابلس دان الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي موجة الإعتداءات "وذكرت وكالة الجماهيرية للأنباء الليبية الرسمية أن القذافي صرح بأنه مهما كانت الخلافات السياسية والصراعات مع أمريكا فإن ذلك يجب ألا يكون حاجزا نفسيا يحول دون تقديم العون والمساعدة الإنسانية للشعب الأمريكي وللمواطن الأمريكي ولكل الناس في أمريكا الذين تضرروا ضررا بليغا من تلك الهجمات المروعة".

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) الحياة، 13 سبتمبر 2001.
[3]) نفس المرجع السابق.

وأضاف "ندعو الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر والهلال الأخضر الدولي وكل المنظمات والجمعيات الإنسانية في كل أنحاء العالم للإسراع في تقديم العون الإنساني بغض النظر عن الإعتبارات السياسية أو الخلاف الذي بين أمريكا وشعوب العالم"[1] .

وفي الجزائر دان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الإعتداءات "الوحشية" وقال في رسالة إلى الرئيس بوش "لقد صدمت والشعب الجزائري بالإعتداءات الجديدة الوحشية التي ضربت الشعب الأمريكي".

كما بعث الرئيس التونسي زين العابدين بن علي مساء يوم 11 سبتمبر 2001 ببرقية تعزية ومواساة إلى بوش دان فيها الإعتداءات.

ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية يوم 12 سبتمبر 2001 إلى عدم "القاء الاتهامات جزافا والقفز فوق الحقائق، إثر معلومات عن احتمال تورط جهات عربية أو إسلامية في الإعتداءات التي استهدفت الولايات المتحدة.

وأبدى رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري تخوفه من "أن يؤدي انهماك العالم في هذه الأحداث ونتائجها إلى إقدام رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون على استغلال الوضع المستجد لافتا بعد لقائه رئيس الجمهورية أميل لحود إلى "أن ثمة مؤشرات دعائية وميدانية برزت في هذا الإتجاه".

وجدد وزير الإعلام اللبناني غازي العريضي تعازيه للشعب الأمريكي "لأننا نرفض أعمالا تستهدف المدنيين الأبرياء"، وقال : "إن الوقت ليس في أي مكان وقت ابتهاج رغم شعورنا وشعور بعضنا خصوصا بقساوة ومرارة ومسؤولية الموقف الأمريكي عما يجري في منطقتنا، لكن اللحظة لحظة تفكير للدخول إلى عمق أسباب ما جرى وكيفية استيعابه وحصر امتداد نيرانه ليس فقط على الساحة الأمريكية فحسب بل على الساحة الدولية أيضا".

---

[1]) نفس المرجع السابق.

وأدان مجلس جامعة الدول العربية إثر اجتماع غير عادي على مستوى المندوبين الدائمين في القاهرة يوم 2001/9/13 العمليات الإرهابية التي استهدفت المدنيين الأبرياء وبعض المدن الأمريكية، مؤكدا تضامنه مع أهالي الضحايا.

وأكد مصدر في الجامعة أن المجلس استنكر في اجتماعه برئاسة الأمين العام عمرو موسى "مسارعة وسائل الإعلام الإسرائيلية وبعض وسائل الإعلام الغربية إلى استباق النتائج ومحاولة توجيه أصابع الاتهام إلى جهات محددة دون سند أو دليل" موضحا أن "الإرهاب ظاهرة دولية تعاني منها كافة الدول والشعوب"[1]. وقال المصدر أن المجلس شدد على مسؤولية المجتمع الدولي في التصدي لظاهرة الإرهاب الدولي ومكافحته، مذكرا في هذا الصدد بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة عام 1998 التي أكدت الموقف العربي الجماعي المناهض للإرهاب الدولي.

وأشار المصدر إلى أن المندوبين قرروا اعتبار الإجتماع مفتوحا لمتابعة التطورات الخطيرة الجارية، وأكد احمد بن حلي الأمين العام المساعد للجامعة العربية دعم الدول والعربية الإسلامية لمكافحة الإرهاب في العالم مشيرا إلى أن الجهود الدولية لتشكيل تحالف لمقاومة الإرهاب لا ينفي شرعية مقاومة الاحتلال، وأن هذا التحالف إذا قدر وأن انضمت إليه دول عربية وإسلامية لا بد أن يكون مقننا"[2].

وأكد السفير احمد أبو الغيط مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة أن دعوة الرئيس حسني مبارك لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب مطلب مصري مازال مطروحا بهدف التوصل إلى اتفاق دولي حول الإجراءات والمعاهدات التي تحكم تعامل الدول وتنسيقها فيما بينهما خاصة في ظل وجود أكثر من 12 اتفاقية للتعامل مع الإرهاب بعناوين مختلفة. وقال أن الفترة القادمة ستشهد التركيز على الفكرة المصرية من جانب الكثير من الدول من أجل تجميع الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب في إطار اتفاق شامل كامل لمكافحة هذه الظاهرة ووضع قواعد التعامل الدولي معها من خلال دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة أو مؤتمر دولي[3].

---

[1]) الشروق 2001/9/14
[2]) نفس المرجع السابق.
[3]) الأهرام 2001/9/15.

وأوضح أبو الغيط في حديث إذاعي لراديو القاهرة يوم 2001/9/14 أن الإعلام الأمريكي في حالة ثورة وغضب بسبب كارثة التفجيرات في نيويورك وواشنطن وأن المؤشرات الصادرة عنه تشير إلى أن المتسببين في هذه التفجيرات يصل عددهم إلى حوالي 50 شخصا بين بمجموعة من المساعدين والرجال الذين عملوا معهم على الأرض وقال أن هناك اتجاها إلى أسماء لها ارتباط بمجموعات تابعة لأسامة بن لادن وتكشف الأيام القادمة حقيقة الخسائر وأيضا توجهات السياسة الخارجية الأمريكية سواء في الإطار الدبلوماسي أو العسكري[1].

وفي غزة نظم إتحاد نحو 90 منظمة فلسطينية غير حكومية اعتصاما رمزيا أمام مكتب تيري لارسن المنسق الخاص للأمم المتحدة بالشرق الأوسط للتنديد بالاعتداءات التي شهدتها الولايات المتحدة واستغلال رئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون هذه الأحداث في تصعيد عملياته الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني.

وفي المخيمات الفلسطينية استجابت أعداد كبيرة من الشباب الفلسطيني لنداء الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للتبرع بالدم لضحايا العمليات الإرهابية على الولايات المتحدة. وقد تدفق العشرات منهم على مختبر الدم في مستشفى الهمشري بمدينة صيدا جنوب لبنان للتبرع بالدم.

وفي دمشق اعتبرت صحيفة البعث السورية الاعتداءات التي استهدفت الولايات المتحدة والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وجهين لعملة واحدة هي الإرهاب. ودعت الصحيفة إلى ضرورة تكاثف كل دول العالم وقواه المحبة للسلام من أجل مواجهة الإرهاب والقضاء عليه والحيلولة دون استفحاله وخروجه عن امكانيات السيطرة. واتهمت الصحيفة حكومة شارون بشن حملة إعلامية محمومة ضد العرب والمسلمين ومحاولة توجيه أصابع الاتهام إليهم بهدف التغطية على ارهابها الوحشي وصرف أنظار العالم عما تقوم به.

وفي المغرب أعرب الملك محمد السادس أمله في أن تشترك بلاده والولايات المتحدة في مبادرة تعتمد على التفاوض وإقامة جبهة مشتركة لمكافحة جميع أشكال

---

[1]) نفس المرجع السابق.

الإرهاب. وأعرب العاهل المغربي خلال لقائه يوم 9/13 مع السفيرة الأمريكية في بلاده عن أمله في أن تشترك بلاده في مبادرة لمكافحة الإرهاب.

وأعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إدانتها التامة للجرائم البشعة التي تعرض لها الشعب الأمريكي وأسفها البالغ لما أفضت إليه من سقوط آلاف الضحايا الأبرياء. وأكدت المنظمة تأييدها لكل الأصوات العاملة التي تحذر من التعجل في استصدار أحكام مسبقة قبل استكمال التحقيقات. وبينما ترحب المنظمة باقتناع الإدارة الأمريكية بضرورة تضافر الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب فإنها تطالب بأن تنصرف هذه الجهود لمكافحة الإرهاب في كل أنحاء العالم، وليس ذلك الموجه للولايات المتحدة وحدها أو في الدول الغربية فحسب وأن تشتمل هذه الجهود كل أشكال الإرهاب سواء كان إرهاب منظمات أو أفراد أو إرهاب الدولة على نحو ما يتعرض له الشعب الفلسطيني.

وأكد مهدي إبراهيم وزير الإعلام السوداني إدانة السودان للإرهاب بجميع صوره وأشكاله وإنتماءاته. ونوه في تصريحات صحفية بتذكير وتنبيه الرئيس حسني مبارك بأن حالة العنف في الشرق الأوسط والانتهاكات المستمرة من جانب إسرائيل ستؤدي إلى انفجار الإرهاب في أي مكان في العالم.

وأشار مهدي إبراهيم إلى أنه مع إدانة بلاده للأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة، فإنها تطالب بإدانة الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل وإدانة الإرهاب الذي تمارسه حركة التمرد بجنوب السودان[1]. كما أكد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني على ضرورة تكاثف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وإزالة مسبباته[2]. وقال عقب تلقيه اتصالين هاتفيين من المستشار الألماني غيرهارد شرودر ووزير الخارجية الأمريكي كولن باول أن مثل هذه العمليات التي تستهدف المدنيين "خارجة عن مبادئ وتعاليم الديانات السماوية وتتنافى مع أبسط القواعد والقيم الإنسانية والحضارية في المجتمع الدولي[3].

---

[1]) الاهرام 2001/9/15.
[2]) الحياة 2001/9/15
[3]) نفس المرجع السابق.

وأبدت القاهرة تحفظا على تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب على خلفية الإعتداءات الأخيرة. وقال وزير الخارجية المصري أحمد ماهر أن بلاده لا تدخل في تحالفات وأنها ترى أن مواجهة الإرهاب تتم من خلال مؤتمر دولي أو في المحافل الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن. وبدت القاهرة غير مستعدة لما يتم الترويج له عن تحالف جديد ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة في ظل غياب عدو معروف[1]. إلا أن ماهر شدد على ضرورة أن يتعاون المجتمع الدولي لمواجهة ظاهرة الإرهاب الذي أصبح ظاهرة عالمية تهدد الجميع. وقال في تصريحات صحافية أن ما يهمه من تحركات دولية حالية هو توفير تضامن عالمي لمواجهة الإرهاب وليس تحالفا بالمعنى القانوني، مشيرا إلى أن الرئيس حسني مبارك اقترح منذ سنوات عقد مؤتمر دولي، وقال ماهر لم نسمع اقتراحا بـ "تحالف" ولم نسمع أن دولة ما طلب منها الدخول في مثل هذا التحالف.

وعن التعاون الأمني بين مصر والولايات المتحدة في حال قيام واشنطن بعمل ضد مرتكبي الهجمات، قال ماهر: "لم يجر أي حديث في هذا الشأن، ونفى طلبا أمريكيا لمصر بالتعاون في جميع الأدلة والمعلومات والبحث عن مرتكبي الحوادث.

وقال مصدر قريب من الحكومة الجزائرية أن مكافحة الإرهاب الدولي "تتطلب عملا طويل المدى لتطهير جيوب الجماعات الإرهابية وقواعدها في كل الدول التي تستغل قوانينها للنشاط وإلحاق الضرر بالأفراد والجماعات. وكان المصدر يعلق على دعوة الحكومة الأمريكية إلى إنشاء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب وضرب الدول التي تؤوي الجماعات الإرهابية، ورأى أن الإرهاب تمكن من التغلغل في غالبية الدول الأوروبية والمطلوب الآن توسيع وتكثيف التعاون لضمان النجاح لكل العمليات التي تستهدف القبض على عناصر هذه الشبكات النشطة في الدول الغربية بالدرجة الأولى[2].

وكانت الجزائر أول بلد اشتكى من تنافي المخاطر الصادرة عما تسميها "القواعد الخلفية للجماعات الإرهابية في أوروبا والتي اتخذت من بعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا مجالا للنشاط وتحضير العمليات التي تستهدف

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) نفس المرجع السابق.

الجزائر. وذكر مصدر أمني "للحياة" أن الجزائر أبدت خلال السنوات الماضية تعاونا واضحا مع أجهزة الاستخبارات الأوروبية لتقليص نشاط هذه الجماعات المسلحة، وضمن هذا الإطار لمح المتحدث، الذي رفض الكشف عن هويته إلى أهمية عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب يتم خلاله تحديد معنى الإرهاب الدولي وسبل التعاون لمكافحته.

وتعليقا على سعي واشنطن إلى تحالف دولي ضد الإرهاب، قالت مصادر لبنانية رسمية ل "الحياة" أن "ليس لدى لبنان شيء يقوله في هذا المجال، ونحن لم يطرح علينا شيء[1]. لكن هذه المصادر أشارت إلى إدانة لبنان الهجمات على نيويورك وواشنطن وإلى أن رئيس الحكومة رفيق الحريري كان أول من فعل ذلك ولم تستبعد هذه المصادر أن يتطابق الموقف اللبناني مع الموقف السوري الذي عبر عنه الرئيس بشار الأسد بدعوته في برقية إلى الرئيس الأمريكي إلى جهد دولي لاستئصال الإرهاب في جميع أشكاله.

ورأت المصادر اللبنانية الرسمية أن هذا الجهد يجب أن يتلازم مع استئناف العملية السليمة في المنطقة كي يصل إلى نتيجة. وقالت مصادر شبه رسمية "لا يبدو أن الأنظار حتى الآن تتجه نحو منطقتنا. ولبنان ينتظر ويترقب ما يجري على الساحة الدولية، والأسئلة كثيرة في هذا الصدد: أي نوع من التحالف الدولي يجري السعي إليه؟ وقالت المصادر: لذلك ليس لدينا شيء نقوله الآن[2].

وعبر سفير الولايات المتحدة لدى تونس باسمه وباسم البعثة الدبلوماسية الأمريكية عن بالغ الشكر لتونس حكومة وشعبا لما أبدته من تعاطف ودعم للولايات المتحدة إثر تعرضها للإعتداءات الإرهابية، وأشار السفير إلى رسائل التعاطف والدعم والتأييد من الرئيس زين العابدين بن علي ومن أعضاء الحكومة والآلاف من المواطنين التونسيين ومن المنظمات والسلك الدبلوماسي المعتمد بتونس. وجاء في البيان الصادر عن سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس في اليوم الذي خصص للترحم على أرواح ضحايا الاعتداءات الإرهابية في نيويورك وواشنطن أن المواقف التي عبرت عنها تونس حكومة وشعبا تشكل دليلا على الروابط القوية التي تجمع الولايات المتحدة بتونس ودعما في هذه الظروف العصيبة.

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) نفس المرجع السابق.

وأكد السفير ثقة الحكومة الأمريكية في وقوف تونس إلى جانب الولايات المتحدة التي تتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة التهديد الإرهابي الذي يطال الإنسانية جمعاء[1].

وبتعليمات من الرئيس زين العابدين بن علي تحول السيد محمد الغنوشي الوزير الأول يوم 9/14 إلى مقر سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس مرفوقا بالسيدين عبد العزيز بن ضياء وزير الدولة المستشار الخاص لدى رئيس الجمهورية والصادق فيالة كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية وذلك لتقديم تعازي تونس إلى الولايات المتحدة مجددا إثر الإعتداءات الإرهابية على هذا البلد الصديق.

وتولى الوزير الأول تدوين الكلمة التالية في سجل التعازي المفتوح بالسفارة:[2]
"بتعليمات من الرئيس زين العابدين بن علي أود أن أتقدم باسم الرئيس والحكومة والشعب التونسي إلى الرئيس جورج بوش وللشعب الأمريكي ولعائلات الضحايا الأبرياء بأخلص تعازينا على إثر الهجومات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في كل من واشنطن ونيويورك.

"وفي هذا الظرف الأليم تعبر تونس مجددا إدانتها القوية لهذه الجريمة البشعة التي تسببت في مصرع عدد كبير من الأبرياء كما تؤكد مجددا عزمها على مواصلة جهودها على جميع الأصعدة من أجل إقرار الأمن والسلم والإستقرار في العالم، وستستمر بلادنا أيضا في العمل على تكريس المبادئ النبيلة والقيم الإنسانية التي تنبذ العنف والإرهاب مثلما أكد ذلك الرئيس زين العابدين بن علي".

كذلك أصدر عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أمرا إلى كل الجهات وأجهزة الجامعة في الداخل والخارج بنشر النص الكامل للاتفاقية الأمنية العربية على شبكة الأنترنات الدولية. وأكدت المصادر أن الهدف من نشر الاتفاقية التي وقعها وزراء العدل والداخلية العرب في القاهرة هو توضيح أن العرب كانوا سباقين في

---

[1]) الشروق 2001/9/15.
[2]) نفس المرجع السابق.

مواجهة الإرهاب والتطرف سواء في داخل المنطقة العربية أو في خارجها على المستوى الدولي[1]. وقالت المصادر أن مصر بقيادة الرئيس حسني مبارك كانت أكثر الدول وعيا عندما نبه الرئيس حسني مبارك إلى خطورة عدم التصدي إلى الإرهاب، وأن الإرهاب ليس مسلسلا ولا يعرف الإسلام الدين الحنيف وأن الدول التي تأوي الإرهاب سواء كانت أوروبا أو أمريكا سوف تكتوي بناره. وكان وزراء الإعلام العرب قد وضعوا قضية الإرهاب والتطرف على جدول أعمالهم منذ أكثر من 5 سنوات كما دعت مصر على لسان صفوت الشريف وزير الإعلام إلى توحيد الجهود الإعلامية لفضح الإرهاب والتطرف والتمييز بين الإسلام والإرهاب. ثم قام وزراء الداخلية العرب بإعداد أول اتفاقية أمنية في العالم تخصص للتعاون على مواجهة الجرائم الإرهابية وذلك متى تم توقيع الاتفاقية الأمنية المشتركة بين وزراء العدل والداخلية العرب التي تعمل على مواجهة الإرهاب وتعقبه في كل مكان وتطالب الدول الأوروبية بعدم ايواء الإرهابيين أو منحهم حق اللجوء السياسي وتسليم المشتبه فيهم أو المتورطين في جرائم إلى بلدانهم الأصلية.

هذا وقد أكدت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي وزعت إلى جميع أنحاء العالم عبر شبكة الانترنت الدولية على موقع الجامعة العربية ان الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي ليس إرهابا. وحددت الاتفاقية أن أعمال التخريب وإتلاف الممتلكات وقتل المسؤولين والملوك والرؤساء والدبلوماسيين جرائم إرهابية.

كما حددت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي وقعت في 4 نيسان (أبريل) 1998 بالقاهرة أن تصنيع الأسلحة أو تهريبها أو حيازة الذخائر والمتفجرات من جرائم الإرهاب. وأكدت أن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثة أو تدمير الموارد الوطنية أو تعريضها للخطر.

وأكد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الدول العربية تقف بجانب الولايات المتحدة والرئيس جورج بوش وإلى جانب سائر دول العالم في مكافحة الإرهاب الدولي. وأضاف في حديث أدلى به إلى شبكة سي ان ان الإخبارية الأمريكية

[1]) الأخبار، 2001/9/16.

أن موقف الجامعة العربية واضح للغاية بالنسبة لرفضها لجريمة الإرهاب ضد أي مكان في العالم خصوصا ما حدث منذ أيام ضد الولايات المتحدة. وأشار موسى إلى أن الجامعة العربية تتفهم وتقدر موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش من أن الولايات المتحدة لن تترك مرتكبي هذه الجريمة يفلتون من العقاب ولكن فيما يتعلق بما يمكن أن يحدث بعد تلك الهجمات وما ينبغي فعله. فنحن مستعدون للإستماع والتشاور وإن لم نتلق بعد اتصالات للتشاور بشأن ما سيحدث.

وأكد أحمد ماهر وزير الخارجية المصري دعوة مصر لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب تشارك فيه جميع دول العالم، ويصدر إعلانا ملزما بالاجراءات التي يجب أن تتخذها الدول المختلفة لمواجهة هذا النوع من الجرائم.

وأكد أحمد ماهر تعاون مصر مع الولايات المتحدة في التحقيق الذي يجري حاليا، وأنه يتم تبادل المعلومات بين البلدين للتوصل إلى الكشف عن خبايا هذه الجريمة. وواضح ماهر اتفاق وجهات النظر بين مصر والولايات المتحدة ضرورة عدم التسرع في إصدار الأحكام. وقال يجب التريث في التفكير في أسلوب مواجهة هذه الجريمة. وأضاف نحن ننادي بأن يتم ذلك في إطار الشرعية الدولية والتعاون الدولي ومع الأمم المتحدة. وقال وزير الخارجية أود أن أشكر الحكومة الأمريكية على أنها تنبهت سريعا ودون الانتظار إلى ما بدأت تظهر ملامحه من حركات معادية للعرب والمسلمين. وأضاف لقد كان للرئيس بوش شخصيا موقف كريم وسريع وحاسم في هذا الشأن الذي شاركته فيه جميع مؤسسات الحكم الأمريكية. وقال ماهر أنه يؤكد مرة أخرى أن مصر تدين الإرهاب بجميع أشكاله وايا كان مصدره، وتدين التعرض بالمدنيين. وأعرب ديفيد ولش السفير الأمريكي بالقاهرة عن تقدير الولايات المتحدة للعزاء الذي عبر عنه الرئيس حسني مبارك وأعضاء الحكومة المصرية.

وواصلت الأجهزة الرسمية والشعبية ووسائل الإعلام العربية استنكارها للأحداث الدامية والتفجيرات التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك، والوقوف إلى جانب الشعب الأمريكي وحكومته لتجاوز هذه المحنة الأليمة. وفي الوقت نفسه حذرت الصحف العربية من استغلال إسرائيل لهذه الظروف والمحاولات المكشوفة التي تقوم

بيا لإثارة العداء ضد العرب والمسلمين، ودعت الولايات المتحدة والعالم أجمع إلى مكافحة الإرهاب الدولي بكل أشكاله بما في ذلك الإرهاب الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

هذا وقد أعلن الرئيس حسني مبارك أن شعب مصر يشعر بحزن حقيقي لما حدث في الولايات المتحدة ويتعاطف مع محنة الأمريكيين بسبب حوادث التفجيرات التي وقعت يوم 2001/9/11 وقال أن الحرب ضد الإرهاب طويلة، وتتطلب تعاون المجتمع الدولي، وعقد مؤتمر دولي لمكافحته.

وأشار الرئيس مبارك إلى أنه عندما قدم النصيحة لأول مرة عام 1991 لأخذ الحذر من الإرهابيين فإن أحدا لم يأخذ بهذه النصيحة مأخذ الجد. وقيل في أوروبا ودول أخرى أن مبارك له بعض المشكلات مع الإرهابيين ونحن بعيدون عن ذلك وإن الإرهابيين اتخذوا إجراءات لمنع الإرهاب.

وطالب الرئيس مبارك بعدم التسرع في توجيه اتهامات لأطراف بعينها، لأن القفز إلى النتائج والإشارة إلى العرب يوجد أجواء سيئة للغاية. وأشار الرئيس مبارك إلى ضرورة تعاون جميع الدول دون استثناء في مواجهة الإرهاب، ويجب الا يشكل ائتلاف يضم بعض الدول، ويترك بعضها الأخر لأن هذا يعني انقساما يدفع الدول الموجودة خارج الائتلاف إلى العمل ضده. وحذر الرئيس من أن الحرب ضد الإرهاب ستكون حربا طويلة تتطلب تعاون المجتمع كله[1]. كذلك دعا الرئيس مبارك الإسرائيليين إلى عدم انتهاز هذه الفرصة لايجاد مزيد من المتاعب للفلسطينيين وقتلهم وهدم منازلهم لأن هذا لن يؤدي إلا لمزيد من الكراهية.

وناشد الرئيس العراقي صدام حسين الولايات المتحدة التزام "الحكمة وليس القوة" في معالجة قضية الهجمات الانتحارية على مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع (البنتاغون) في واشنطن[2].

---

[1]) الأهرام، 2001/9/16

[2]) لاالشرق الأوسط، 2001/9/16

جاء ذلك في رسالة مفتوحة وجهها يوم 2001/9/15 إلى الشعوب الأمريكية والغربية وحكوماتها وبثتها وكالة الأنباء العراقية الحكومية علق فيها على ما وقع الثلاثاء الماضي والذي وصفه بأنه "حدث غير عادي وغير بسيط"[1] هذا وبدأت مشاورات واتصالات مكثفة بين عدد من الدول العربية تقودها الجامعة العربية لبلورة موقف عربي من خلال ورقة عمل لعقد مؤتمر دولي بشأن الإرهاب.

ووصفت مصادر دبلوماسية عربية مطلعة المشاورات الدائرة بأنها ذات أهمية بالغة، تجري بالتشاور مع القاهرة، وقالت أن المشاورات تهدف أيضا إلى إعداد ورقة تتناول تعريفا لظاهرة الإرهاب وأسبابها وسبل معالجتها. وأشارت إلى أن الأيام القادمة ستشهد تحركا آخر لوضع خطة عربية موحدة تكون جاهزة في أي وقت يعقد فيه المؤتمر خاصة وأن دول عربية عديدة اكتوت بنار الإرهاب. وعلى رأسها مصر والجزائر.

وبرزت اقتراحات عديدة خلال المشاورات أهمها ضرورة توسيع اجندة المؤتمر لتشمل كافة الممارسات العنصرية خاصة من جانب أي قوات محتلة لأراضي الغير، والتمييز بين عمليات الإرهاب وحق المقاومة المشروع، كما تناولت المشاورات العمل على وضع ضوابط تمنع محاولة الهيمنة أو فرض أساليب في محاولة لتوجيه المؤتمر وجهة غير التي سيعقد من أجلها تحت تأثير الأحداث التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة دون دراسة متأنية والبحث في أعماق المشكلة.

وقالت المصادر[2] أن القاهرة كانت قد دعت مرارا على مدى العقد الماضي إلى عقد مؤتمر دولي لبحث ظاهرة الإرهاب وأسبابها والتكاتف للقضاء عليها لكن دعوتها لم تجد أي استجابة عملية، مشيرة إلى أن التحرك جاء بعد الكارثة الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة رغم أن مصر كانت تؤكد دائما أن الإرهاب ظاهرة لن ينج أو يفلت أحد منها إذا لم يتم حصارها، فهي لا جنس لها ولا دين، وأوضحت أن هناك جهودا كبيرة تقوم بها الدول العربية التي تأمل في أن يحقق المؤتمر أهدافه في

---

[1]) نفس المرجع السابق

[2]) نفس المرجع السابق.

حال عقده بعد وضع اجندة محايدة له من خلال خطة تقوم على تعاون دولي لأول مرة لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة.

وقال وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى أن الهجمات الانتحارية في واشنطن ونيويورك "عمل دولي"، وشدد على أهمية التحقق بحذر وامتلاك أدلة "بدل توجيه الاتهام إلى هذه الجماعة أو هذه الديانة" واستدرك أن الهجمات لم تكن عمل جماعة لأسباب مطلبية ويمكن وضعها في مصاف أعمال الحرب وسئل هل خطة واشنطن لإقامة تحالف دولي لمحاربة الإرهاب ستغطي على محنة الشعب الفلسطيني، فأجاب: "لم أطلع على أشكال التحالف لكن هناك قضايا ستبقى متأججة مهما كانت عواقب ما حدث، ورأى أن القضية الفلسطينية قضية شعب يحارب الاحتلال محذرا من أن الهجمات في الولايات المتحدة ستكون لها عواقب خطيرة في حال لم يوضع حد لكل أنواع الإرهاب.

ودان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مجددا يوم 2001/9/16 ما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات إرهابية كما دان العدوان والحرب الظالمة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على أيدي القوات الإسرائيلية وما يمارسه أرييل شارون من إرهاب[1]. وأعلن وزير الخارجية اليمني الدكتور أبو بكر القربي أن بلاده تلقت رسالة من الإدارة الأمريكية عبر سفارة الولايات المتحدة في صنعاء تطلب تعاونا واضحا وصريحا من الحكومة اليمنية في التحقيقات الجارية في شأن الهجمات الإرهابية في نيويورك وواشنطن يوم 2001/9/11. ورفض القربي في مؤتمر صحفي عقده يوم 16/ 9 في مقر نقابة الصحفيين في صنعاء كشف فحوى قائمة المطالب الأمريكية التي تضمنتها الرسالة الموجهة إلى الحكومة اليمنية والمتعلقة بإعلان تحالف دولي لخوض الحرب على الإرهاب.

وأكد وزير الخارجية اليمني على "أن تكون الدعوة إلى محاربة الإرهاب عبر الشرعية الدولية لأنها مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي، نافيا أن تكون الإدارة أدرجت اليمن ضمن الدول التي تعتبر أنها تؤوي الإرهاب.

---

[1]) الحياة، 2001/9/17.

وفي بيروت، نفى رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري أية صلة للبنان حكومة وشعبا بالأحداث الدامية التي وقعت في الولايات المتحدة بل هو يضع نفسه في عداد الدول التي كانت ضحية لمثل هذه الإعتداءات.

وجاء بيان مكتب رئيس الوزراء رفيق الحريري ردا على ورود اسم اللبناني زياد الجارحي ضمن أسماء المشتبه بهم في اختطاف الطائرة التي هاجمت مقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، واستبعدت أسرة الجارحي أن يكون لابنها أي صلة بالانفجارات، وأكدت أنه لم تكن له أي صلة بأي جماعة إسلامية أصولية طوال حياته، كما أكدت مصادر أمنية لبنانية أن اسم زياد الجارحي لم يرد في أي تحقيقات تمت خلال مداهمات الجماعات الأصولية الإسلامية التي تمت في العام الماضي في منطقة الضنية والتي ينتمي أفرادها إلى تنظيم مؤيد لأسامة بن لادن.

وأكد السفير الأردني لدى واشنطن مروان المعشر أن هناك تنسيقا كاملا ووثيقا بين السفراء العرب بواشنطن لمواجهة التضليل الإعلامي الذي يستهدف إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين خاصة وأن هناك من يحاول أن يصور الصراع القائم وكأنه صراع بين الحضارتين الشرقية والغربية. وأوضح أن الحقيقة هي أن هذا الصراع يمتد بين جبهتين متقابلتين طرفها الأول الحضارتين الشرقية والغربية معا وطرفها الآخر هو الإرهاب وأربابه[1]. وقال السفير في تصريحات صحفية يوم 9/16/ 2001 أن السفراء العرب مجتمعين يقومون بواسطة إحدى شركات الإعلام في الولايات المتحدة بإيصال الصوت العربي إلى أكبر عدد ممكن من الشعب الأمريكي والتصدي لحملة التضليل التي تستهدفنا جميعا ولإيضاح أننا جميعا أبناء الحضارتين الغربية والشرقية وكل شرفاء وأحرار العالم في فندق واحد ضد الإرهاب وأننا جزء من التحالف الدولي الذي يعمل ضد الإرهاب[2].

وأدانت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له الولايات المتحدة في نيويورك وواشنطن. وقدمت اللجنة في بيان لها

---

[1]) الاهرام 2001/9/17.
[2]) نفس المرجع السابق.

يوم 2001/9/16 العزاء والمواساة للشعب الأمريكي عن هذه الكارثة التي أدت إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا. وأكدت اللجنة إدانتها في الوقت ذاته لجميع أنواع الإرهاب في كل مكان. وقالت أننا نتطلع إلى رد فعل يتصف بالحكمة والعدالة، تأكيدا لروح التضامن الدولي ضد الإرهاب وسعيا لإقرار السلام، ودعما للإستقرار بين مختلف الشعوب.

وقالت اللجنة إنها ترى أن هذه مناسبة تؤكد من جديد أهمية مبادرة الرئيس مبارك منذ سنوات، بالدعوة إلى مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، والحد من مخاطره، والقضاء على نتائجه.

وقالت مصادر مطلعة أن الحكومة الجزائرية أبلغت الولايات المتحدة معلومات دقيقة عن قائمة بعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة الموجودين في الداخل والخارج، لكنها لم تحدد هل هذه المعلومات تهدف إلى إلتحاق الجزائر بالعمليات الدولية لاستئصال الإرهاب. وأوضحت مصادر لـ"الحياة" أن القائمة تضم حوالي الفي مسلح ينشطون ضمن الجماعة الإسلامية المسلحة التي يقودها عنتر الزوابري والجماعة السلفية للدعوة والقتال التي يقودها حسان حطاب، ويعتقد أن أكثر من نصف هؤلاء ربما قتلوا ولكن يصعب تحديد هوياتهم[1].

كما سلمت الجزائر الولايات المتحدة قائمة بأسماء حوالي 350 شخصا موجودين في الخارج يعتقد أن لهم صلة بعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة وينشط كثيرون منهم ضمن تنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن[2]. وأشارت المصادر إلى أن عددا من قياديي الإنقاذ الموجودين في الخارج لا تشملهم حملة الملاحقة بعدما استفادوا من العفو الرئاسي عام 2000 ومن هؤلاء رئيس الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ في الخارج السيد رابح كبير. وأضافت المصادر أن الرئيس بوتفليقة يطمح بالحصول على دعم لوجستي من الولايات المتحدة على أن تتولى قيادة المؤسسة العسكرية الجزائرية ملاحقة عناصر الجماعات المسلحة في الجبال. واقترحت الجزائر أن تتولى

---

1) الحياة، 2001/9/17.
2) نفس المرجع السابق.

الحكومات الغربية مساعدتها في وضع حد لنشاط عناصر الجماعات الجزائرية التي تنشط في أوروبا. وتفيد مصادر متطابقة أن الرئيس الجزائري أبلغ وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بعض هذه المطالب. لكن وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية اكتفت بالإشارة إلى أن اتصالا بين الجانبين تناول "تعزيز علاقات التعاون والصداقة بين الولايات المتحدة والجزائر". وأكدت سفارة الجزائر في واشنطن أن ليس هناك أي احتمال لإرسال الولايات المتحدة وحدات خاصة إلى الجزائر في إطار الرد على الهجمات التي استهدفت نيويورك وواشنطن. وكانت صحيفة "واشنطن بوست" نشرت تقريرا نسب إلى مصدر في البنتاغون إمكان إرسال وحدات خاصة إلى بعض البلدان ومن بينها الجزائر.

وأكدت وكالة الأنباء الرسمية أن الجزائر والولايات المتحدة بصدد إعداد شراكة قتالية في مجال مكافحة الإرهاب وتابعت أن بوتفليقة الذي دان باسم الشعب الجزائري وبشدة العمليات الوحشية التي استهدفت الولايات المتحدة. كان التقى الرئيس جورج بوش خلال زيارته أمريكا، واتفقا آنذاك على تكثيف التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب[1].

وأعلن مسؤول سوداني يوم 2001/9/16 أنه لا يتوقع أن تشن الولايات المتحدة غارات على بلاده كجزء من حربها على الإرهاب. ونقلت صحيفة "الخرطوم" المستقلة عن وزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل قوله أن الحوار بين بلاده وواشنطن في الفترة الأخيرة يجعلنا نستبعد أي عمل عسكري ضد السودان. وجدد إدانته أي عمل يستهدف المدنيين، معربا عن أمله بأن يسعى العالم إلى "حل مشاكله سلميا وعبر الحوار". وأضاف أن الحكومة السودانية اتخذت بعد الهجمات على أمريكا، اجراءات وقائية بينها حماية الطاقم الدبلوماسي في سفارة الولايات المتحدة وسفارات أخرى مشيرا إلى أن إجراءات أمنية اتخذت أيضا في المطارات للتأكد من أن السودان لن يستخدم كممر للأشخاص المشتبه في تورطهم بالأحداث في الولايات المتحدة.

---

[1] الحياة 2001/9/17.

ودعت دولة الإمارات العربية المتحدة دول منظمة حلف شمال الأطلسي إلى مكافحة الإرهاب بصورة شاملة بما فيه الإرهاب الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وقال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان لسفراء دول الحلف الأطلسي المعتمدين في أبو ظبي أن دولة الإمارات تدين أعمال الإرهاب في كل مكان بما في ذلك الإرهاب المستمر الذي تمارسه قوات الإحتلال الإسرائيلي يوميا في الأراضي الفلسطينية[1].

وأعلن العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية أن من حق أمريكا أن تنتقم لما حدث لها من ترويع جراء التفجيرات التي وقعت في المدن الأمريكية، ولكن عليها أن تبحث مع العالم الأسباب التي أدت إلى هذه الكارثة، وأكد أن الولايات المتحدة دولة قوية وتستطيع أن تدمر العالم كله لأنها تملك 100 ألف قنبلة نووية لكنها قد ترتكب أخطاء إذا اكتفت برد الفعل على العدوان الذي تعرضت له[2]. وقال: الضربة الأمريكية إذا استهدفت أفغانستان فإن من الممكن أن تحقق هدفها لأن أفغانستان ليس لديها الكثير لتخسره فلا توجد بها بنى تحتية أو منشآت مهمة وحتى إذا قامت أمريكا باحتلالها فقد يسفر عن ذلك وقوع الكثير من الضحايا الأمريكيين مثلما حدث للروس عندما فقدوا نحو 200 ألف جندي في أثناء محاولتهم احتلال أفغانستان.

وأشار العقيد القذافي إلى أن العالم يعيش الآن في حالة غضب وهستيريا بسبب الترويع الذي أصاب أكبر دولة في العالم، وأنه إذا كان علينا أن نقدم إلى أمريكا العزاء لأسباب إنسانية ولإدانتنا الإرهاب، فإننا ندعوها إلى الإنضمام إلى دول العالم في البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذه الحوادث المفجعة.

ودعا القذافي المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر تحضره قيادات العالم للبحث في تطويق الإرهاب والقضاء عليه مشيرا إلى أن ليبيا كانت قد طلبت في عام 1993 من الأمم المتحدة عقد اجتماع طارئ لكي تتفق دول العالم على تحديد ما هو الإرهاب ومن هو الإرهابي والاتفاق على القضاء عليه حتى نعيش في سلام وتعاون إنساني يعترف بأن الإنسانية أسرة واحدة. وأكد أن لا أحد اهتم بهذا الإقتراح في حينه. وأشار في هذا

---

[1] الاهرام 2001/9/18.
[2] نفس المرجع السابق.

الصدد إلى أن مصر قدمت أيضا منذ زمن مشروعا لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب وتجريمه ومقاومته بكل صوره وأشكاله إلا أن هذا المشروع لقي مصيرا مماثلا للمشروع الليبي وقال أن على الولايات المتحدة والغرب أن يفهما أنه إذا كانت الحكومات العربية تساند الولايات المتحدة في محنتها إلا أن ما يدور في فلسطين من إرهاب إسرائيلي ضد الفلسطينيين يثير مشاعر الجماهير في الشارع العربي والإسلامي، وأن هذا قد يتسبب في تطورات سلبية قد تعرقل فرص التوجه العربي الواحد لمكافحة الإرهاب أينما وجد.

وجدد السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصري تضامن مصر مع الشعب الأمريكي وكل القوى التي اقتنعت أخيرا بما تنادي به مصر دائما والرئيس حسني مبارك بضرورة تضافر الجهود الدولية في إطار الشرعية الدولية ضد الإرهاب والمنظمات الإرهابية.

وردا على سؤال عما إذا كانت هناك اتصالات مع باكستان للتعرف على حقيقة الوضع قال: هناك اتصالات مع جميع الأطراف وليس هناك شيء محدد في هذا الشأن. والمح إلى أن هناك لقاءات عربية قد تعقد بخصوص هذا الموضوع.

وردا على سؤال حول ما تردد من دعوة الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات لإقامة تحالف مواز لحل أزمة الشرق الأوسط.

قال ماهر: لم اسمع بهذه الدعوة ولكن أي شيء يصرح به الشيخ زايد يلقى منا كل الاهتمام والتقدير، وأوضح أن هناك اتصالات مصرية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ومختلف الأطراف الدولية لبحث كيفية معالجة هذا الموقف الصعب الذي يواجه العالم.

وردا على سؤال حول ما ذكره كولين باول وزير الخارجية الأمريكي يوم 17/ 2001/9 من أن الأحداث الحالية في الولايات المتحدة لن تثني واشنطن عن لعب دور جديد لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. قال ماهر: هذا ما كنا نطالب به دائما معربا عن امله في أن يبدأ هذا الدور .الأمريكي الذي تطالب به مصر بأن تطلب واشنطن بقوة من

إسرائيل أن توقف محاولاتها لاستغلال هذا الوضع في تكثيف عدوانها على الشعب الفسطيني.

وفرضت الحكومة السودانية إجراءات أمنية مشددة على تأشيرات دخول القادمين إلى السودان عبر مطاراته وموانيه تحسبا لتسرب عناصر إرهابية بعد تهديد الولايات المتحدة بضرب الإرهابيين والضالعين في ايوائهم. وقال وزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل أن وزارة الداخلية أصدرت قرارا بتشديد الرقابة على القادمين إلى السودان ومراجعة تأشيراتهم مؤكدا حرص السودان الا يكون نقطة عبور أو مكان هروب أو إقامة، مشيرا إلى تشكيل لجنة عليا برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية وعضوية وزيري الداخلية والخارجية لمتابعة أحداث الولايات المتحدة.

ونفى عثمان أن تكون الحكومة قد تلقت أي طلب من الولايات المتحدة بتحديد موقف السودان من الأحداث مؤكدا التزام بلاده برفض الإرهاب لكنه أكد وجود اتصالات مع الدول والمنظمات التي ينتمي إليها السودان والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي وذلك لبلورة موقف جماعي وتصور واضح. وأكد رفض السودان ربط الإرهاب بالعرب والإسلام، مشيرا إلى أن إسرائيل تقوم الآن باستغلال الحادث لمصلحتها وتقوم بضرب الفلسطينيين داخل أراضيهم. وأعلن وزير الخارجية عن تلقي الحكومة أخطارا من القائم بالأعمال الأمريكي الخاص بالسلام في السودان جون دانفورت بسبب الأحداث الأخيرة بأمريكا[1].

ووصف الرئيس حسني مبارك المأساة التي تعرضت لها الولايات المتحدة بأنها تفوق الخيال معربا عن اعتقاده بأن العالم أجمع تضرر. وأكد أن العالم سيتعامل بجدية مع الإرهاب الذي يتخطى حدود الدول من خلال العمل الحاسم وليس فقط كلام لافتا إلى ضرورة أن نكون حريصين على عدم الشروع في المضي على الطريق الخطأ وكرر أن خطط إدارة الرئيس جورج بوش لبناء تحالف بين دول عدة ستقسم العالم بين الذين يضمنهم التحالف ومن هم خارجه وهكذا يفشل في تحقيق الهدف. وجدد دعوته إلى

---

[1]) نفس المرجع السابق.

عقد مؤتمر دولي على أعلى مستوى يعقد في الأمم المتحدة لتوقيع اتفاق شامل لمكافحة الإرهاب في صورة "وثيقة" تؤدي إلى قرار قوي وملزم لكل دول العالم.

ونبه إلى أهمية أن يحضر كل الدول المؤتمر مشيرا إلى أن تلك التي تتجاهل القرارات المتفق عليها في هذه القمة سواء كانت دولا كبيرة أو صغيرة يجب أن تعزل وتنبذ وتقاطع.

وأعلن الرئيس مبارك أنه "يجب عدم السماح لأي دولة بإخفاء إرهابيين نفذوا أعمالا إرهابية في دول أخرى، فهؤلاء يتحركون بحصانة من دولة إلى أخرى ويجرون الاتصالات ويجمعون الأموال وينسقون من خلال رسائل مشفرة عبر البريد الإلكتروني.

وتحدث عن أسباب كره الولايات المتحدة الذي أظهرته تلك الأعمال البربرية في نيويورك وواشنطن وقال: "المسلمون في أنحاء العالم يرون الولايات المتحدة تعطي من دون شروط أسلحة للإسرائيليين لقتل المسلمين، والمسلمون يرون الإعلام يقف إلى جانب إسرائيل مهما فعلت والرأي العام يغلي ضد الولايات المتحدة التي تواصل مساندة إسرائيل لصرف النظر عن سياسة شارون. اذهب إلى ما يسمى الدول المعتدلة في المنطقة، من الأردن إلى الكويت وقطر وسلطنة عمان، أبلغني زعماء هذه الدول أن الشارع لديهم على حافة الانهيار[1].

وأبدى لبنان استعدادا تاما للتعاون مع الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى في مجال مكافحة الإرهاب ومرتكبي الجرائم بحق أبرياء. وأكد مرجع قضائي لبناني رفيع للشرق الأوسط[2] أن لبنان معني بهذا الموضوع أكثر من غيره خصوصا أنه عانى الكثير من الإرهاب ودفع ثمنا باهظا مبديا رغبة في التعاون مع الأمريكيين وكل المعنيين في التحقيق لكشف الخلايا الإرهابية والاقتصاص منها من دون أن يكشف المصدر طبيعة هذه الخلايا التي أشار إليها.

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) الشرق الأوسط 2001/9/18.

وأكد السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية أنه إذا شاركت إسرائيل في التحالف ضد الإرهاب فعلى التحالف السلام لأنها دولة قائمة بالاحتلال والقتل والاغتيالات الرسمية ضد الشعب الفلسطيني وهذا لا يعطي لها الحق في أن تقول أنها ضد الإرهاب أو التعاون مع العالم ضد هذا وأضاف أن إسرائيل احد الأسباب الرئيسية في ما يجري من توتر خطير بالمنطقة واصفا سياستها بأنها إرهابية[1].

كما أكدت اليمن وسوريا مجددا رفضها للإرهاب أيا كان مصدره وشكله وجددا إدانتهما للعمليات الهجومية التي استهدفت منشآت أمريكية حيوية ومدنيين.

وأكد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إدانة بلاده أعمال الإرهاب في كل مكان بما في ذلك الإرهاب المستمر الذي تمارسه قوات الإحتلال الإسرائيلي يوميا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضد الشعب الفلسطيني المناضل الأعزل. وأضاف أن التضامن الدولي ضد الإرهاب يجب أن ينطلق من مبادئ ثابتة لا تكيل بمكيالين، وأنه على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي العمل أيضا على وقف ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عدوان. وأشار الشيخ زايد إلى ضرورة بذل جهود فعلية وصادقة للتوصل إلى الحل النهائي والعادل لأزمة الشرق الأوسط.

وأوضح الشيخ زايد في رسالة لقادة دول الحلف الأطلسي أننا نستطيع أن نعمل معا وبشكل وثيق في هذه المرحلة الحرجة والخطيرة التي تمر بها المنطقة وأننا على ثقة بأننا قادرون على مواجهة ما يحصل إلا أننا نطلب من حكوماتكم العمل بصورة موازية وفاعلة لإحلال السلام العادل والشامل والدائم بالشرق الأوسط.

وطالب رئيس الإمارات من جميع القادة العمل على المسارين في الوقت نفسه لأنه وبصراحة كاملة دون إيجاد حل عادل لقضية الشرق الأوسط يقوم على تطبيق الشرعية الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وعاصمتها القدس الشريف لن يكون هناك سلام

---

[1]) الشرق الأوسط 2001/9/19.

دائم لأن القضاء على شخص أو أشخاص لن ينهي المشكلات بشكل دائم إذ سيحل مكانه مئات بل وآلاف الأشخاص.

وفي بيروت كرر الرئيس اللبناني العماد امين لحود موقف لبنان الرسمي والشعبي بإدانة الإرهاب بكل أشكاله مع التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة التي تهدف إلى تحرير الأرض المحتلة من المحتلين. وأن لبنان مستعد لكل أنواع التعاون في مكافحة الإرهاب انطلاقا من مبدأ الفصل بين الارهاب والمقاومة المشروعة التي تقرها الشرعية الدولية.

كما تدارس الزعيمان الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله الثاني نتائج وانعكاسات الأحداث الإرهابية على العالم بشكل عام وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وقد أكدا أهمية التصدي للإرهاب وضرورة أن يتعاون المجتمع الدولي بأكمله وبشكل كامل وجامع وشامل لمتابعة عناصره وأيضا محاصرة حلفائه باعتباره جريمة منظمة تروع المجتمعات وأن يكون ذلك باجماع دولي ويلزم كل الدول[1].

وقال الرئيس المصري حسني مبارك أنه من السابق لأوانه التفكير في تشكيل ائتلاف لمكافحة الإرهاب قائلا "انه يتعين على العالم بأسره مكافحة الإرهاب وليس مجموعة صغيرة من الدول"[2].

واعترفت الخرطوم ضمنيا بأنها تلقت مطالب أمريكية للحصول على معلومات عن عناصر كانت تقيم في السودان يشتبه في كونها إرهابية ومطالب أخرى لم تفصح عنها. وقال وزير الخارجية الدكتور مصطفى عثمان لمراسلين أجانب أن المطالب والأسماء والمعلومات التي قدمتها الإدارة الأمريكية كانت محل نظر وأخذ ورد لأكثر من سنة بين الأجهزة الأمنية في البلدين، وكشف تعاونا بين بلاده والولايات المتحدة في محاربة الإرهاب منذ فترة. وأن الجانبين اتفقا على خطة عملية في هذا المجال لافتا إلى

---

[1] الاهرام 2001/9/19.
[2] الشرق الأوسط 2001/9/19.

أن فريقا من وحدة مكافحة الإرهاب الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية (سي أي ايه) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي أي) موجود في الخرطوم منذ أكثر من سنة[1].

وجدد الرئيس حسني مبارك دعوته للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتريث ولا تتسرع في القيام بأي عمل عسكري يتسبب في مقتل أبرياء قبل إتمام التحقيقات وتحديد المجرمين الذين نفذوا الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن. وأوضح الرئيس مبارك أن شن هجوم على افغانستان أو على دول أخرى، مما يطلق عليها الدول المارقة قد يعني قتل الكثير من الأبرياء وهو أمر لا يختلف بالمرة عما فعله الإرهابيون على الأراضي الأمريكية حين قتلوا أبرياء.

ونصح الرئيس مبارك الأمريكيين بالا يلعبوا لعبة اعدائهم نفسها حتى لا ينطلق من بين الدماء والحطام جيل يطالب بالثأر من أمريكا. وتحدث الرئيس مبارك عن موقف مصر من الائتلاف الحالي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة وأوضح أن أمر هذا الائتلاف يختلف عن ائتلاف تحرير الكويت في عام 1991 وهو ما يستلزم دراسة الموقف عن كثب، وانا نجد إجابات لأسئلة تطرح نفسها عن عدد الدول الموافقة على المشاركة فيه، وعدد الدول الرافضة والدول الممتنعة ودور إسرائيل. وقال الرئيس: إن الاكتفاء بإقامة تحالف محدود معناه المخاطرة بتقسيم العالم إلى عدة فصائل، وهو ما يعني أن تتحول الدول التي تنضم إلى التحالف إلى أهداف للإرهابيين، وهذه محاولة يكتنفها الكثير من الغموض. وأضاف أن مصر أبدت تعاونا كاملا مع الولايات المتحدة لكشف المجرمين، وهناك تبادل يومي للمعلومات بين أجهزة مخابرات البلدين[2]. وقال الرئيس: إن البديل عن الائتلاف المحدود هو عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، يقوم بصياغة اتفاقية تجرم الإرهاب، وتعزل الدول الراعية له عن المجتمع الدولي، وتفرض عليها مقاطعة شاملة. وانتقد الرئيس مبارك إسراف الدول الغربية في منح المجرمين حق اللجوء السياسي، ضاربة بذلك عرض الحائط بمعاناة ضحاياهم،

---

[1]) الحياة 2001/9/20.
[2]) الاهرام 2001/9/22.

وقال: إنه حذر رئيس وزراء بريطانيا السابق جون ميجور من تحول لندن إلى أكبر قاعدة خلفية للإرهاب في أوروبا، وقد وجه الرسالة نفسها إلى توني بلير[1].

وقال مبارك: إن الطيارين الذين ضربوا برجي مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون محترفون، وقد تلقوا تدريبا عاليا. ونفي الرئيس مبارك أن تتحول الأزمة الحالية إلى حرب عظمى موضحا أن الإرهاب في خطورته يتجاوز الحرب، وقال: علينا أن نعي أننا مقبلون على معركة طويلة الأجل تستلزم أن نخترق عدة شبكات إرهابية وأن نستغل الاستخبارات، وأن نراقب التحويلات المالية عبر العالم، وأن نتابع الاتصالات عبر الانترنت. وتساءل الرئيس مبارك: من الذي يمكنه أن يقطع بأن قراصنة الجو كلهم من العرب؟.

واتخذ اليمن إجراءات أمنية مشددة بطلب من الولايات المتحدة التي دعته إلى التعاون معها في التحقيقات المتعلقة بالاعتداءات التي ضربتها في 11 سبتمبر ومن تلك الإجراءات توقيف عشرات الأشخاص وتشديد الرقابة على الآتين من افغانستان والمتوجهين إليها. وفي حديث نشرته صحيفة الثورة اليمنية يوم 9/21 قال رئيس الوزراء عبد القادر باجمال أن حكومته اتخذت إجراءات أمنية مشددة في إطار احترازي وبطلب من واشنطن، وأقر بأن تعليمات اعطيت باعتقال أي شخص آت من افغانستان أو متجه إليها[2].

وتعهد وزير الخارجية التونسي الحبيب بن يحيى يوم 9/21 أن تدعم بلاده تحالفا دوليا لمحاربة الإرهاب وقال إنه يأمل بتفادي أي عمل يؤدي إلى ضحايا. وفي مؤتمر صحافي عقده بلندن قال يحيى: "نتوق أكثر من أي وقت لرؤية تنسيق، نحن مع الجهود المستمرة للأسرة الدولية بصرف النظر عن مكان اختباء الإرهابيين وما نحتاجه هو استراتيجية شاملة وتؤيد عملا أكثر تنظيما"[3].

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) الحياة 2001/9/22.
[3]) نفس المرجع السابق.

وأعرب الرئيس بوش عن "تأثره" بتعزية الرئيس أميل لحود بضحايا الاعتداءات الإرهابية في نيويورك وواشنطن، منوها بموقف المساندة والتضامن الذي صدر عن لبنان تجاه الولايات المتحدة. إلى ذلك أكد وزير الإعلام غازي العريضي أن "لبنان ضد الإرهاب ومع الشعوب التي تتعرض لأشد أنواع الإرهاب ومنها الشعب اللبناني الذي يتعرض للإرهاب الإسرائيلي لكنه رأى أن المعادلة التي طرحها الرئيس الأمريكي أما الوقوف مع الولايات المتحدة وأما مع الإرهاب "ليست منطقية بل المنطقي أن تدخل الولايات المتحدة في حوار مفتوح مع الدول للوصول إلى تعريف واحد للإرهاب، بالتالي التعاون لمواجهته"

أدان الرئيس زين العابدين بن علي بشدة في حديث خص به الصحيفة اليومية النمساوية "فايز زايتونغ" اعرق الصحف في النمسا العمليات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة مذكرا في هذا الصدد بموقف تونس المبدئي المناهض للإرهاب بمختلف أشكاله ومشيرا إلى أنه قد نبه منذ سنوات المجموعة الدولية من خطورة هذه الظاهرة.

وقال الرئيس زين العابدين بن علي: "أن تونس قد دعت دوما إلى تكاثف جهود كل دول العالم لمقاومة الإرهاب مذكرا في هذا الصدد بتصريحاته للصحافة منذ بداية التسعينات"[1].

وبين رئيس الدولة في هذا الحديث الخاص ضرورة وضع حد للتصعيد الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط مؤكدا على ضرورة إيجاد تسوية للمشكل الجوهري الذي هو قلب الصراع وذلك بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي دمشق طالبت الأوساط السياسية السورية الولايات المتحدة بالتريث قبل الإقدام على أي عمل أو أي رد فعل لمعالجة ظاهرة الإرهاب في ظل غياب أدلة واضحة. وفي عمان طالب زيد الرفاعي رئيس مجلس الأعيان الأردني بضرورة شطب عضوية أية دولة في الأمم المتحدة إذ ثبت دعمها للإرهاب، ودعا الدول العربية والإسلامية إلى الإنضمام للتحالف الدولي خدمة لمصالحها[2]. بينما طالب طاهر

---

[1]) الشروق 2001/9/23.
[2]) الاهرام 2001/9/24.

المصري عضو مجلس الاعيان الأردني الدول العربية والإسلامية بفرض شروطها خاصة ما يتصل بالقضية الفلسطينية قبل الإنضمام إلى هذا التحالف. وفي بيروت اعتبرت صحيفة المستقبل اللبنانية أن الدعم الأوروبي لأمريكا قد يشكل فرصة جيدة لدفع واشنطن لإعادة النظر في سياستها مع دول أوروبا باتجاه مختلف القضايا. وأشارت إلى أن الاعتداءات التي تعرضت لها أمريكا دفعتها إلى التشاور والتنسيق مع دول أوروبا بشأن مشكلة الشرق الأوسط. وأكد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة السوداني المعارض أن من حق الولايات المتحدة محاكمة الجناة، وفقا لما تقتضيه العدالة وليس الإنتقام[1].

وأعلنت الحكومة السعودية يوم 9/25 رسميا قطع علاقتها الدبلوماسية والسياسية مع حكومة طالبان واستدعت وزارة الخارجية السكرتير الثاني بسفارة أفغانستان لدى المملكة (القائم بالأعمال بالنيابة) مولوي مطيع الله وأبلغته رسميا قرار المملكة بقطع العلاقات مع حكومة طالبان، وطلبت منه مغادرة المملكة في فترة لا تتجاوز الثماني والأربعين ساعة. وعزت السعودية قرارها لاستمرار طالبان في استخدام أراضيها لإيواء وتسليح وتشجيع عدد من المغرر بهم من كل الجنسيات وبشكل خاص من المواطنين السعوديين للقيام بعمليات إرهابية إجرامية تروع الأمنين والأبرياء وتخالف كل شروع وعقيدة وتنشر الذعر والدمار في العالم مما أدى إلى الإساءة للإسلام وتشويه سمعة المسلمين ولرفض حكومة طالبان تسليم هؤلاء المجرمين للعدالة، وعدم استجابتها للجهود والمساعي التي قامت بها السعودية لاقناعها بالكف عن إيواء المجرمين والإرهابيين وتدريبهم وتحريضهم وجعل أراضيها ملجأ وملاذا ومركز جذب واستقطاب وتدريب وتجنيد، وكان أخر هذه الاتصالات والمساعي اتصال الرئيس برويز مشرف الرئيس الباكستاني بحكومة طالبان[2].

وتعتبر السعودية ثاني بلد يقطع علاقاته بحركة طالبان بعد دولة الإمارات التي أعلنت قرارها. وأضحت باكستان الدولة الوحيدة في العالم التي تعترف بهذه الحركة.

---

[1] نفس المرجع السابق.
[2] الشرق الأسط 2001/9/26

وأكد الدكتور علي عبد السلام التريكي وزير الخارجية الليبي أن ليبيا التي تدين الإرهاب وأدانت الأحداث الأخيرة التي وقعت في الولايات المتحدة، ترى أن معالجة الإرهاب لا تتم بإقامة تحالف وإنما بعقد مؤتمر دولي لمعالجة جذور ظاهرة الإرهاب ومعرفة أسبابه ودوافعه وكيفية إنهاء مسبباته.

وقال التريكي في حديث للشرق الأوسط في تونس عندما يتم الحديث عن الإرهاب يجب أن نضع قضية الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من ممارسات إرهابية في هذا الإطار بالإضافة إلى ما تواجهه بعض الدول العربية مثل الجزائر وليبيا ومصر من عمليات إرهابية من قبل إرهابيين لهم قواعد في الغرب ويتم تمويلهم من قبل بعض الدول الغربية لارتكاب أعمال إرهابية ضد شعوبهم وأنظمتهم.

وشدد التريكي على ضرورة معالجة ظاهرة الإرهاب في إطار شامل وعادل وليس بالإنجرار وراء مفهوم الانتقام. وردا على سؤال حول إمكانية مشاركة ليبيا في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، قال التريكي أن ليبيا مع عقد مؤتمر دولي يستطيع إيجاد الوسائل الكفيلة لمكافحة الإرهاب في إطار التروي وعدم الاستعجال وأن ليبيا على استعداد لمكافحة الإرهاب في إطار التعاون الدولي.

وأكدت الدول العربية ضرورة أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطا على إسرائيل بوصفها مصدرا لتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي الوقت الذي أشارت فيه واشنطن إلى إحراز تقدم في محادثاتها الجارية مع الحكومة السودانية بشأن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، اتهمت ليبيا أجهزة مخابرات أجنبية بدعم وتدريب "الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية" التي وضعتها واشنطن ضمن لائحة الجماعات والمنظمات الإرهابية.

كما حذر الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من أن التعبئة الدولية الحالية ضد هدف لم تتحدد هويته الحقيقية ولم تعرف ابعاده الجغرافية قد يؤدي إلى صدام بين الحضارات مؤكدا في هذا السياق أن النظام العالمي غير العادل يتحمل

مسؤولية ما حدث[1]. وأشار السيد عمرو موسى إلى أن النظام العالمي الجديد انتهج سياسات أدت إلى تعميق الفجوات داخل المجتمع الدولي وهو ما خلق توترا وعدم استقرار وشعورا بالخوف لدى الكثير من الشعوب. وأشار أيضا إلى المحاولات السياسية المسمومة التي استهدفت اخضاع العرب للمخططات الإسرائيلية ومحاولة إقامة نظام إقليمي مختلف في الشرق الأوسط يحكم العرب فيه وتدار شؤونهم بواسطة إسرائيل.

وتحدث الأمين العام للجامعة العربية عن الظروف التي أدت إلى ما حدث في الولايات المتحدة موضحا أن الظلم والشعور بالإحباط والقهر والفقر واليأس والعيش تحت الاحتلال لا ينتج إلا الغضب والعنف والدمار. كما تحدث عن الحملات الشرسة في العالم الغربي بهدف الإساءة للعرب والمسلمين داعيا في هذا المجال إلى أستراتيجية اسلامية عربية يمكن أن تسهم بشكل فعال في خدمة وتوضيح القضايا العربية بدءا بالقضية الفلسطينية والقدس واحتلال إسرائيل للأراضي السورية واللبنانية ومرورا بمعاناة الشعب العراقي وغيرها من القضايا[2].

وأكدت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب يوم 2001/9/26 أن الدول العربية كانت السباقة في وقوفها ضد الإرهاب وفي دعوة العالم إلى مكافحته بكل حزم. ودعت الأمانة العامة في بيان أصدرته يوم 9/26 إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة للتصدي للإرهاب وتحديد مفهومه ومعالجة جوانبه المختلفة. كما ذكرت في بيانها بمختلف المواقف والإجراءات العملية التي اتخذتها الدول العربية لمقاومة الإرهاب معربة عن أسفها "للاتهامات الصادرة ضد أبناء الدول العربية بالمشاركة في الاعتداءات التي تعرضت لها كل من نيويورك وواشنطن يوم 11 سبتمبر دون أن تكون هناك أدلة قاطعة على ذلك كما أعربت عن أملها في أن يتم التعامل مع الأحداث الأليمة التي شهدتها الولايات المتحدة والتي يستنكرها الجميع ويدينها بمنطق الحكمة وعدم التسرع في إصدار الاتهامات والأحكام جزافا"[3].

---

[1] الشروق 2001/9/26.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] الشروق 2001/9/27.

كما أعلنت يوم 9/27 مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية أنها تبرعت نقدا بقيمة غير معلنة لضحايا الهجمات الانتحارية على واشنطن ونيويورك. وأوضح مسؤول من المؤسسة التي يرأسها سيف الإسلام القذافي نجل الزعيم الليبي أن المبلغ المتبرع به نقل إلى مستحقيه بمساعدة الصليب الأحمر الأمريكي. ونقلت وكالة الجماهرية للأنباء عن المصدر ذاته أن الهدف من هذه المبادرة هو المساعدة الإنسانية تضامنا مع عائلات الضحايا.

2- حماسة مغاربية تقابل بتهميش أمريكي:

شهدت منظمة المغرب العربي في الأيام الماضية حركة دؤوبة والعنوان تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن والدور المغاربي في الحملة التي تشنها الولايات المتحدة ضد الإرهاب. فقد زار وزراء خارجية البرتقال واسبانيا وفرنسا تونس والجزائر والمغرب والتقوا قادتها وبحثوا مع كبار مسؤوليها، العلاقات الثنائية والوضع الإقليمي وتطورات الحملة الأمريكية ضد الإرهاب.

وكان الأمن بأشكاله المختلفة وعناوينه المتعددة هو الملف الرئيسي في المباحثات التي أجريت إضافة إلى القضايا الثنائية التي يستوجب بحثها بين فترة وأخرى أو ملفات عالقة بحاجة إلى إبقائها مفتوحة. فقضايا الأمن متداخلة ومتشابكة وكل طرف يحاول استثمار انفجارات الحادي عشر من شهر سبتمبر للوصول إلى تسوية تتوافق مع مصالحه الأمنية التي كان يسعى إليها منذ سنوات، أوروبيا وتحديدا إسبانيا يبقى ملف الهجرة السرية الهم الآني متداخلا مع ملف المخدرات.

وإضافة إلى الملف الجزائري هناك ملف المعارضين المقيمين في أوروبا، وتحديدا الأصوليين منهم، الذين وجدوا في التسامح الأوروبي قاعدة آمنة لتحركهم، وقد أضحوا الآن العدو الأساسي والرئيسي وربما الوحيد "للحضارة والأمن والإستقرار العالمي" بعد أن كان عداؤهم يقتصر على أنظمتهم. فالولايات المتحدة سيدة العالم، حددت الأصوليين عدوا عالميا، وهذه فرصة لأنظمتهم أولا لتصفية الحساب معهم، وثانيا التشفي مع من كان يأويهم، وثالثا الإستفادة من خلال عرض الخدمات والتسهيلات للمساهمة في هذه الحملة الدولية، لإثبات البراءة مما كانت تتهم به من قمع

للحريات وشطط في استخدام القوة ضد خصومها أو لتحقيق مكاسب سياسية في ملفات أخرى.

وكانت دول المغرب العربي بما فيها ليبيا التي لم تشملها جولات الوزراء الأوروبيين من أوائل الدول التي أدانت تفجيرات نيويورك وواشنطن، وأعلنت استعدادها للتعاون في كافة المجالات الأمنية والعسكرية في الحملة ضد الإرهاب دون أن تضع شروطا لهذا التعاون. فالشرط الجزائري بعدم استهداف أي دولة عربية أو إسلامية تاه في غبار الإنفجارات وضاع في ضجيج الحرب التي تدق طبولها. لكن الحماس المغاربي لم يقابل بحماس أمريكي مماثل، إذ اكتفت الإدارة الأمريكية على مستوى السفراء فقط للتعبير عن شكرها وتقديرها ليس لأنها فقط لا تريد أن تدفع مقابل هذا الحماس بل أيضا وأساسا لأن ما تملكه دول المغرب العربي للمساهمة بالحملة، أما يمكن الاستغناء عنه لعدم حاجتها إليه، أو أنه كان لدى واشنطن منذ سنوات من الناحية اللوجستيكية، القواعد العسكرية التي عرضها المغرب والتي كانت وزارة الدفاع الأمريكية تستفيد منها خلال عقود الحرب الباردة، لم تعد تتمتع بنفس الأهمية الاستراتيجية خاصة وأن الهدف من هذه الحملة هو افغانستان وأسامة بن لادن، وهو هدف بعيد بآلاف الأميال عن المغرب.

وعلى صعيد المعلومات الاستخباراتية، فإن عواصم المغرب العربي كانت قد قدمت في إطار محاربتها للتيارات الأصولية كل المعلومات التفصيلية التي تملكها حول هذه التيارات.

لكن أوروبا لها حساباتها المختلفة عن الحسابات الأمريكية، إضافة إلى القرب الجغرافي، هناك الإنعكاسات المباشرة لأي توتر أو عدم استقرار أمني في جنوب البحر الأبيض المتوسط على الأوضاع في شماله، كما أن أي استنكاف عن التعاون الأمني بين دول الضفتين، سيضر بها جميعا.

لذلك وجدت أوروبا نفسها ملزمة بإعادة الاعتبار لنفسها بعد أن أشعرتها واشنطن أن الحملة القادمة أمريكية، قرارا وتخطيطا وتنفيذا، وأن المطلوب منها التأييد

فقط وأيضا إعادة الاعتبار لدول المغرب العربي التي أهملتها الإدارة الأمريكية ولم توفد أي مسؤول للتشاور معها حول ما يمكن أن تقدمه حتى ولو من باب اللياقة.

والمهملون أو المهمشون، أوروبا والمغرب العربي، قد يشكلون قوة سياسية قريبا إذا تبنت أوروبا جديا اقتراح العاهل المغربي الملك محمد السادس بعقد مؤتمر لدول البحر المتوسط لبحث القضايا الأمنية على ضوء تطورات الحادي عشر من سبتمبر الأمريكي.

3- دول الخليج:

دان بيان لمجلس الأمة الكويتي بشدة الاعتداءات المنافية للإنسانية في الولايات المتحدة. وكان وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الصباح أمر بعد قليل من ورود أنباء الهجمات باستنفار الشرطة والأجهزة الأمنية، وبلغت نسبة الاستنفار مائة في المائة في بعض قطاعات الوزارة. ويقيم حوالي ثمانية آلاف أمريكي من المدنيين في الكويت بالإضافة إلى حوالي 1500 جندي يتمركزون في قاعدتين جوية وبرية غرب العاصمة وجنوبها[1].

وقال النائب الدكتور ناصر الصانع لـ "الحياة" إن الموقفين الرسمي والشعبي في الكويت متقاربان تجاه ما حدث، ولا أظن أن مواطنا كويتيا واحدا يوافق على هذه الاعتداءات التي قتلت آلاف الأبرياء، على أن لدينا انتقادات جدية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

لكن ذلك شيء وترويع المدنيين الأمريكيين وقتلهم شيء آخر لا نقبله[2]، واعتبر الكاتب فيصل الزامل أن "من رقصوا فرحا في بعض الدول العربية لما حدث، إنما خدموا اللوبي الصهيوني، ووسائل اعلامه الأمريكية. وقال "نحن العرب والمسلمين لدينا خصم واحد هو الكيان اليهودي". أما الولايات المتحدة فهي أشبه بطائرة خطفها اليهود، وغالبيته الشعب الأمريكي هم الركاب الذين لا حول لهم ولا قوة[3].

---

[1] جريدة الحياة 2001/9/13.
[2] المرجع السابق.
[3] المرجع السابق.

وادانت إيران على أعلى المستويات الهجمات التي شهدتها واشنطن ونيويورك وشددت على ضرورة اقتلاع الإرهاب، فيما اعتبر الإعلام الرسمي في بغداد أن تلك الضربات "نتيجة السياسة العدوانية التي تنتهجها أمريكا ضد شعبي العراق وفلسطين، وتحدث عن حصاد بعض ما زرعه رعاة البقر"[1].

ونددت طهران بالعمليات الإرهابية التي استهدفت المدنيين في الولايات المتحدة. وأعرب الرئيس محمد خاتمي عن حزنه ومواساته للشعب الأمريكي، معلنا استعداد بلاده للتعاون في مكافحة الإرهاب. وقال أن "الإرهاب مدان بكل أشكاله، وعلى المجتمع الدولي أن يبحث عن جذوره ويتخذ الخطوات المطلوبة. لاقتلاعه وأن الجمهورية الإسلامية لن تتوانى عن بذل كل جهد لتحقيق ذلك كمطلب إسلامي وإنساني"[2].

كما دان حسن روحاني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأمريكيين. ولوحظ أن موقف إيران توجه إلى الشعب الأمريكي وليس إلى الإدارة، وهو الأول من نوعه وأعلن بعد بضع ساعات على الهجمات.

وأفردت الصحافة الإيرانية صدر صفحاتها الأولى للحدث ومواساة خاتمي للشعب الأمريكي، واللافت هو توجيه الاتهام إلى "محافل نافذة" في الأجهزة الأمريكية بالضلوع في الهجمات[3]. جاء ذلك على لسان نائب رئيس البرلمان محسن أرمين، الذي اعتبر أن طبيعة هذه الضربات تدل على أن الفاعلين يتمتعون بنفوذ مؤثر وكبير جدا داخل أجهزة الحكم في الولايات المتحدة، ويملكون معلومات استخباراتية من داخل هذه الأجهزة، وحذر من استغلال حكام الولايات المتحدة هذه الهجمات وجعلها ذريعة ضد الدول والحكومات المستقلة انطلاقا من الفهم الأمريكي الخاص للإرهاب[4].

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) نفس المرجع السابق.
[3]) نفس المرجع السابق
[4]) نفس المرجع السابق.

ووضعت القوات الأمريكية في قطر ومنطقة الخليج قواتها في حالة تأهب واستنفار وفقا لما أعلنته مصادر مطلعة بالدوحة[1]. ومن جانبه أعرب القائم باعمال السفارة الأمريكية في الدوحة عن ارتياحه للإجراءات التي اتخذتها السلطات القطرية لتأمين السفارة والمنشآت الأخرى.

وقال في تصريحات للأهرام[2] أن السفارة لم تتلق أي تعليمات من واشنطن بإغلاقها مشيدا بموقف قطر الرسمي والشعبي الذي أدان الاعتداءات التي تعرضت لها بلاده وأكد أنه ليس هناك ما يهدد المنشآت الأمريكية في قطر. وعبر قطريون في لقاءات مع مراسل الأهرام[3] عن ادانتهم لما تعرضت له الولايات المتحدة فضلا عن دهشتهم تجاه عجز الأدلة العسكرية والأمنية الأمريكية عن التعامل مع هذه الاعتداءات واجهاضها قبل وقوعها.

كما أعرب القطريون عن تعاطفهم مع الشعب الأمريكي رغم عدم رضاهم عن السياسة الأمريكية تجاه الشعب الفلسطيني[4].

بسبب الاعتداءات على نيويورك وواشنطن سادت حالة من الفوضى والازدحام العديد من مطارات العالم، نتيجة إلغاء عشرات الرحلات المتجهة إلى الولايات المتحدة وإغلاق المجال الجوي الأمريكي، مما أدى إلى إلغاء عدد كبير من الرحلات الجوية وبقاء الركاب في المطارات أو تحويلهم إلى مطارات أخرى. وذكرت وكالة "اسوشيتدبرس" أنه تم اتخاذ تدابير أمنية مشددة في جميع مطارات العالم خوفا من حوادث اختطاف جديدة للطائرات.

وفي بريطانيا أوقفت شركة برتش ايرويز رحلاتها إلى اسلام اباد بسبب قربها الجغرافي من افغانستان، كما علقت رحلاتها إلى تل أبيب وبيروت.

وفي ألمانيا ألغت شركة لوفتهانزا 22 رحلة مقررة من ألمانيا إلى الولايات المتحدة وكندا، وتم إلغاء رحلة إلى تل أبيب.

---

[1]) الأهرام، 2001/9/13.
[2]) نفس المرجع السابق.
[3]) المرجع السابق.
[4]) المرجع نفسه.

ودعا نبيل ابو ردينة مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الحكومة الإسرائيلية إلى عدم استغلال الهجمات التي حدثت في الولايات المتحدة، وتزيد من تصعيدها العسكري المحموم ضد الشعب الفلسطيني. فيما وصف بأنه مجزرة جديدة واستغلال الهجمات التي حدثت في الولايات المتحدة، استشهد 9 فلسطينيين في عملية اقتحام إسرائيلي لمدينة جنين بالضفة الغربية فضلا عن إصابة 50 آخرين بجروح، وأصيب اثنان واستشهد آخر في قطاع غزة.

وتعقيبا على تصريحات بيريز التي اتهم بقاء الفلسطينيين في عالم الإرهاب، قال أبوردينة أن رد الفعل الوحيد على تلك التصريحات هو وقف الإعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ووقف حصارها، ووقف اغتيالاتها الكوادر وقيادات الشعب الفلسطيني، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تعلم أنها هي التي تمارس الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، ويجب أن تتوقف من أجل تحقيق السلام العادل في المنطقة[1].

<u>إسرائيل تربط الهجمات "بالإرهاب الإسلامي"</u>: سارع كبار المسؤولين في إسرائيل إلى اتهام تنظيمات إسلامية بتنفيذ هجمات واشنطن ونيويورك، وانشغل المعلقون في وسائل الإعلام الإسرائيلية بالاسهاب في عدد من هذه المنظمات وتحميلها المسؤولية. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر أن "العالم يعي الآن ما حذرنا منه دائما بأن الإرهاب الإسلامي هو العدو الأول للعالم الحر[2]. وأفاد ناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي أن الدولة العبرية مستعدة لتقديم المساعدة لواشنطن إثر الاعتداءات التي شهدتها الولايات المتحدة بناء على تجربتها المرة في الإرهاب"[3]. جاء ذلك في اليوم الثاني للإعتداءات على نيويورك وواشنطن.

أغلقت السفارة البريطانية بالقاهرة يوم 2001/9/12 القسم القنصلي فيها في إطار الإجراءات الأمنية التي اتخذتها السفارة في أعقاب الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، كما طالبت السفارة البريطانيين المقيمين في مصر

---

1) المرجع السابق.
2) الحياة 2001/9/12.
3) نفس المرجع السابق.

بضرورة توخي المزيد من الحذر. كما طلبت من السلطات الأمنية المصرية تكثيف وجودها الأمني حولها وأشادت باستجابة وتعاون السلطات الأمنية المصرية بطلب السفارة.

ولم يتورع رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون عن القول بأن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات هو "بن لادن إسرائيل"[1]. وجاء تحامل شارون على الرئيس عرفات خلال اتصال هاتفي أجراه مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول وفق ما ذكرته الإذاعة العامة الإسرائيلية.

ووقف نحو مليون تلميذ فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة دقيقة صمت حدادا على أرواح الضحايا الذين سقطوا في الهجمات التي استهدفت الثلاثاء الموافق 11 /2001/9 مراكز حيوية في نيويورك وواشنطن.

ووضع نحو 20 طفلا اكاليل من الزهزر أمام القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية ورفعوا لافتة كتب عليها: "الفلسطينيون والأمريكيون عدو واحد للإرهاب".

توقع محللون أن تخسر دول الخليج العربي التي لها ودائع كبيرة في الغرب عشرات المليارات من الدولارات بسبب المخلفات الإقتصادية للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة.

ويقدر حجم الاستثمارات السعودية وحدها إلى ما يزيد عن 200 مليار دولار وقد تخسر المملكة حوالي 28 مليار دولار بسبب الانهيار الحاصل في أسواق المال وإغلاق البورصات في الولايات المتحدة وفق ما يؤكده خبراء الإقتصاد.

وتوقع اقتصادي كويتي أن تخسر الكويت 6% على الأقل من حجم ودائعها في الخارج المقدرة بحوالي 150 مليار دولار.

واعتبر رجل الأعمال الكويتي فيصل المطوع أن قيمة الأسهم سترتفع مجددا إذا ردت الولايات المتحدة عسكريا[2].

---

[1]) الشروق 2001/9/14.
[2]) نفس المرجع السابق.

واعتبر الكاتب والمحلل السياسي حافظ الكرمي في تصريح خص به قناة الجزيرة أن حشد الجهود الدولية من أجل تشكيل قوة تحالف جديدة واسعة لمكافحة الإرهاب قد تكون حجة غربية لمزيد التوغل في الدول العربية والإسلامية.

وحذر الكرمي العرب والمسلمين من الانضمام إلى هذا التحالف لأنه يشكل خطرا كبيرا على أمنهم القومي ويزيد في هيمنة الغرب عليهم وعلى مصالحهم والتدخل في شؤونهم.

وأفاد من جهة ثانية أنه على أمريكا مراجعة حساباتها لأن المنطق يفرض عليها مراجعة الأسباب وليس النتائج. كما تعرض الكرمي إلى مأساة الشعب الفلسطيني موضحا أن ما حدث في أمريكا شبيه بما يحدث في الأراضي المحتلة، وأن على الإدارة الأمريكية أن تنظر بعين العدل لمعاناة هذا الشعب وسائر الشعوب المضطهدة. وأضاف أن ما يعانيه الشعب الفلسطيني اليوم من ظلم وغطرسة ودمار واغتيال يتم بدعم من أمريكا.وبأسلحة أمريكية، موضحا أن إسرائيل هي الكيان الوحيد المستفيد من تشكيل تحالف ضد الإرهاب، وأنها ستسعى إلى توظيف هذا التحالف لخدمة أهدافها وضرب المقاومة الفلسطينية[1].

وبعث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز برقية عزاء إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش جددت السعودية شجبها واستنكارها وإدانتها التفجيرات. وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن البرقية تضمنت شجب هذه الأعمال والتكاتف مع المجتمع الدولي للوقوف في وجه الإرهاب ومحاربته بجميع أشكاله وصوره. وكان ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز قد أجرى اتصالا هاتفيا مع الرئيس الأمريكي أكد خلاله استعداد السعودية للتعامل مع الولايات المحدة، للكشف عن هوية مرتكبي التفجيرات[2].

وفي أبو ظبي دعا وزير الخارجية الأماراتي راشد بن عبد الله النعيمي إلى حملة دولية قوية وشاملة لإجتثات الإرهاب بكل صوره وأشكاله معربا عن استعداد بلاده

---

[1]) الشروق 2001/9/14.
[2]) الأهرام 2001/9/15.

للتعاون التام والكامل مع الولايات المتحدة للعمل في هذا المجال. وجدد النعيمي في اتصال هاتفي أجراه مع نظيره الأمريكي كولين باول ادانة بلاده للهجمات الإجرامية التي شهدتها الولايات المتحدة.

وفي الدوحة تلقى الشيخ حمد بن جبر وزير الخارجية القطري صباح يوم 14/ 9 اتصالا هاتفيا مع كولين باول. وأكد الشيخ حمد إدانة قطر للإرهاب ورفضها له أيا كان نوعه ومصدره، ونقل لباول تعازي قطر أميرا وحكومة وشعبا إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة وأسر الضحايا.

تتابع دول مجلس التعاون الخليجي بقلق تطورات الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة يوم 2001/9/11 ومضاعفاتها فيما يلوح شبح الحرب في المنطقة القريبة منها.

وقال مسؤول خليجي "لا شك أن الوضع خطير ولا يفرق إلى أين تسير الأمور، فالأمريكيون عازمون على القيام بعمل عسكري ما، ولكن نأمل بأن لا تكون لهذا انعكاسات على المنطقة". وتخشى غير عاصمة خليجية أن يفرض عليها أي عمل عسكري أمريكي مقبل متطلبات للمساهمة ولو بشكل غير مباشر بهذا العمل، ولا تريد دول الخليج التورط في تقديم مساندة لوجستية للأعمال العسكرية الأمريكية المتوقعة في أي لحظة. لكن وزير الدفاع الكويتي صرح أول أمس 2001/9/15 بأنه "إذا طلبت الحكومة الأمريكية المساعدة فإن الكويت لن تتردد في تقديمها"[1]. وعلى رغم أن دول الخليج العربية الست أعلنت استعدادها للتعاون الكامل مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، إلا أن مصدرا خليجيا أعرب عن أمله في ألا يفرض على دول مجلس التعاون اللتورط في أي أعمال عسكرية ستقوم بها الولايات المتحذة واوضح المصدر نفسه أن دول الخليج أبدت للولايات المتحدة استعدادها للتعاون الكامل مع واشنطن في مكافحة الإرهاب.

[1]) الحياة، 2001/9/17.

وكان الأمير سعود الفيصل قال في تصريحات صحافية يوم 2001/9/16 في الرياض أن مكافحة الإرهاب واجب دولي وليست واجبا سعوديا أمريكيا فقط وأن الإرهاب خطر على الإسلام والعروبة. وأكدت الرياض في أكثر من اتصال هاتفي بين القيادة السعودية والإدارة الأمريكية استعدادها لتقديم كل المساعدات الممكنة لمحاربة الإرهاب. ويفضل السعوديون أن يكون التعاون في مجال تبادل المعلومات وملاحقة من يشتبه بعلاقاتهم مع الإرهاب ومساندته.

هذا والمعروف أن المراقبين يلاحظون أن المملكة العربية السعودية تتعامل بهدوء مع الوضع وتجري اتصالاتها العديدة بعيدا عن الأضواء ومن دون إعلان، وتركز السلطات السعودية حاليا على متابعة التقارير الأمنية بشأن السعوديين الذين وردت أسماؤهم كمتورطين في الإعتداءات يوم 2001/9/11.

وترفض المصادر السعودية التحدث عن أي تعاون عسكري مع الولايات المتحدة. وقال مصدر دبلوماسي سعودي أن السعودية لا تريد العمل على زيادة التوتر في المنطقة. لكنه أكد أن الوضع خطير وليس في مصلحة العرب والمسلمين خصوصا فيما يتعلق بالوضع في الأراضي الفلسطينية. ولفت إلى أن إحدى نتائج الاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة إجهاض خطة تحرك غربي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين كانت الدول العربية ستقوم بها في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبر أنه أصبح من الصعب على معظم وزراء الخارجية العرب وبعض القادة العرب (في إشارة إلى العاهل الأردني والرئيس اللبناني) الذين كانوا سيشاركون في اجتماعات الأمم المتحدة التوجه إلى نيويورك وانظار العالم منصبة حاليا على متابعة تطورات ما جرى في الولايات المتحدة.

وذكرت مصادر صحفية كويتية يوم 2001/9/16 أن الولايات المتحدة طلبت من كل من السعودية والإمارات والكويت تقديم تسهيلات عسكرية خاصة بالعمليات العسكرية التي تعتزم القيام بها ضد افغانستان مشيرة إلى أن هذه التسهيلات تتفاوت من دولة لأخرى. وأوضحت صحيفة الرأي العام الكويتية نقلا عن دبلوماسي غربي بالكويت أن الولايات المتحدة طلبت أيضا من الدول الثلاث ثلاثة مطالب أخرى تتضمن

الدعم السياسي وتكثيف تبادل المعلومات الأمنية خاصة فيما يتعلق بالدعم الإجتماعي الذي تتلقاه عناصر الجماعات الإسلامية في هذه الدول، واتخاذ اجراءات جدية لقطع مصادر تمويل هذه الجماعات.

وأكد الدكتور فؤاد عبد السلام الفارسي وزير الإعلام السعودي أن شجب بلاده للحوادث الإرهابية يوم 2001/9/11، والتي تتعارض مع القيم الدينية والمفاهيم الإنسانية نابع من موقفها الثابت في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره. جاء هذا خلال اجتماعه يوم 2001/9/16 مع رؤساء تحرير الصحف والمجلات السعودية، واستعرض الإجتماع ما تضطلع به الصحافة المحلية من دور اعلامي في خدمة المجتمع، وما تقدمه من اسهامات مميزة في تثقيف الرأي العام وتنويره نحو العديد من القضايا مؤكدا أهمية استفادة الصحف والمجلات من التقنية المتطورة في مجال الاتصال مع تدريب وصقل الكوادر الصحفية وتنمية مهاراتها.

وأعربت الكويت يوم 2001/9/16 عن تضامنها مع الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب، مؤكدة أن معاناتها الخاصة مع الإرهاب في الماضي تدفعها إلى رفض كل الأعمال الإرهابية بكل صورها وأشكالها أيا تكن مصادرها.

ودرس مجلس الوزراء الكويتي مجريات الأحداث بعد الهجمات في الولايات المتحدة وما تناقلته الأنباء عن النتائج الأولية للتحقيقات. وجدد بيان أصدره المجلس "شجب دولة الكويت وادانتها هذه الجرائم المشينة" معربا عن التضامن مع الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب. ودعا المجتمع الدولي إلى تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، واستذكر بكل التقدير الموقف الأمريكي الرائد المشرف في التصدي للعدوان العراقي على دولة الكويت.

وطالب رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في رسائل بعث بها إلى قادة دول حلف الأطلسي بإيجاد "تحالف دولي قوي لقطع دابر الإرهاب وكل من

يدعمه أو يوفر المساعدة والمأوى له، على أن يوازي ذلك ايجاد تحالف قوي لبذل جهود فعلية للتوصل إلى حل نهائي وعادل لأزمة الشرق الأوسط"[1].

واستدعى الشيخ جمدان بن زايد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية مساء 2001/9/16 سفراء دول الحلف في أبوظبي وأبلغهم رسائل الشيخ زايد الموجهة إلى قادة هذه الدول، وأكد الشيخ زايد أن بلاده "تدين بشدة العمل الإرهابي والإجرامي الذي وقع في الولايات المتحدة وذهب ضحيته آلاف القتلى والجرحى من الأبرياء"، وتدين أعمال الإرهاب في كل مكان، بما في ذلك الإرهاب المستمر الذي تمارسه قوات الإحتلال الإسرائيلي يوميا ضد الشعب الفلسطيني الأعزل". وتابع الشيخ حمدان مخاطبا السفراء: "إن العالمين العربي والإسلامي لا يمكن أن يقبلا بما يحصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل وتشريد للمدنيين، وطردهم من بيوتهم. إننا نستطيع العمل معا في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها المنطقة وواثقون بأننا قادرون على مواجهة ما يحصل، لكننا نطلب من حكوماتكم العمل بصورة موازية لاحلال السلام العادل في الشرق الأوسط[2].

وأكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رفض المملكة العربية السعودية الشديد واستنكارها للإرهاب انطلاقا من دستورها القائم على الكتاب والسنة والذي يحرم قتل الأبرياء ويعده جرما عظيما. وقال في حديثه لدى رئاسة جلسة مجلس الوزراء يوم 2001/9/17 في قصر السلام بجدة أن المملكة العربية السعودية التي تحكم الشريعة الإسلامية في جميع أمورها وتلتزم بمبادئها تعتبر قتل الأبرياء ظلما حرمه الإسلام وعملا لا يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة.

وصرح الدكتور فؤاد بن عبد السلام الفارسي وزير الإعلام في بيانه عقب الجلسة بأن خادم الحرمين الشريفين أكد خلال الجلسة إدانة المملكة للانفجارات والهجمات المؤسفة وغير الإنسانية التي تعرضت لها الولايات المتحدة يوم 9/11/ 2001 معربا عن تعازي ومواساة المملكة حكومة وشعبا لرئيس وشعب الولايات

---

[1] الحياة 2001/9/17.
[2] نفس المرجع السابق.

المتحدة، ولأسر ضحايا هذا الحادث الأليم الذي نتج عن عمل ارهابي ترفضه كل الديانات السماوية. وأشار الفارسي إلى أن خادم الحرمين الشريفين جدد وقوف المملكة مع الولايات المتحدة ومساندتها وتعاونها من أجل مكافحة الإرهاب أيا كان ومحاربته بجميع صوره وأشكاله. كما أن المملكة ترفض أن ينتمي إليها أي شخص يرتبط اسمه بالارهاب وتناشد جميع وسائل الإعلام انطلاقا من مسؤوليتها في نقل الحقائق عدم القاء التهم جزافا على الإسلام والمسلمين لأن الإسلام الحقيقي والمسلمين لا يقومون بأعمال تتنافى ومبادئه.

دعا العراق الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية عقب الهجمات التي وقعت في نيويورك وواشنطن يوم 2001/9/11. وقال وزير الخارجية العراقي ناجي صبري إن بغداد تأمل في أن يتخذ الساسة الامريكيون هذا الهجوم حافزا لإعادة تقييم دور امريكا في العالم. يأتي ذلك في الوقت الذي توقعت فيه صحيفة عراقية أن يكون العراق وسوريا والسودان وإيران وكوريا الشمالية ضمن قائمة الدول التي سيشملها العمل العسكري الانتقامي ردا على الانفجارات الأخيرة.

ونفى العراق تماما أن تكون له علاقة "لا من قريب ولا من بعيد" بالاعتداءات التي استهدفت الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2001. وقال وزير الخارجية العراقي في تصريحات لصحيفة الاقتصادي الأسبوعية العراقية[1] أنه ليس من المعقول أن تفرض الولايات المتحدة مفهومها للإرهاب على العالم، وتساءل: هل من المعقول أن يسمى المناضل الفلسطيني الذي يستشهد دفاعا عن وطنه ضد الاحتلال والعدوان الصهيوني ارهابيا، ولا تطلق هذه الصفة على الارهابيين والمعتدين الصهاينة الذين يمارسون كل أنواع الارهاب والقتل ضد شعب فلسطين. ونفت ثلاث دول عربية هي العراق والأردن وسلطنة عمان، تورط أي من رعاياها في الهجمات الانتحارية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 [2].

وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 2001/9/22 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة طالبان في أفغانستان، وطلبت من موظفي سفارة أفغانستان

---

[1]) الأخبار، 2001/9/20.
[2]) الاهرام 2001/9/20.

بأبوظبي إغلاق السفارة ومغادرة الإمارات خلال مدة أقصاها 24 ساعة وأعربت حكومة الإمارات عن أسفها لعدم تجاوب حكومة طالبان مع المساعي التي بذلتها الإمارات لإقناعها بتلبية طلب مجلس الأمن بتسليم بن لادن لإجراء محاكمة دولية عادلة. وأوضح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية بالإمارات أن بلاده رأت أنه من غير الممكن استمرار العلاقات الدبلوماسية مع حكومة ترفض التجاوب مع إرادة المجتمع الدولي، وأعرب عن أمله في أن يعيد المسؤولون بأفغانستان، تقويم مواقفهم ويتجاوبوا مع مطالب المجتمع الدولي، حرصا على الشعب الإفغاني وسلامته.

وأعربت السعودية وإيران يوم 9/23 عن قلقهما من أي عمل عسكري يهدد حياة أبرياء في افغانستان وحذرتا من وقوع كارثة إنسانية هناك. كما أدان البلدان الاعتداءات التي تعرضت لها الولايات المتحدة وذلك خلال اتصال هاتفي جرى بين وزيري الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والإيراني كمال خرازي.

وفي الوقت نفت الكويت والبحرين تقديم أي تسهيلات للولايات المتحدة تمهيدا للعملية التي تعتزم واشنطن شنها ضد الإرهاب[1]. وفي مسقط صرح يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية بأن الولايات المتحدة سعت للحصول على دعم العالم كله لمواجهة الارهاب واوضح أن افغانستان هي الهدف لأمريكا بسبب تشدد حكومة طالبان في تسليم بن لادن.

وفي بغداد دعا الرئيس العراقي صدام حسين أمريكا إلى عدم معالجة الإرهاب بالإرهاب. ومن جانبه قال طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي: إن العراق ليس له علاقة بالهجوم الارهابي الذي تعرضت له أمريكا، ولكنه لم يستبعد أن تستغل واشنطن هذا الهجوم لضرب بغداد.

ونقل الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إلى نظرائه وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماعهم الاستثنائي بجدة ما لمسه من أجواء مشحونة في واشنطن مشيرا إلى أن الإدارة الأمريكية عازمة على القيام بحرب

---

[1]) الاهرام 2001/9/24.

طويلة وواسعة ضد الإرهاب. وأهم ما تضمنه الموقف الذي نقله وزير الخارجية السعودي إلى المسؤولين الأمريكيين وشرحه لنظرائه الخليجيين هو:[1]

أولا: أن المملكة وبقية دول المنطقة لا يمكن أن تقدم أي مساعدة أو تعاون مع الولايات أو غيرها إذا كان هناك استهداف لأي دولة عربية.

ثانيا: ضرورة عدم الاعلان عن أي اتهامات لأشخاص أو جهات بالمشاركة في تنفيذ أو دعم الهجمات التي حدثت أو غيرها من الأعمال الإرهابية قبل التأكد من صحة المعلومات والتحقيقات في شأن هذه الأعمال حتى تكون الصورة واضحة أمام الجميع.

ثالثا: لمس وزير الخارجية السعودي أثناء حديثه مع المسؤولين الأمريكيين أن واشنطن الآن مع ضرورة حل قضايا منطقة الشرق الأوسط وتحقيق السلام في المنطقة، ولكن الإدارة الأمريكية مشغولة الآن في تهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط وفي الأراضي الفلسطينية. وقد حذرت دول مجلس التعاون في بيانها من "أن يؤدي الانشغال العالمي بتداعيات الأحداث إلى اقفال ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ارهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية وتصعيدها الخطير للوضع في المنطقة". وكرر الوزراء دعوتهم للمجتمع الدولي إلى ضرورة تحمل مسؤولياته والعمل على بذل أقصى الجهود الفاعلة لوقف العنف والممارسات الوحشية الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال لكافة الأراضي العربية والفلسطينية.

وأكدت دول مجلس التعاون الخليجي يوم 2001/9/23 انها لم تتلق أية دعوة للانضمام إلى تحالف عسكري دولي لضرب الارهاب، فيما وافقت الدول الست على الانضمام إلى أي عمل يحظى بتأييد المجتمع الدولي في سبيل محاربة الإرهاب في العالم ومعاقبة مرتكبيه لكن بشرط أن يكون هذا التحالف في إطار مشترك محدد الأهداف.

واعتبر الرئيس العراقي صدام حسين يوم 2001/9/26 أن تقديمه تعازيه إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش بعد اعتداءات 11 سبتمبر سيكون من باب النفاق. ونقلت

---

[1] الحياة 2001/9/24.

وكالة الأنباء العراقية عن صدام حسين قوله "إذا قدمت تعازي إلى رئيس الولايات المتحدة فهذا سيكون من النفاق ونحن لسنا منافقين" وأضاف "إن بوش يريد أن أقدم له تعازي لكنني إذا فعلت ذلك فسوف أخل باحترامي بشعبي وأضاف أيضا "إن بوش هو رئيس بلد يخوض حربا ضد العراق ويضربنا بشكل إرهابي دنيء[1]" وقال: "إننا نعتبر أن الولايات المتحدة تقوم بأعمال إرهابية ضد العراق بقتلها الأطفال والمسنين والأبرياء بلا أي مبرر"، وأكد : "نحن نعتبر أيضا العمليات العسكرية الصهيونية ضد عائلاتنا وشعبنا في فلسطين هي أعمال إرهابية.

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية أن المملكة العربية السعودية ترفض الإرهاب بأشكاله المختلفة انطلاقا من أمور أساسية في مقدمتها العقيدة الإسلامية السمحة، كما أوضح سموه في حديثه لشبكة "سي ان ان"[2] التلفزيونية الأمريكية بثته يوم 23 سبتمبر 2001 أن المملكة ضد الإرهاب وتريد التعاون مع دول العالم كافة وليس مع الولايات المتحدة فحسب لمكافحة الارهاب، وهذا منطلق من أمور أساسية[3]:

أولا: عقيدتنا نحن كمسلمين ضد الارهاب وقتل الأبرياء مهما كان السبب.

ثانيا: إننا نرفض الارهاب بأشكاله المختلفة بالإضافة إلي أننا عانينا من هذا ثم عملنا مع الأخوة في دول مجلس التعاون الخليجي في وضع استراتيجية أمنية لمكافحة الإرهاب.

وفي عام 1998 توصلنا كدول عربية إلى اتفاقية لمكافحة الارهاب وقعت في ابريل (نيسان) لعام 1998 في الجامعة العربية بالاجماع من وزراء الداخلية العرب ووزراء العدل العرب، ونشرت في ذلك الوقت. وهذا معناه أننا سباقون في مكافحة الارهاب. ووجهنا في ذلك الوقت نداء لجميع دول العالم ولهيئة الأمم المتحدة أن يصار إلى اتفاقية دولية لمكافحة الارهاب، ولكن للأسف ما تم ذلك، وكل الدول العربية لديها اتفاقية مكافحة الارهاب.

---

[1]) الشروق 2001/9/28.
[2]) جريدة البلاد السعودية، 2001/9/24.
[3]) نفس المرجع السابق.

والمعلوم أن المملكة العربية السعودية قدمت جميع أنواع الدعم لمحاربة الارهاب، وكما قال سموه : إن المملكة كانت تستجيب لكل تعاون في مجال محاربة الارهاب، فأي معلومة عن الارهاب تتوفر لدينا نزود بها الدول الصديقة وفي مقدمتها الدول العربية، ولكنا متعاونين في هذا المجال.

ويشعر المراقبون أن منطقة الخليج باتت جزءا مهما في ما يجري الآن من محاولات أمريكا المحمومة خوض حربها الطويلة ضد الارهاب. ولعل زيارة وزير الدفاع الأمريكي العاجلة إلى المملكة العربية لاسعودية وسلطنة عمان في هذه الظروف الاستثنائية، تحمل إشارة عن مدى ارتباط الخليج بموضوع الساعة من وجهة النظر الأمريكية سواء كان ارتباطا عسكريا لما يتم التحضير له من ضربات ضد افغانستان لأسباب جغرافية وعسكرية أو ارتباط سياسي وأمني بسبب العدد الكبير من الأسماء الخليجية التي تم الإشتباه في علاقتها بحادث 11 سبتمبر رغم الأخطاء الواردة فيها.

ويعتقد الأمريكان والغرب من ورائهم أن المحيط الثقافي وعناصر التنشئة بما في ذلك الأنظمة التربوية والاجتماعية السائدة تساعد كثيرا غلى بروز تلك النفسيات المتعصبة والتي يسهل التلاعب بها !!.

وشعر كثير من الخليجيين بالحرج لورود مواطنيهم ضمن المتهمين في الحوادث الأخيرة، لذا فقد بادرت الدول الخليجية بادانة ما جرى بقوة، مع السعي إلى اتخاذ بعض اجراءات احترازية وتخبر الأمريكيين بالرغبة الجدية في الانخراط ضمن مقاومة الارهاب في العمق. ويبدو الأمر صعبا للغاية عندما يتصل بانخراط في الجهد العسكري مع الحليف الأمريكي، ولا يقل الأمر صعوبة عندما يتعلق الأمر بإعادة النظر في منظومة ثقافية وسياسية درجت دول الخليج على التعايش معها إلى درجة الاستعانة بالسلطة الدينية، كرقم مهم في المعادلات السياسية الداخلية.

أما الآن ومع وصول الحريق إلى البيت الأبيض الأمريكي، فلا شك أن أشياء عديدة بصدد التغيير في الفهم الخليجي لجذور الارهاب. وفي هذا الصدد برزت الرغبة

في مراقبة الجمعيات الخيرية المنتشرة بكثافة في دول الخليج وبلغ الأمر في الكويت حد المطالبة بوضع حسابات هذه الجمعيات تحت رقابة الدولة عبر سفاراتها في الخارج.

4- الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتقد الأمن الأمريكي أن 50 شخصا على الأقل شاركوا في الهجمات المدمرة على نيويورك وواشنطن وقال أنه تمكن من تحديد هوية عدد كبير منهم[1]. لكن وزير العدل الأمريكي أعلن يوم 2001/9/13 أن الذين نفذوا الهجمات بالطائرات المخطوفة 18 شخصا، والتحقيق في أكبر هجوم يستهدف أمريكا كون الأمن الأمريكي أكبر فريق يضم محققين متعددي الاختصاصات. ويتكون فريق التحقيق الأمريكي من 4 آلاف عون خاص و3 آلاف محقق مساعد و400 متخصص من الشرطة الفنية[2].

وقال وزير العدل الأمريكي أن المحققين يبحثون في أكثر من 2000 فرضية وخيط، ويعد أسامة بن لادن أقرب الخيوط للمحققين وللسياسيين الأمريكيين.

ولوحت الولايات المتحدة الأمريكية يوم 2001/9/13 بشن عمليات عسكرية ساحقة ردا على الهجمات الانتحارية التي استهدفت نيويورك وواشنطن وذلك في وقت تصب فيه كل المؤشرات باتجاه توقع هجوم شامل على افغانستان خاصة بعدما أكد وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أن أسامة بن لادن هو المشتبه فيه الرئيسي في حوادث الانفجارات.

وأكد وزير الدفاع الأمريكي أن الرد العسكري الأمريكي لن يكون على شاكلة عمليات عسكرية ومعزولة وإنما في سياق ضربات عنيفة ضد الذين نفذوا الهجمات والذين يدعمونهم.

وأعلن في 2001/9/13 في واشنطن أن الكونغرس الأمريكي يبحث حاليا امكانية منح الرئيس بوش سلطات حرب واسعة لتمكينه من الرد على الأعتداءات الارهابية بعد أن طلب صرف مبلغ 20 مليار دولار. ويريد بوش الحصول على الترخيص القانوني الذي يسمح له باستخدام القوة العسكرية وقد بحث مجلس النواب

---

[1]) الشروق 2001/9/14.
[2]) نفس المرجع السابق.

والشيوخ احتمال اصدار "اعلان حرب" رسمي لكن المشكلة هي "ضد من ستعلن هذه الحرب" وفق ما لاحظه نواب أمريكيون. وبحث المجلس إمكانية رصد ميزانية طوارئ خاصة بمبلغ 20 مليار دولار.

وواصلت واشنطن حشد تأييد عربي ودولي بهدف تشكيل نوع من التحالف العالمي لمكافحة الارهاب بعد أن حصلت على دعم مطلق من حلفائها الأطلسيين قد يصل حد شن حملة عسكرية مشتركة على كل دولة يتأكد تورطها في الهجمات التي تعرض لها قلب الولايات المتحدة يوم 2001/9/11.

هذا وقد كشفت الولايات المتحدة بوضوح أنها تسعى إلى إقامة تحالف شبيه بتحالف حرب الخليج الثانية ليكون مظلة لمكافحة ظاهرة الارهاب.

ومنذ الوهلة الأولى تركز اهتمام الولايات المتحدة على العالم العربي وتحديدا في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وكذلك في مناطق "ساخنة" بالعالم الإسلامي مثل باكستان.

مع تتابع سلسلة العمليات التي كان مصدرها مجهولا ومع ما طرحته حالة الذعر والارتباك الشعبي والسياسي من تداعيات، حذر الرئيس الأمريكي جورج بورش بعد كلمة مقتضبة توجه بها إلى الشعب الامريكي، وسائل الإعلام الأمريكية من إلقاء التهم جزافا، ودعا إلى ضرورة انتظار نتائج التحقيقات.

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش حالة الطوارئ رسميا في الولايات المتحدة، وذكر راديو لندن أن الرئيس بوش أعلن بشكل رسمي حالة الطوارئ بعدما قال أنه توجد تهديدات مستمرة على الشعب الأمريكي. وأضاف أن السبب وراء إعلانه هو الهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن واستمرار التهديد بهجمات أخرى[1].

وتدرس الإدارة الأمريكية حاليا عددا من الخيارات للرد على هذه الهجمات، وقال مسؤولون أمريكيون أن الرد قد يكون حملة دولية طويلة الأمد لمكافحة الارهاب.

[1]) المساء الأسبوعية، 2001/9/15.

وأعلن بوش أن مسؤوليتنا أمام التاريخ واضحة وهي الرد وبقوة على مرتكبي الإعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة يوم الثلاثاء 9/11 التي كانت مدبرة بوحشية كبيرة. وقال أيضا أن مسؤوليتنا أيضا الرد على هذه الاعتداءات والقضاء على مصادر الشر في العالم[1].

وأعرب بوش عن تعاطفه العميق مع عائلات وأصدقاء المفقودين في الاعتداءات الارهابية. وأكد بوش أن الولايات المتحدة أمة مسالمة لكنهم شنوا ضدها خربا بالقتل والدمار[2].

وأصدر وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أمرا باستدعاء ما لا يقل عن 35 ألفا من جنود الاحتياط بهدف تأسيس شبكة دفاع قومي والقيام بجهود الانعاش.

وفي استطلاع للرأي أجري في الولايات المتحدة أن 86 في المائة من الأمريكيين يؤيدون القيام بعمل عسكري للرد على الانفجارات الارهابية التي شهدتها الولايات المتحدة يوم 9/11[3].

وذكرت شبكة بي بي سي الإخبارية البريطانية أن 69% من الأمريكيين أعربوا عن استعدادهم لتقبل حدوث خسائر بشرية فادحة في الأرواح خلال هذا الرد العسكري.

أشارت الشبكة إلى أن المشكلة القائمة حاليا هي أن الأمريكيين لا يعرفون من هو العدو الذي يمكن أن يكون هدفا لهذا الرد العسكري الأمريكي المؤكد. وقد أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قرارا باجماع الأصوات يمكن الرئيس الأمريكي جورج بوش من القيام بعمل عسكري ضد مرتكبي الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] نفس المرجع السابق.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] نفس المرجع السابق.

وذكر راديو لندن أن القرار يسمح للرئيس الأمريكي باستخدام القوة الضرورية والملائمة ضد الدول والمنظمات المسؤولة عن الهجوم. وأوضح الراديو أنه من المتوقع أن يتم عرض القرار على مجلس النواب الأمريكي اليوم الموافق 2001/9/15.

وأشار راديو صوت أمريكا إلى أن مجلس الشيوخ الأمريكي كان قد وافق على تخصيص أربعين ألف مليون دولار لبرنامج طارئ لمساعدة ضحايا الهجمات الارهابية وتعقب الذين ساعدوا في تدبير المؤامرة حيث وافق الأعضاء الديمقراطيون والجمهوريون في المجلس على وضع الإجراءات المعتادة جانبا والإسراع في التصويت لصالح البرنامج المالي.

وأعلنت السلطات الأمريكية أن عدد القتلى والمفقودين في اعتداءات نيويورك وواشنطن التي وقعت يوم الثلاثاء 11 سبتمبر يصل إلى خمسة آلاف شخص في حين بلغ عدد المصابين إلى 3800 شخص.

وأعلنت الناطقة باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) فيكتوريا كلارك أن أول حصيلة رسمية مؤقتة تفيد بمقتل أقل من مائتي شخص في الاعتداء الذي استهدف مبنى الوزارة[1]

وذكرت وسائل الاعلام الأمريكية أن أعداد الضحايا في اعتداءات الثلاثاء 11/ 2001/9 تزيد بضعفين على اجمالي عدد الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم في الهجوم الياباني المباغت على بيرل هاربر عام 1941 [2].

هذا وقد تبرع عدد من الشركات الأمريكية الكبرى بمبلغ نحو 50 مليون دولار للاسهام في جهود الانقاذ عقب الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة يوم الثلاثاء 2001/9/11. وقالت الشركات المشاركة إن جانبا كبيرا من هذا المبلغ سيخصص لأطفال ضحايا الهجوم.

---

[1]) الاهرام 2001/9/15

[2]) نفس المرجع السابق.

وكثفت سلطات التحقيق الأمريكية لليوم الرابع على التوالي جهودها للوصول إلى الجناة عن حوادث التفجيرات الارهابية الأخيرة، ويسابق الزمن أكثر من عشرة آلاف رجل من مكتب التحقيقات الفيدرالي في أضخم تحقيق يغطي جميع أراضي الولايات المتحدة وينطوي على تشعبات في الخارج.

كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول صراحة أن بن لادن هو المشتبه الرئيسي في الهجمات الانتحارية على واشنطن ونيويورك. ورغم أنه لم تتوفر حتى الآن أدلة قاطعة على تورط بن لادن فإن التحقيقات التي تقوم بها أجهزة أمنية أمريكية مختلفة بثتها الـ (اف بي آي) تصب في اتجاه أفراد ومنظمات لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بزعيم تنظيم القاعدة. ولم تشمل التحقيقات الأمريكية كما يبدو حتى الآن جهات أخرى حيث أن السلطات حصرت أسماء العرب والمسلمين في قائمة ركاب الطائرات الأربع المخطوفة وعددهم 19 وفق ما قاله وزير العدل الأمريكي "جون اشكروفت" وأكدت مصادر أمريكية أن من بين هؤلاء الخاطفين 7 طيارين محترفين.

وحذر كولين باول وزير الخارجية الأمريكي من أن بلاده ستحكم على دول العالم من خلال استعدادها لتقديم المساعدات المطلوبة لواشنطن في حربها ضد الارهاب وأعلن أن سفراء أمريكا في جميع عواصم العالم سينقلون هذه الرسالة وسيطلبون من مسؤولي الدول التي يعملون بها تحديد تصرفاتهم بشأن مساعدة أو إعاقة جهود واشنطن لملاحقة المتآمرين ومعاونيهم.

وأعرب محللون سياسيون في الولايات المتحدة عن اعتقادهم بأن الانتقام من أسامة بن لادن بسبب العمليات الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة يوم 11/9/ 2001 لن يكون الحل الأمثل للقضاء على الارهاب لأن أتباعه سوف يواصلون العمليات الارهابية.

ونقلت شبكة "سي إن إن" الإخبارية يوم 2001/9/16 عن هؤلاء المحللين قولهم إن معظم معسكرات تدريب الارهابيين التابعة لأسامة بن لادن في افغانستان أصبحت الآن فارغة حيث عبر اتباعه الحدود إلى منطقة حول مدينة بيشاور الباكستانية

وأن ذلك يجعل من معاونة باكستان للحملة على الارهاب في افغانستان حاسمة للغاية[1]. وأضاف المحللون أن ذلك جعل أيضا كولين باول وزير الخارجية الأمريكية يوجه الشكر للرئيس الباكستاني مشرف على موافقته على تقديم كل المساعدات التي طلبتها الولايات المتحدة في حربها ضد الارهاب. وقال المحللون أن باكستان تقدم الأسلحة والأموال والتدريبات والبنية التحتية لحركة طالبان الافغانية وإنه بدون ذلك لا تستطيع طالبان الاستمرار في حكم أفغانستان. وأشارت الشبكة إلى تحذير كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية من أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعمل بمفردها لمحاربة الارهاب وأنها سوف تحتاج لعدة سنوات حتى تستطيع القضاء على مخاوف الارهاب الجماعي في أراضيها.

ظهرت يوم 2001/9/16 خلافات داخل الإدارة الأمريكية حول توقيت الضربة العسكرية التي تعتزم الولايات المتحدة شنها على الهجمات الارهابية وحول دور الدول غير الغربية في التحالف الدولي المرتقب تشكيله[2].

وذكرت وكالة اسوشيتدبرس أنه بينما قال مسؤول في البيت الأبيض إن الإدارة الأمريكية ترغب في تشكيل التحالف الدولي قبل أن يتم الرد على الهجمات حتى لو كان ذلك يعني تأخير أسابيع وربما شهور للضربات المتوقعة، فإن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد يرغب في معاقبة المسؤولين عن الهجمات الارهابية ما ان يتم تحديدهم وبغض النظر عن المدة التي سيستغرقها تشكيل التحالف الدولي. وذكرت الوكالة أنه في الوقت نفسه فإن هناك خلافا حول مسألة مشاركة إيران في عدمها في التحالف الدولي المحتمل تشكيله وأشارت إلى أن ريتشارد هاس مسؤول التخطيط البارز في الخارجية الأمريكية لم يستبعد إمكان مشاركة أي دولة في التحالف. وعندما سئل عن إيران بالتحديد رد بالقول إن مشاركة إيران يمكن أن تكون إيجابية للغاية. وقال إنه من الناحية النظرية فإن إيران ممكن أن تقدم معلومات مفيدة حول أسامة بن لادن وحلفائه الذين تقول الولايات المتحدة إنهم تورطوا في الهجمات الإرهابية، إلا أن مسؤولا أمريكيا آخر

---

[1] الاهرام 2001/9/17.
[2] نفس المرجع السابق.

رفض ذكر اسمه قال إنه سيكون من قبيل التكهنات الحديث عن دور إيراني لأن إيران على قائمة الدول الراعية للارهاب حسب التصنيف الأمريكي[1].

وقال مسؤول آخر إن مشاركة إيران ودول أخرى ليست لها علاقة جيدة بالولايات المتحدة في التحالف ستؤدي إلى عدم فعالية هذا التحالف لأن هذه الدول ستعمل على إعاقة القيام بعمل حاسم.

وفي الوقت نفسه بدأت تظهر للمرة الأولى بوادر تباين في وجهات النظر بين أعضاء حلف شمال الأطلسي بشأن الحرب التي أعلنها الرئيس بوش على افغانستان وأسامة بن لادن.

وكشف المحللون في بروكسل أن دولا مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا أكدت أن تضامنها مع الولايات المتحدة هو تضامن مشروط بشكل ما. وذكرت دوائر الحلف في العاصمة البلجيكية أن مجلس الحلف في اجتماعه الذي اعتبر فيه وفقا للمادة الخامسة من اتفاقية التأسيس عام 1949 العمليات الارهابية على أمريكا بمثابة عدوان على جميع أعضاء الحلف اشترط ضرورة الحصول على موافقة ثانية من المجلس لإقرار أي إجراءات قد يتم اتخاذها.

تسعى الولايات المتحدة إلى تصفية أسامة بن لادن وقواعده الخلفية أو كما يسميها الأمريكان "رعاة الارهاب" كما أن الولايات المتحدة تسعى ضمن استراتيجيتها الجديدة إلى ضرب معارضي الوجود الأمريكي في المنطقة العربية تحت عنوان مكافحة الارهاب العالمي واستئصاله[2]

وقد أكد بوش يوم 2001/9/17 أنه يريد رأس بن لادن حيا أو ميتا وذلك في وقت تستعد فيه بلاده لشن حملة عسكرية كبيرة على أفغانستان سواء سلمت حركة طالبان بن لادن أم لم تفعل.

والجدير بالذكر أن خالد رحمن رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في باكستان قد أكد يوم 2001/9/17 أن الولايات المتحدة أعدت عدتها لتوجيه ضربة

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) الشروق، 2001/9/18.

عسكرية لأفغانستان حتى قبل العمليات التي جدت في 2001/9/11. وقال أن الأمريكان يستغلون ما حدث لاستئناف مخططاتهم واستهداف افغانستان مشيرا إلى أن اتهام بن لادن وطالبان أمر غير مبرر طالما غابت أدلة الإدانة[1]. وحسب الخبير الباكستاني في الشؤون الاستراتيجية فإن واشنطن تتعلل بأي حجة لشن حرب واسعة النطاق على أفغانستان، موضحا أن أمريكا طلبت من باكستان عدة مطالب ومنها السماح لها باستخدام أراضيها لبدء عمل عسكري ضد حكومة طالبان وذلك حتى قبل الهجمات على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع، وقال أن هذه الطلبات قدمت تحديدا قبل عام كامل.

وقال وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد يوم 2001/9/17 أن على الولايات المتحدة أن تظل في حالة تأهب قصوى مضيفا أن الارهابيين والدول التي تؤويهم مصممون على إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر بأمريكا والغرب. وردا على سؤال لمحطة "أي بي سي" حول هجمات جديدة تستهدف الولايات المتحدة، قال رامسفيلد أن الإرهابي يمكن أن يهاجم في أي وقت وفي أي مكان مستخدما تقنيات مختلفة واعترف وزير الدفاع الأمريكي بأنه من المستحيل الدفاع عن كل الأماكن داخل الأراضي الأمريكية في وقت واحد مضيفا أنه لا مقاربة بوش القائمة على ملاحقة الارهابيين واستئصالهم من جذورهم في المقاربة الصحيحة. ورفض الوزير الأمريكي من جهة أخرى تأكيد التقارير التي أشارت إلى أن باكستان أمهلت حركة طالبان 3 أيام لتسليم بن لادن. وأشار إلى خيارات متعددة بينها خيارات دبلوماسية واقتصادية ومالية إضافة إلى الخيار العسكري. كما أثار موضوع التعاون الاستخباراتي وضرورة اقناع الدول التي تحمي الارهابيين حسب قوله بتسليمهم والتوقف عن دعمهم.

حركت الولايات المتحدة جانبا من أساطيلها العائمة في عرض مياه الخليج واليابان ووضعت وحداتها الخاصة على أهبة الاستعداد لشن حرب باتت وشيكة على افغانستان التي تستعد بدورها لمواجهة محتملة مع الولايات المتحدة التي قد تكون حصلت على تسهيلات عسكرية من إسلام اباد وموسكو. وبالإضافة إلى الأوامر

---

[1]) نفس المرجع السابق.

الصادرة للقوات الخاصة (المحمولة جوا والمدربة على أصعب المهام) والتي يقع مقر قيادتها في كارولينا الشمالية، وضعت حاملة الطائرات يو إس إس كارل فينسون" العائمة في عرض مياه الخليج العربي في حالة تأهب للقتال حيث تم بالخصوص إغلاق موقع الحاملة على الانترنت.

وعادت يوم 2001/9/17 بارجتان أمريكيتان مجهزتان بصواريخ قاعدة "يوكوسوكا" الأمريكية في خليج طوكيو وفق ما أكده المتحدث باسم البحرية الأمريكية "تشاك بال"[1] والبارجتان هما الطراد "ي اس اس فنسن" والمدمرة "يواس اس كورتيس ويلبور". وكانت بارجة أخرى مجهزة أيضا بالصواريخ الموجهة غادرت القاعدة الأمريكية ذاتها. وبوسع هذه البوارج الأمريكية المجهزة خاصة بصواريخ من طراز "توماهوك" وأنظمة حديثة للدفاع الجوي الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط في غضون أسبوع[2].

وفي تصريحات لصحيفة "لوفيغارو" الغربية اعتبر المدير السابق بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووزير الدفاع السابق جيمس شليزينغر أن الولايات المتحدة تجني حاليا ثمار مشكل لم تحدده. وقال المسؤول الأمريكي السابق أن الولايات المتحدة اكتفت بإدانة الارهابيين على أنهم "أناس سيؤون" ولم تحاول فهم مبرراتهم. وحذر شليزينغر (المساعد السابق للرئيس الأمريكي نيكسون من أن السياسة الخارجية الأمريكية تهدد بإثار الغضب داخل العالم العربي.

وحسب المسؤول الأمريكي السابق فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى سنوات حتى تتمكن من تفكيك الشبكات الإرهابية. وقال شليزينغر طالما لم نفهم طريقة تفكير الارهابيين فإننا لن نتمكن من مواجهتهم بفاعلية وفي الانتظار يظل الخيار الأقل سوءا متمثلا في قصف أهداف في أفغانستان.

وبدأ المدير السابق للمخابرات الأمريكية وكأنه يستبعد احتمال القيام بعمليات عسكرية برية انطلاقا من باكستان لأن ذلك يهدد بإضعاف الحكومة الباكستانية.

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) نفس المرجع السابق.

وأيد الجنرال غول هذا الموقف بقوله أن تمركز قوات أمريكية في باكستان يعني أن الجميع سيدفع الثمن غاليا وفي ذلك أن استقرار باكستان سيتزعزع مما ستكون له عواقب خطيرة خصوصا على الولايات المتحدة.

وحسب الجنرال حميد غول فإن حكومة مشرف قد تكون الضحية الأولى للتدخل الأمريكي في باكستان لكن الظاهر أن الضربات العسكرية الأمريكية ضد افغانستان تهدد بإشعال المنطقة كلها خصوصا بسبب تضارب المصالح الاستراتيجية بين الدول المجاورة لافغانستان.

وبالفعل فإن ملامح هذا الخطر تظهر بمجرد تسمية هذه الدول وهي الهند وباكستان وروسيا والصين وأيران والجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى وهي طاجكستان وتركمانستان واوزبكستان. ويؤكد الخبراء أن التوازن الأستراتيجي بين هذه الدول معقد وهش جدا والمخاطر المحتملة الناجمة عن عملية عسكرية أمريكية تكمن في تحول هذه العملية إلى نزاع مطول يمكن أن تعتبره دولة ما خطرا على مصلحتها الوطنية.

ويتمثل الحل الذي يحظى برضا الجميع في الضربات العسكرية المحدودة ضد قواعد الارهاب في افغانستان وهو خيار يحصر دور الدول المجاورة في الدعم اللوجستي لكن حتى هذا المستوى يظل الأمر خطيرا بما أن طالبان هددت بعمليات انتقامية ضد أي دولة تساعد الأمريكيين. وبين مجمل دول المنطقة كانت باكستان-وحدها التي اعترفت بنظام طالبان. لكن هذا لا يعني أن بقية الدول ستكون مسرورة برؤية الأمريكيين وهم يسقطون نظام طالبان ويعوضونه بنظام آخر يختارونه بأنفسهم. وتبدو الصين شديدة الحذر تجاه التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى.

وقال الخبير لاوسيوكاي المتخصص في العلوم السياسية في جامعة هونغ كونغ: "إذا تم إرسال جنود أمريكيين وإذا تم إسقاط نظام طالبان وتعويضه بنظام آخر موال لأمريكا فأن الولايات المتحدة ستدخل في نزاع مصالح ليس فقط ضد الصين بل أيضا ضد روسيا وإيران"

وبالنسبة إلى الخبير جان بيار كايشان مدير المركز الفرنسي للبحث حول الصين المعاصرة فإن "الخطر يكمن بالنسبة إلى الصين في كون الولايات المتحدة ستتدخل في جنوب آسيا حيث سيكون هناك عددا أكبر من الجنود الأمريكيين قرب الحدود الصينية. وحسب الخبير السياسي الاوزبكستاني باخودير موساييف فإن النزاع في افغانستان قد يجبر الدول الفقيرة في آسيا الوسطى على الزيادة في موازينها العسكرية في سيدهم الارهاب.

واصلت الحكومة الأمريكية الإعداد للحرب التي تنوي القوات الأمريكية شنها ضد افغانستان في إطار حربها التي أعلنت أنها ستشنها ضد الارهاب العالمي. والتي قال الرئيس جورج بوش وكبار المسؤولين في حكومته أنها قد تكون طويلة. فقد بدأت تظهر الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية بهذا الشأن والتي يعتبر القبض على المعارض السعودي الشيخ أسامة بن لادن أو قتله هو العنوان الفرعي لهذه الحرب فيما أن العنوان الرئيسي والأشمل هو محاربة كل من يعارض السياسة الخارجية الأمريكية ووجودها العسكري في العالم وتحديدا في المنطقة العربية.

ويقول المسؤولون الأمريكيون أن واشنطن ليست مصممة فقط على تصفية بن لادن بل وتدمير شبكة المنظمات المعادية لها والتي تصنف في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية بأنها "منظمات إسلامية إرهابية" وإرغام الدول العربية والإسلامية الموجودة على قائمة واشنطن والمصنفة "راعية للارهاب" على التوقف عن ذلك مرة واحدة وإلى الأبد.

وقال نائب وزير الدفاع بول وولفوتيز أن الحرب التي تعتزم شنها واشنطن ردا على كارثة نيويورك وواشنطن قد تنهي وجود دول على الخارطة، ويبدو أن ملامح الكساد التي تخيم على الاقتصاد الأمريكي منذ تولي بوش الحكم في البيت الأبيض ستدفعه إلى تحويل اهتمامه من القضايا المحلية والاقتصاد في مقدمتها إلى الرهان على انتصار السياسة الخارجية في حرب يشنها بشكل متعمد ليفتتح فيه أول حروب القرن الحادي والعشرين دون ضمان النتائج، فطبقا لما يراه محللون واستراتيجيون أمريكيون

أن الولايات المتحدة ستواجه مهمة عسيرة تستغرق وقتا طويلا وستكون أكثر من مجرد غارة جوية أو برية تقوم بها قوات كوماندوس خاصة داخل افغانستان.

وتشمل استراتيجية واشنطن للرد على كارثة يوم الحادي عشر من سبتمبر وفق ما تقول صحيفة لوس انجلس تايمز أربعة عناصر رئيسية هي[1]:

1- شن حملة معززة على من تعتقد واشنطن أنهم مراكبي الهجمات الذين تفترض أنهم بن لادن وشبكته المنتشرة في العديد من دول العالم.
2- حملة متصاعدة ضد الدول التي تؤوي ارهابيين أوتدعمهم ولحرمانهم من القواعد التي يتمتعون بها الآن.
3- إقامة تحالف جديد على مستوى عالمي من الدول المناهضة للإرهاب من أجل الاستمرار في الحرب.
4- اتخاذ إجراءات أمنية جديدة داخل الولايات المتحدة ليصبح من الصعب تنفيذ الارهاب، ومثل هذه الإجراءات الداخلية ستعني خفض مستوى الحريات المدنية ووضع قوانين جديدة تحد من هذه الحريات.

ولم تجمع الحكومة الأمريكية حتى الأن أي دليل متكامل يبرهن على أن ابن لادن هو المسؤول عن هجمات نيويورك وواشنطن. وقد اعترف المسؤولون الأمريكيون أنهم يعتقدون أنهم يقومون بتجميع دليل مادي يبرز إجراءات واشنطن العسكرية ضد بن لادن وحماته حركة طالبان في افغانستان[2] ونظرا لأن كل من يعتقد أن خاطفو الطائرات الأربعة قد لاقوا حتفهم في الانفجارات فإن السلطات الأمريكية تسعى إلى استنطاق واستجواب كل من تعتقد أن له علاقة قرابة أوصداقة أو معرفة مهما كانت بسيطة بهم رغم عدم وجود سجلات وأوراق ثبوتية تدل على شخصياتهم المطلوبة.

ورغم ما ذكر من تقارير حول الخيارات العسكرية الأمريكية فإن المسؤولين الأمريكيين يرفضون التحدث عنها غير أن مسؤولين سابقين بمن فيهم من يعتبر مستشارين للحكومة الأمريكية يقولون أن الخيارات تشمل دون شك غارات جوية على

---

1) نفس المرجع السابق.
2) نفس المرجع السابق.

افغانستان بل أيضا عمليات كوماندوس على الأرض كما تشمل خيارا طويل الأمد بتقديم مساعدات مالية وعسكرية مباشرة لتحالف المعارضة الافغانية الشمالي الذي قتل قائده احمد مسعود شاه قبل وقت قصير. وقد أكد ممثل التحالف في الأمم المتحدة أن لديهم 30 ألف مقاتل على استعداد لمساعدة القوات الأمريكية في غزوها لافغانستان للتخلص من حرية طالبان ولكنهم يحتاجون المساعدة العسكرية والاتصالات وكل أشكال الدعم.

كما طلبت الحكومة الأمريكية من حلفائها من الدول العربية والدول الموجودة على قائمتها الخاصة بدعم الإرهاب الامتثال للمطالب التالية:

1- التصدي للارهابيين الناشطين فوق أراضيها، ووقف مصادر الدعم المادي لهم.
2- وقف نشاطات التنظيمات الارهابية.
3- التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة وتبادل المعلومات حول الارهابيين ونشاطاتهم.
4- تسليم المطلوبين للمحاكمة أو ابعادهم.
5- التحدث العلني ضد الارهابيين بغض النظر عن الهدف المعلن لهم.
6- تأييد الجهود الدولية لمكافحة الارهاب في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.
7- وقف أي تسامح تجاه الدول أو الكيانات التي تدعم الارهاب وتأييد العمل العسكري الدولي ضدها، وتقديم تسهيلات إذا اقتضى الأمر.

وتضم قائمة الدول الشرعية للارهاب كل من ايران والعراق وسوريا وليبيا والسودان وكوبا وكوريا الشمالية[1].

وقد جادل بعض المسؤولين الأمريكيين وفي مقدمتهم وزير الدفاع ونائبه بأنه يتعين على الولايات المتحدة السعي للإطاحة بنظام صدام حسين في العراق وأن الحرب ضد الرهاب قد تعزز موقفهم بهذا الشأن. ولكن قد يتم عرقلة هذه الطموحات في جانب مهم من الاستراتيجية وهو هدف بناء تحالف عالمي واسع للانضمام إلى الولايات المتحدة في حربها الجديدة. وتسعى واشنطن لتحالف نشط لا يقل عدد أعضائه عن 100

[1]) نفس المرجع السابق.

دولة. وهذا سيضطر الولايات المتحدة إلى أن تكون أكثر حساسية تجاه مصالح الآخرين فلا تتصرف منفردة. وسيكون الجزء الأساسي في التحالف الجديد كما كان تحالف بوش الأب هو الدول العربية والإسلامية. ويسعى المسؤولون الأمريكيون إلى تعاون إيران في جهودهم إلى جانب باكستان اللتان تعتبران دولتان حدوديتان مهمتان مع افغانستان إلى جانب روسيا.

وقدم وزير الدفاع الأمريكي رونالد رامسفيلد يوم 2001/9/17 تصوره للجماعة والتنظيم الذي نفذ الهجمات على نيويورك وواشنطن، ووسائل عملها مشيرا إلى أن عناصر هذه الجماعة حسب قوله تعمل في الظل وتعيش في بيوت آمنة، كما أنها تستخدم أجهزة الكمبيوتر المحمولة.

وقال وزير الدفاع الأمريكي أن أمريكا في حالة حرب مختلفة عن سابقاتها فهي ليست حرب صواريخ كروز كما أنها حرب لا يملك فيها العدو قوات جوية وبرية وجيوش منظمة. وأكد أيضا أن هذه الحرب ضد ما تصفه أمريكا بالارهاب، وهي تأخذ بعين الاعتبار عدد الدول التي تأوي وترعى الارهاب وتقدم تسهيلات للارهابيين. وأضاف أن واشنطن لا تملك الا خيارا واحدا وهو نقل المعركة إلى أرض العدو حسب تعبيره، دون أن يحدد دولة بعينها مكتفيا بالحديث عن شبكة من الارهابيين في عدد من الدول. وهذا يعني أن افغانستان لن تكون الدولة الوحيدة التي ستدفع ثمن الهجمات الأخيرة على الأهداف الحيوية الأمريكية بل ستكون على قائمة الضربة العسكرية دولا أخرى وقد تكون عربية.

ورجح رامسفيلد أن تستمر محاربة ما أسماه بالارهاب لعدة سنوات مبينا أنه ليس من السهل أن تحقق الضربات العسكرية أهدافها في وقت واحد، كما أن هذه الضربات قد تطال عددا من الدول. وخلص وزير الدفاع الامريكي إلى القول بأن شبكة ما أسماه بالارهابيين تعمل في الظل وعلى أمريكا محاربتهم والتعامل معهم في الظل.

دعا رئيس مجلس النواب الأمريكي السابق ينوت غينغرينش يوم 2001/9/17 إلى توجيه ضربة إلى سوريا إذ أصرت حسب قوله على إيواء المنظمات الارهابية.

وذهب إلى التشديد على ضرورة أن تتحرك إدارة بوش بحزم لتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا ما لم تطرد ما اسماه بالمنظمات الارهابية. كما قال أنه يرحب بأي دور سوري في الحلف الجديد لمكافحة الارهاب لكن شرط أن تطرد الارهابيين من أراضيها مشيرا إلى أن هذا ينطبق على لبنان أيضا.

وجاءت دعوة رئيس مجلس النواب الأمريكي الأسبق المتشددة مع تصاعد لهجة اليمين الأمريكي المتطرف وعدة دوائر سياسية أمريكية أخرى لتوسيع دائرة المواجهات مع العالمين العربي والإسلامي ومع تفاقم حالة غضب جماعات اليمين المتطرف في أمريكا في أعقاب أحداث يوم 11 2001/9، احجمت الأجهزة الأمريكية الرسمية والاعلامية عن الحديث عن هذا التيار المعادي للسياسة الفيدرالية الأمريكية. وكانت الأجهزة الأمنية الأمريكية قد وجهت أصابع الإتهام في أعقاب عملية "أو كلاهوماستي" إلى عرب ومسلمين قبل حتى التأكد من الحقيقة. وقد ركب اليمين الأمريكي المتطرف موجة الغضب في الشارع الأمريكي ليكيل الاتهامات للعرب والمسلمين دون وجه حق وقد يكون ذلك لإبعاد الشبهات عنه.

ونصح زعماء المسلمين في الولايات المتحدة العرب والمسلمين بعدم التحدث مع ضباط مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي إي) بدون محام أو ممارسة حقهم الدستوري في رفض الحديث معهم كلية. واتهم زعماء أكثر من 40 جمعية إسلامية[1] ضباط الـ (اف بي إي) الذين يحققون في الهجمات الإرهابية التي ضربت مركز التجارة العالمي والبنتاغون يوم 11 سبتمبر 2001 بالتحرش بالعرب والمسلمين وترويعهم أثناء عمليات الاستجواب.

واستعرض الزعماء خلال مؤتمر صحفي العديد من حالات التحرش والاعتداء على الحريات التي تعرض لها المسلمون والعرب ومن بينها أن ضباط مكتب التحقيقات حاولوا قطع الصلاة بمسجد بولاية ميريلاند يوم 2001/9/15 لعرض صور المشتبه فيهم على المصلين، وعندما منعوا من دخول المسجد جلسوا في الخارج وسجلوا أرقام اللوحات المعدنية لسيارات المصلين.

---

[1]) الاهرام 2001/9/22.

وفي حالة أخرى رفض المحققون الفيدراليون السماح لعدد من الأمريكيين العرب بالاتصال بمحامين لحضور الاستجواب. من ناحية أخرى نشرت السلطات البريطانية 1500 شرطي إضافي في العاصمة لندن يوم 21 سبتمبر لحماية المسلمين من التعرض لأي هجمات أثناء صلاة الجمعة وخلال عطلة نهاية الأسبوع.

وفي إيطاليا أكد الرئيس الإيطالي كارلوتشامبي أن الإسلام قيمة روحية وأخلاقية عالية بريئة من العنف والارهاب وحث المجتمع الايطالي على احترام الإسلام والمهاجرين المسلمين في إيطاليا والعالم.

واجتمع المستشار الألماني جيرهارد شرودر مع رؤساء الطوائف الدينية في ألمانيا لبحث كيفية التصدي للخطة المناهضة للإسلام التي تشهدها ألمانيا منذ الهجمات الارهابية في الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر كما تناول الاجتماع دور المؤسسات الدينية المسيحية في توضيح موقف المسلمين من الارهاب وإزالة الخوف من نفوس الألمان[1].

وأكد الرئيس الأمريكي جورج بوش أن ساعة بدء الحرب تقترب وطالب حركة طالبان الحاكمة في افغانستان بتسليم أسامة بن لادن فورا ومعه كل زعماء تنظيم القاعدة الذي يقوده والا فإنهم سيواجهون عواقب الغضب الأمريكي ويتحملون مصيرهم نفسه. وحدد بوش في خطابه الذي ألقاه فجر يوم 2001/9/21 في اجتماع مشترك لمجلس الشيوخ والنواب أربعة مطالب وقال إن هذه المطالب ليست للتفاوض أو للمناقشة بل للتنفيذ فورا. وأوضح أنه على طالبان أن تغلق فورا وإلى الأبد كل معسكرات تدريب الإرهابيين في افغانستان، وان يسلموا أي إرهابي، وكل شخص يعمل في مؤسساتهم، إلى سلطات مسؤولة ومناسبة، وطالب الحركة بأن تسمح للولايات المتحدة بأن تدخل جميع معسكرات الارهابيين حتى يمكن التأكد من أنها جميعا قد توقفت عن العمل. ودعا بوش طالبان لأن تطلق سراح جميع المواطنين الاجانب المسجونين لديها بلا وجه حق، برغم قيامهم بعمليات تبشير مسيحي بما في ذلك

---

[1] الاهرام 2001/9/22.

الأمريكيون المسجونون معهم، وأدان بوش نظام حكم طالبان، وقال إنه يقدم لبن لادن الملجأ والملاذ، وأكد الرئيس الأمريكي بأن القصاص سيلحق بالذين أجرموا في حق الآلاف من أبناء الشعب الأمريكي، وقال إنه يدعو كل دول وشعوب العالم إلى تأييد الموقف الأمريكي وقال: إما أنكم تؤيدوننا وتقفون معنا وإما أنكم تؤيدون الارهابيين وتقفون معهم. ومن الآن فصاعدا فإن أي دولة تستمر في استضافة الارهاب وتدعيمه فسوف تعتبرها الولايات المتحدة نظاما معاديا وعدوا لها[1]. وذكر أن عناصر الأدلة التي جمعتها الولايات المتحدة تشير إلى تورط شبكة تنظيم القاعدة التي يقودها بن لادن في العمليات الارهابية في نيويورك وواشنطن، وذكر أنها تنتشر في أكثر من 60 دولة.

ويقول المراقبون أن هذا الخطاب هو أهم خطاب سياسي في حياة بوش السياسية. وبينما تتواصل الاستعدادات الأمريكية لشن الحرب ويجري حشد القوات البرية والبحرية والجوية والقوات الخاصة في المناطق القريبة من افغانستان، قال بوش إن الحرب المقبلة لن تشبه أي حرب أخرى في التاريخ، وقد تشمل ضربات مباغتة ضخمة في نجاحها وينقلها التلفزيون وعمليات تبقى سرية حتى بعد نجاحها.

وأكد أن الحرب ليست ضد الإسلام والمسلمين، بل ضد الإرهابيين، وقال إن الولايات المتحدة تحترم العقيدة الإسلامية التي يمارسها الملايين بكل حرية، وإن الارهابيين باعمالهم يتنكرون لتعاليم الدين الإسلامي.

وعلى الرغم من ذلك فقد رفض نظام طالبان الحاكم في افغانستان تسليم بن لادن إلى الولايات المتحدة وقال عبد السلام ضعيف سفير الحركة لدى باكستان، إن تسليم بن لادن إلى أمريكا أو طرده خارج الأراضي الافغانية هو إهانة للإسلام والشريعة على حد قوله وأوضح أن الولايات المتحدة تستخدم بن لادن كذريعة لشن هجوم على افغانستان ولكن الشعب الافغاني مستعد للتضحية[2].

هذا والتقى 27 زعيما دينيا يمثلون مختلف الديانات والعقائد مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض حيث أعربوا عن تأييدهم الكامل للحملة التي

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) نفس المرجع السابق.

يشنها للقضاء على الإرهاب. وأكد الزعماء الذين يمثلون المسلمين والكاثوليك والبروتستانت والسيخ والهندوس والبوذيين ضرورة اتحاد جميع عناصر الأمة الأمريكية وعدم التحرش بفئة بعينها وتحميلها مسؤولية جرائم لم ترتكبها.

وأكد مسؤول أمريكي كبير أن المرحلة الأولى من الحرب على الارهاب ستكون موجهة إلى أسامة بن لادن وشبكته في أفغانستان (حركة طالبان) فيما لم يتم بعد توضيح وتحديد مدى وتوقيت المرحلة التالية الأوسع في هذه الحرب والتي قد تشمل الدول المدرجة في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراعية للارهاب.

وقال مسؤول أمريكي أن الرئيس بوش سوف يصدر قريبا أمرا رئاسيا يحدد فيه المنظمات الارهابية والأشخاص الذين تتهمهم الولايات المتحدة بالارهاب في العالم، وتجمد ممتلكاتهم في الولايات المتحدة. وسيقدم المرسوم الرئاسي (الأمر التنفيذي) كشفا للمجموعات الارهابية التي سيتم استهدافها في المدى المتوسط. وقال الناطق باسم البيت الأبيض آري فلايشر ان بوش سوف يترأس اجتماعات كامب ديفيد والاجتماعات اللاحقة في البيت الأبيض[1] . وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه في اجتماع بوش مع طاقمه الأمني في كامب ديفيد وفي البيت الأبيض كان هناك اتفاق عريض بأن أول الهجمات يجب أن تكون مركزة على الارهابيين والذين يعتقد أنهم مسؤولون عن الهجمات في نيويورك وواشنطن يوم 11 سبتمبر غير أن المسؤول الأمريكي الذي طلب عدم الإفصاح عن هويته اعترف بأنه لا زال هناك نقاش حول تنفيذ المرحلة التالية من الهجمات والتي قد تشمل مواقع في دول ترعى الارهاب ما لم توافق هذه الدول في الأسابيع المقبلة على دعوة بوش لها للانضمام إلى التحالف الذي تقوده أمريكا لشن حرب عالمية ضد الارهاب وقال "إن هذه حرب واسعة ضد الارهاب لا يمكن فيها عمل كل شيء مرة واحدة"[2]. وقد غادرت حاملة طائرات أمريكية رابعة هي كيتي هوك ومعها 40 طائرة هجومية وست سفن حربية قاعدة في يوكوسوكا في اليابان يوم 9/21/ 2001 متوجهة إلى جهة لم يكشف النقاب عنها فيما توجد حاملتا طائرات في مياه الخليج العربي أو المحيط الهندي. وغادرت الحاملة تيودور روزفلت نورفلك بولاية

---

[1] الشروق 2001/9/23.
[2] نفس المرجع السابق.

فرجينيا منذ 2001/9/24 إلى البحر الأبيض المتوسط متجهة نحو الشرق. ووقع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد يوم 9/21 أمرا ثانيا بالانتشار مما يعني أن نحو 100 قاذفة قنابل وطائرات يجري ارسالها الآن إلى الخليج العربي. وأن هناك 175 طائرة جوية موجودة بالفعل في قواعد في منطقة الخليج تستخدم ضد العراق، وقد دعي خمسة آلاف جندي احتياط إلى الخدمة الفعلية معظمهم في مهمات للدفاع عن الولايات المتحدة. وقال مسؤولون عسكريون أن المخططين سيوجهون دعوات للخدمة من الاحتياط لأكثر بكثير من الـ 35 الف جندي الذين طلبهم رامسفيلد ان مساعديه قد ضغطوا ليشمل العراق في قائمة الاهداف. ولكن مسؤولا كبيرا في البيت الأبيض قال أن أي قرارات بشأن عمل عسكري واسع ضد العراق سيتم تأخيره[1].

ووصف البيت الأبيض المحادثة الهاتفية بين الرئيس جورج بوش والروسي فلاديمير بوتين يوم 2001/9/22 بأنها بناءة للغاية. وصرح متحدث باسم البيت الأبيض بأن بوش يثمن التزام ومساندة الرئيس بوتين في مكافحة الارهاب. ويبدو أن للمحادثة الهاتفية الجديدة بين بوش بوتين صلة برغبة الولايات المتحدة في الحصول على موافقة موسكو لاستخدام قواعد جمهوريات آسيا الوسطى.

كما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش مخاطبا مواطنيه يوم 2001/9/22 أن شروط تحقيق ازدهار اقتصادي طويل الأمد لا تزال متوفرة رغم الانعكاسات السيئة للاعتداءات الأخيرة على الاقتصاد الأمريكي واعتبر أن أي ارهابي لا يستطيع تغيير مستقبل أمريكا. وقال بوش في رسالته الأسبوعية الإذاعية: "الارهابيون الذين هاجموا الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر كانوا يستهدفون اقتصادنا بقدر استهداف مواطنينا... لقد تمكنوا من هدم رمز الازدهار الأمريكي إلا أنهم لم يتمكنوا من النيل من الأساس. إن ثروة بلادنا ليست في الزجاج والحديد بل في مواهب هذا الشعب وروح المغامرة وحسن الإدارة والعمل التي يتحلى بها. إن هذه الصفات تبقى أقوى مما كانت عليه قبل أسبوعين[2].

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) المرجع السابق.

أعلن رئيس بلدية نيويورك رودي جولياني يوم 9/24 أن عدد القتلى والمفقودين في اعتداءات 11 سبتمبر على نيويورك وصل إلى 6947 شخصا[1].

وأعلن مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية يوم 9/24 أن القاذفات الأمريكية من طراز بي 52، بي 1 ترابط حاليا في مواقع سرية في إطار الحملة الأمريكية لمكافحة الارهاب المتركزة في الوقت الحاضر على افغانستان التي تؤوي أسامة بن لادن المسؤول الرئيسي حسب السلطات الأمريكية عن اعتداءات نيويورك وواشنطن التي أوقعت حوالي سبعة آلاف ضحية بين قتلى ومفقودين.

وتواصل القوات الأمريكية الانتشار خارج الولايات المتحدة تحسبا لشن عملية رد على الاعتداءات التي استهدفت نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001.

بدأت الحكومة الأمريكية ممارسة سياسة القمع الاعلامي ضد من يخالفها حيث ذكرت صحيفة واشنطن بوست في تقريرها يوم 9/23 أن إذاعة صوت أمريكا قررت عدم بث حديث تم إجراؤه مع زعيم حركة طالبان الحاكمة في افغانستان الملا محمد عمر، بناء على طلب من الحكومة الأمريكية فيما أعربت وسائل الإعلام الأمريكية عن مخاوفها من تقييد حرية صحيفتها ومراسليها في الحصول على المعلومات أثناء الحرب التي تعتزم الولايات المتحدة شنها على أفغانستان قريبا.

وعرضت الولايات المتحدة مكافأة قيمتها 25 مليون دولار ثمنا لكل معلومة يمكن أن تؤدي إلى اعتقال أسامة بن لادن. وقال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في تصريح لتلفزة "ان بي سي" يوم 9/23 أن الخمسة وعشرين مليون دولار مبلغ كبير معتبرا أنه كاف لتشجيع أحد ما في افغانستان لتقديم معلومات للولايات المتحدة، وسوف يتم صرف هذا المبلغ في إطار ميزانية طارئة قيمتها 5.1 مليار دولار كشف عنها البيت الأبيض يوم 9/21. وخصص مبلغ 48,9 مليون دولار لوزارة الخارجية التي ستصرف

---

[1]) الشروق 2001/9/25.

نصف المبلغ تقريبا مقابل المعلومات المتعلقة بأسامة بن لادن ومساعديه كما قال كولن باول[1].

كما أفاد مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية أنه تم تسجيل أكثر من 625 حالة اعتداء ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة منذ الهجمات الأخيرة على نيويورك وواشنطن، ولا تزال حوادث الانتقام تطال العرب والمسلمين في أوروبا كذلك[2].

وصرح رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير يوم 9/25 أن حركة طالبان برفضها تسليم أسامة بن لادن تصبح عدو بريطانيا والولايات المتحدة. وقال بليز في تصريحات للصحافة "اذا رفض النظام الحاكم في افغانستان القيام بما يعرف أنه يتوجب عليه فإن أصدقاء أعداءنا يصبحون إذن أعداءنا وكان تهديد بلير بمثابة آخر انذار محتمل قبل بدء عمليات عسكرية غير واضحة مسبقا.

وجاء إعلان بلير بعد ساعات من إعلان الإدارة الأمريكية أن الطائرات الإضافية الـ 100 التي تم إرسالها إلى أماكن لم يتم كشفها قد وصلت إلى مواقعها الجديدة وهي جاهزة الآن للتدخل.

وواصلت الولايات المتحدة ضغوطها بهدف ضم أكبر عدد ممكن من الدول إلى ما تسميه التحالف الدولي ضد الارهاب مستخدمة في ذلك شتى الوسائل حتى التهديد[3]. ووجهت واشنطن تحذيرا إلى إيران، ولجأت في نفس الوقت إلى الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على حملتها الحالية. وكانت مصر من آخر الدول التي حاولت الإدارة الأمريكية اقناعها بأن التحالف الذي تعمل على تشكيله هو الإطار الأفضل لمكافحة الارهاب. وفي هذا الإطار كان وزير الخارجية المصري أحمد ماهر اجتمع يوم 9/26/ 2001 بالرئيس الأمريكي جورج بوش وبوزير الخارجية كولن باول في محاولة لتذليل الخلافات بين البلدين حول موضوع مكافحة الارهاب.

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) الشرق الأوسط 2001/9/27.
[3]) الشروق 2001/9/28.

5- دول الاتحاد الأوروبي:

تسخينا للأجواء لبدء هجوم عسكري واسع النطاق على افغانستان حتى قبل جلاء الحقيقة بدأت وسائل الاعلام الغربية في بث صور لاستعراض عسكري لعناصر تنظيم القاعدة التابعة لأسامة بن لادن، وشن حملات كبيرة أساسها تحميل بن لادن مسؤولية الاعتداءات[1].

وبالتوازن مع ذلك تسربت انباء عن شروع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في إعداد خطط طوارئ لهجوم كاسح على أفغانستان من أجل إجبار طالبان الحاكمة على تسليم بن لادن.

وكان جورج روبرتسون أمين عام حلف شمال الأطلسي (الناتو) أكد في تصريحات يوم 9/13 انه في حال ثبتت مسؤولية أطراف من خارج الولايات المتحدة عن الاعتداءات فسوف يعتبر ذلك فعلا من أفعال الحرب تنطبق عليه اتفاقية واشنطن التي تعتبر أن أي عدوان على دولة في حلف "الناتو" هو عدوان على دول الحلف[2].

والمعروف أن الهجمات المثيرة التي تعرضت لها مراكز أمريكية حيوية مثل وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومركز التجارة العالمي أثارت موجة تنديد عالمية، وخاصة في العواصم الغربية. وتسببت على الفور في انهيار عديد البورصات الدولية وإلى ارتفاع جنوني في أسعار النفط والذهب. وأثارت هذه التطورات الخطيرة أيضا حالة من الاستنفار الأمني الشامل على مستوى العالم وخاصة حول المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

عرضت إسرائيل وبريطانيا وبلدان غربية مساعداتها لتحديد الجهة التي دبرت الهجمات التي استهدفت مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقري وزارة الدفاع والخارجية في واشنطن كما عرضت هذه الأطراف المساعدة في عمليات الانقاذ.

---

[1]) الشروق 2001/9/14.

[2]) نفس المرجع السابق.

وعرضت لندن من جهتها على واشنطن المساعدة للعثور على منفذي العمليات، وقال رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير أنه صدم بشدة بعد سماعه نبأ الهجمات على المراكز الأمريكية في واشنطن ونيويورك.

وقدم بلير تعازيه للرئيس بوش وللشعب الأمريكي قائلا "ان الإرهاب الشامل هو الخطر الأشد الذي يواجه العالم اليوم محملا المسؤولية لمن وصفهم بالمتعصبين الذين لا يعيرون أي اهتمام للأرواح البشرية[1].

وعبرت فرنسا عن حزنها وصدمتها الشديدين لما حدث في الولايات المتحدة وقطع الرئيس الفرنسي جاك شيراك جولته في غرب البلاد وعاد على عجل إلى باريس حيث عقد اجتماعا مع أهم مساعديه في شؤون الدفاع والدبلوماسية.

ونددت إسبانيا من جهتها بهذه الهجمات التي شجبها أيضا رئيس الوزراء اللبناني الذي قال أنه صدم بعمق.

وفي بروكسل ندد الاتحاد الأوروبي بقوة بالهجمات داخل الولايات المتحدة، وبالتوازي مع هذا التنديد يعقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اليوم 9/12 اجتماعا طارئا لبحث التطورات في الولايات المتحدة.

وفي برلين قطع البرلمان الاتحادي الألماني جلسته المخصصة لمناقشة ميزانية العام 2000. ونددت ألمانيا بقوة بالهجمات على المصالح الأمريكية داخل الولاياتات المتحدة.

وأعلنت بريطانيا أن الولايات المتحدة لن تشن أي عمليات انتقامية إلا بعد التأكد تماما من الجهة المسؤولة عن تفجيرات نيويورك وواشطن الارهابية. وأكدت أن واشنطن تتعامل مع الموقف بحرص وأعربت عن ثقتها الراسخة في أن العرب والمسلمين عموما والاسلام خصوصا ليسوا مسؤولين عن الارهاب، وشددت قيادات المعارضة على عدم تحميل الجاليات الإسلامية في الغرب المسؤولية. وفي خطابه أمام

---

[1]) المرجع السابق.

الجلسة الاستثنائية لمجلس العموم صباح يوم 2001/9/14 قال توني بلير رئيس الوزراء أن واشنطن جادة بالفعل في التريث حتى يتم التأكد من مدبري الانفجارات. وأعلن أن الولايات المتحدة وحلفاءها يريدون أن يحددوا بحرص ودقة المسؤولين. وقال أن الحكم يجب أن يستند إلى أدلة قوية ملموسة. وأعلن رئيس الوزراء البريطاني أنه يجب تقديم المسؤولين عن تفجيرات الولايات المتحدة للمحاكمة. مؤكدا أن الرئيس الأمريكي بوش وحكومته لن يشنوا هجوما ثم يبحثون الأمر بعد ذلك. ولكنهم يتناولون هذا الموضوع بحرص وتريث. وقال بلير انه لا العرب ولا المسلمون مسؤولون عن الهجوم. وأضاف أنه يعلم جيدا أن الجميع يشعر بالصدمة من هذا العمل الارهابي مثل بريطانيا تماما.

وطالب بلير المسلمين والعرب باعتبارهم أصدقاء بالمساهمة في نحر هذه البربرية التي تخلو منها الروح الحقيقية للدين الإسلامي وتعاليمه. وقال رئيس الوزراء البريطاني أن الوقت الآن يتطلب مساندة عملية السلام في الشرق الأسط ومنعها من الانهيار ربما أكثر من ذي قبل. وأكد أن مجلس الأمن وافق يوم 2001/9/14 على مشروع قانون يوضح استعداده لانجاز جميع الخطوات اللازمة لمحاربة الارهاب.

وقال بلير للولايات المتحدة أنه يجب أن تتوقف ويبحث العالم ما تم عمله لمواجهة الارهاب مشيرا إلى أن العالم لديه معلومات جيدة عن العديد من الجماعات الارهابية، ولكنه لم يكن مؤثرا في التعامل معها. ومن ناحيته أعلن ايان سميث الزعيم الجديد لحزب المحافظين المعارض تأييده الكامل لتأكيد بلير مساندة بريطانيا المطلقة للولايات المتحدة في مواجهة الارهاب. وشدد سميث على أهمية عدم إلقاء اللوم على كل المسلمين العاديين[1].

وحذر بورجين ستوربيك رئيس جهاز الأمن التابع للاتحاد الأوروبي (يوروبول) من التسرع باللائمة على المنشق أسامة بن لادن في تدبير الهجمات التي وقعت في نيويورك وواشنطن يوم 9/11 وقال لصحيفة ديلي تلغراف أن هناك حاجة

---

[1]) الاهرام، 2001/9/15.

لإجراء تحقيق واسع النطاق لتجنب تحميل المسؤولية أبرياء[1]. وبالنسبة لفكرة أن باستطاعته وهو جالس في افغانسان أن يسيطر على المرحلة الأخيرة من العملية أمر يجب ألا نقبله دون كثير من الشك. وقالت ديلي تلغراف أن "اليوروبول" أعطى اهتماما كبيرا لادعاءات أن نوعا ما من الارهاب الذي تدعمه الدولة كان له دور كبير في الهجمات، ولكن لا توجد لديه أدلة ملموسة. وقال ستوربيك هناك أشخاص كثيرون لهم نفس الفلسفة التي لمعسكرات تدريب بن لادن، ولكن ليسوا بالضرورة تحت أمرته[2].

كما حذرت الدوائر العلمية الأوروبية من أن الأحداث المتلاحقة في الجانب الأمريكي قد تقود إلى حرب إبادة للبشرية جمعاء[3]. وقال عدد من مديري الأبحاث النووية والكيمياوية والبيولوجية إن مراكز الأبحاث ليست محصنة بالقدر الكافي ضد أي هجمات. وأكد البروفيسور لوك ديفوس من المدرسة الملكية العسكرية في بروكسل أن مقاومة هذه المراكز هشة. ويكفي أندلاع حادث صغير لكي يتسرب الخطر في كل مكان. وقال: يصعب جدا أن نضع بطاريات الصواريخ لتعمل ليل نهار بجوار هذه المراكز تحسبا للأخطار.

وأضاف لوك ديفوس أن المراكز البتروكيمياوية هي "القنبلة الحقيقية" وما حدث من اختناق بسبب الغاز في متروطوكيو قبل سنوات يمكن أن يحدث مثله ولكن بصورة كبيرة. وأشار إلى أن استخدام السلاح الكيمياوي سيؤدي إلى انتحار الإنسانية جمعاء. أما جان بول سامان مدير المكتب الفيدرالي للتحكم النووي فأكد من جانبه أن المراكز النووية هي مناطق حساسة جدا، وليس مستبعدا أن تكون ضمن أهداف أسامة بن لادن في حربه الدفاعية إذا ما هاجمته الولايات المتحدة، خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار المخزن فيها من اليورانيوم والمواد المشعة.

وحذر البروفيسور كرنستوف دي برور مدير معمل مدرسة الصحة الملكية من مخاطر استخدام السلاح البكتريولوجي. وقال إذا ألقينا بزجاجة صغيرة بحجم زجاجة الكوكاكولا على بروكسل فسوف تكون وفاة 80% من سكانها مؤكدة[4].

---

[1]) الاهرام 2001/9/17.
[2]) نفس المرجع السابق.
[3]) نفس المرجع السابق.
[4]) نفس المرجع السابق.

تراجعت عاصفة التأييد الغربي المطلق للولايات المتحدة وظهرت تحفظات واضحة في عواصم أوروبية على أسلوب الإدارة الأمريكية في معالجة الأزمة التي برزت بعد الهجمات الانتحارية على نيويورك وواشنطن. وزير الدفاع الفرنسي الآن ربشار يرى أن الرد المناسب يجب أن يهدف إلى الحد من خطر الإرهاب وأن لا يقتصر على عمل عقابي قد لا يؤدي إلى تسوية المشكلة. وفي سياق التحفظات الأوروبية حذرت يوم 2001/9/17 نيكول فونتان رئيسة البرلمان الأوروبي من أن يكون الرد الأمريكي استعراضيا مؤكدة أن قصف المدنيين الإفغان للانتقام للمدنيين الأمريكيين سيكون أمرا خطيرا جدا.

وحذر المستشار الألماني غيرهارد شرودر من جهته من رد يقتصر على العمل العسكري داعيا إلى اعتماد وسائل سياسية ودبلوماسية. ويشار إلى أن المانيا أعلنت استعدادها لدعم الحملة العسكرية الأمريكية المنتظرة لكنها في ذات الوقت تؤيد مقاربة الاتحاد الأوروبي التي تقوم على أساس حلول أمنية وسسياسية لموضوع الارهاب خاصة عبر حل النزاعات القائمة (كالنزاع في الشرق الأوسط) والتي ترى فيها أوروبا عاملا من عوامل انتشار منظمات ارهابية. فيما أعلنت حكومة طوني بلير دعمها الكامل وعبرت عن استعدادها للمساهمة بقوات جوية وبحرية لاسناد عملية عسكرية أمريكية مع التأكيد على أنها لن تعطي الأمريكان صكا على بياض، دعت يوم 2001/9/17 وزيرة التنمية الدولية في الحكومة البريطانية الدول الغربية إلى ضبط النفس في حالة شن عمل عسكري ضد افغانستان.

وشددت معظم الصحف الأوروبية الصادرة يوم 2001/9/17 على ضرورة تحديد العدو الذي ستضربه الولايات المتحدة، وفي الاتجاه ذاته قال وزير خارجية تايلندا يوم 2001/9/17 أن دول جنوب شرقي آسيا تحث الولايات المتحدة على التحقيق جيدا قبل إعطاء الأوامر بالانتقام وأضاف أن كل دولة من دول رابطة "اسيان" تود أن تتأكد من حصول الولايات المتحدة على أدلة قاطعة وأن تحقق جيدا قبل أن تبدأ عملياتها العسكرية.

وتحدث الزعيم التاريخي لحزب العمال البريطاني الحاكم ورئيسه السابق "طوني بن" عن الحرب التي تعد لها واشنطن وما يترتب عنها من نتائج. وتعرض في لقاء حواري (بلا حدود) تبثه قناة الجزيرة القطرية يوم 9/26 إلى ما تعرض له العراق من حرب إبادة واضعا العدوان الأمريكي والبريطاني على بغداد بأنه جريمة حرب، مؤكدا في الأثناء أن هذا العدوان هو إرهاب دولة شانه شان ما يحدث في الأراضي المحتلة. وشدد "طوني بن" على أن نهاية الأزمة في الشرق الأوسط لن تتحقق ما لم يمنح الفلسطينيون حق إنشاء دولتهم المستقلة، منتقدا الدعم الأمريكي لإسرائيل[1]. من جهة أخرى رأى أبرز زعماء حزب العمال البريطاني، أن الولايات المتحدة صادرت الأمم المتحدة وجعلت من حلف الناتو بديلا لها حتى تهيمن على العالم. واعتبر "طوني بن" أن أمريكا وبريطانيا تشرعان القوانين حسب أهوائهما. وقد أكد زعيم حزب العمال ورئيسه السابق أنه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية معالجة الأسباب والاحتكام للمنطق والعقلانية وضرورة تجنب الردود الانتقامية.

وحسب طوني بن فإن الوضع الراهن يقتضي من زعماء العالم عقد اجتماع على مستوى الجمعية العامة لبدء حملة سلام مضادة للحملة العسكرية التي تعتزم واشنطن بدءها. وحذر "بن" من مغبة الضربة العسكرية ضد أي دولة سواء كانت افغانستان أو العراق أو أي جهة أخرى مشيرا إلى أن التصعيد الخطير لن يقابله غير تصعيد مماثل وقد يكون أشد منه. وأوضح "طوني بن" أن الشعوب الغربية أقنعت بأنه لا خيار في مواجهة الارهاب إلا بالحرب، لكن حسب رأيه فإن غالبية البريطانيين والأمريكان لا يؤيدون هذا الخيار بل ويخشون من هذه الحرب وما ستجلبه لهم من معاناة[2].

وتابع موضحا أن استمرار الحصار المفروض على العراق أدى إلى مقتل نصف مليون عراقي على الأقل جلهم من الأطفال والشيوخ وأن تعريف الارهاب لا يخرج عن هذه الدائرة، فمفهومه هو قتل الأبرياء. وأفاد أيضا بأن الإرهاب الفردي مسألة بسيطة فبالمقدور معالجته لكن الخطر الكبير هو ارهاب الدولة وهذا ما يحدث

---

[1]) الشروق 2001/9/28.
[2]) نفس المرجع السابق.

للعراقيين والفلسطينيين[1]. ودعا "طوني بن" إلى حل قضيتي العراق وفلسطين مؤكدا أنه لا سلام في الشرق الأوسط ما لم يمنح الفلسطينيون حقهم في دولتهم المستقلة.

وقال أن دعوة بوش الأخيرة لفتح الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تكن مجانية، فهو يخشى على تصدع "حلفه لمكافحة الارهاب. والذي تحرص واشنطن فيه على انضمام العرب والمسلمين.

وخلص السياسي البريطاني إلى القول بأن لأمريكا أهدافا محددة تسعى إلى تحقيقها من خلال ما يسمى بـ "حرب مكافحة الارهاب"، وأن موافقة روسيا على التعاون معها أيضا تقف وراءه أهداف قد يكون أولها الدعم المالي وثانيها الانتقام من الافغان تأثرا لهزائم الماضي.

6- روسيا:

فيما كان العالم منشغلا بمتابعة الاحداث المروعة التي هزت الولايات المتحدة انشغلت غالبية وسائل الاعلام الروسية بالتحذير من " الخطر الاسلامي" الذي اعتبرت أنه يهدد الحضارة الانسانية[2] و شن مقدمو البرامج التلفزيونية و كتاب الاعمدة في الصحف الروسية الكبرى حملة على العرب و المسلمين واصفين التفجيرات التي شهدتها الولايات المتحدة بأنها "بداية حرب الارهاب الشاملة ضد المدنية الغربية[3]"، و ركز معظم المحللين على "علاقتها المباشرة" بالاحداث في الشرق الاوسط. و منذ أعلن إرتطام أول طائرة بمبنى مركز التجارة العالمي، بدأت كل القنوات التلفزيونية في روسيا نقلا مباشرا في نيويورك وواشنطن وتل أبيب وشهدت الشاشات شخصيات اسرائيلية متطرفة مثل ليبرمان و ناتال شارانسكي. وركز معظم المعلقين على أن التفجيرات في نيويورك وواشنطن و القدس و موسكو و الشيشان لها مصدر واحد هو " الارهاب الاسلامي"[4] الذي يتعاون في كل ساحات المواجهة مع أعدائه، وبثت القنوات التلفزية تقاريرمطولة عن المنظمات الفلسطينية والاسلامية التي "يرجح" أن تكون

---

[1] نفس المرجع السابق.
[2] جريدة الحياة، 2001/9/13.
[3] المرجع السابق.
[4] المرجع السابق.

متورطة بالاعتداءات على أمريكا" مثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" التي لم يشفع لها نفيها أي صلة لها بما حصل أول من أمس.

و لم تحل تصريحات السفير الفلسطيني في موسكو و احتجاجات بعثة جامعة للدول العربية دون استمرار الحملة التي ظهر خلالها محللون و صحافيون يدعون إلى توجيه ضربات قاصمة إلى العراق و سوريا و إيران و الأراضي الفلسطينية. و حددت معظم الصحف الروسية صباح يوم 12 /09/ 01 بعناوين تتهم مباشرة العرب و المسلمين وتطالب بمعاقبتهم[1].

ووجه الروس الذين حاربوا طيلة عشرة أعوام في افغانستان والذين تعرضوا للإهانة بعد هذه الحرب، تحذيرا للأمريكيين من مخاطر التدخل في هذا البلد.

وفي تصريحات لوكالة الأنباء الفرنسية قال النائب الروسي يفغيني زيلينوف الذي حارب في افغانستان أن مثال الاتحاد السوفييتي أثبت أن افغانستان قلعة لا يمكن أخذها. وكان السوفييت قدموا التدخل في افغانستان على أنه تدخل لمساعدة شعب شقيق لكن هذا التدخل يعتبر اليوم في موسكو بمثابة خطأ كبير. وقد تواصلت حرب السوفيات في افغانستان طيلة عشر سنوات وخلفت مليون قتيل في صفوف الافغان و14 ألف قتيل و50 ألف جريح في صفوف الروس[2].

وقال النائب زيلينوف أن الرأي العام الأمريكي بدعوته للانتقام يبدو وكأنه نسي فيتنام لكن حين يقتل أول جندي أمريكي في هذه الحرب الجديدة فإن الرأي العام سيتراجع. ولاحظ النائب الروسي أن عملية برية محتملة سوف تشكل مخاطر كبيرة للولايات المتحدة والإدارة الأمريكية تعرف ذلك قائلا أنه لا يعتقد أن الأمريكيين سيتجاوزون حدود القصف. وأكد النائب الروسي زيلينون أنه يشك في نجاعة القصف قائلا أن "افغانستان ليست العراق أو يوغسلافيا وهي ليست سهلا أو صحراء بل جبال لا يمكن إصابتها إلا بالأسلحة المحظورة الكيمياوية أو البيولوجية.

وحسب المصدر الروسي فإن الحل الوحيد الممكن أمام الولايات المتحدة لإنجاح هذه الحرب الجديدة هو أن تدخل افغانستان كمحرر للشعب الافغاني الذي يعاني

---

[1]) المرجع السابق.
[2]) الشروق، 2001/9/18.

من اضطهاد طالبان. ولبلوغ هذا يجب على الولايات المتحدة أن تشن عملية برية لكن بضرب المواقع الارهابية فقط وبتفادي سقوط ضحايا بين المدنيين. وخلص المصدر الروسي إلى القول بأن السوفيات أصبحوا أعداء لأنهم تسببوا في معاناة الشعب الافغاني وأنه على الولايات المتحدة ألا تترك الأخطاء التي ارتكبها الاتحاد السوفياتي.

7- إسرائيل:

عرضت إسرائيل مساعدتها لتحديد الجهة التي دبرت الهجمات التي استهدفت مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقري وزارة الدفاع والخارجية في واشنطن كما عرضت المساعدة في عمليات الانقاذ.

وعبر رئيس حكومة تل أبيب عن استعداد إسرائيل للتعاون مع الولايات المتحدة بكل الوسائل الممكنة في حين كان وزير دفاعه بنيامين بن اليعازر قد أعلن أن إسرائيل تتأهب لإرسال فرق إنقاذ إلى الولايات المتحدة.

وفي تصريحات أدلى بها في (2201/9/11) أدان بن اليعازر ما سماه "إرهاب الاسلام المتطرف" وذلك قبل أن تعلن أي جهة مسؤوليتها وقبل أن توجه الحكومة الأمريكية أصابع الاتهام لأي جهة.

وقررت إسرائيل في 2001/9/11 إغلاق مجالها الجوي أمام الطيران المدني لمدة 24 ساعة، ثم أعلنت في وقت لاحق حالة استنفار في صفوف سلاحها الجوي.

ونشطت آلة الاعلام الصهيونية لتوجه أصابع الاتهام للعرب والمسلمين وعلى رأسهم الفلسطينيين وقد ركزت وسائل الاعلام الصهيونية على أن إسرائيل وأمريكا في فندق واحد وهما يواجهان حملة "ارهابية" منظمة. وحسب محللون سياسيون فإن العمليات المتتالية التي طالت أهدافا أمريكية مختلفة في واشنطن ونيويورك تتجاوز امكانيات ووسائل الجماعات والتنظيمات، كما استبعدوا أي مسؤولية للمقاومة الفلسطينية لأن المقاومة لا تعتمد على مثل هذه الوسائل اللاأخلاقية. وإن هذه العمليات تتجاوز

التنظيمات وأنه قد يقف وراءها دول وليس جماعات وحسب تقدير المحللين فإن إمكانية تورط عناصر يهودية صهيونية، جائزة جدا[1].

وتعليقا على تصريحات اريبل شارون ووزير الخارجية ووزير الدفاع بن اليعازر الذي وجه أصابع الاتهام للعرب والمسلمين قبل أن ترد أية أنباء عن تفاصيل العمليات. قال المحلل السياسي أحمد القديدي أن هذه التصريحات تكشف عن سياسة إسرائيل التي تقتنص الفرص وتوظيفها لخدمة استراتيجيتها وهذا واقع معروف تلازم مع سياسة الكيان الصهيوني منذ نشأته[2].

وتصاعد التراشق العلني بين الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل في سابقة هي الأولى في حدتها في تاريخ العلاقة بين الطرفين. فقد وبخ البيت الأبيض بتاريخ 5 أكتوبر 2001 رئيس الوزراء الإسرائيلي اريبل شارون لقوله إن أمريكا تخاطر باسترخاء الدول العربية على حساب إسرائيل تماما كاسترخاء هتلر عشية الحرب العالمية الثانية. وقال الناطق إنه تم إبلاغ شارون بالغضب الأمريكي خلال اتصال هاتفي لوزير الخارجية كولن باول برئيس الوزراء شارون ومن خلال السفارة الأمريكية في إسرائيل.

و في وقت لاحق اصدر شارون بيانا قال فيه إنه اعرب خلال مكالمته الهاتفية مع باول عن تقديره للصداقة العميقة و الخاصة بين الولايات المتحدة و اسرائيل ولاسيما الرئيس بوش. وأضاف إن رئيس الوزراء طلب إبلاغ الرئيس عن تقديره للقرار الجريء والشجاع للرئيس بمحاربة لارهاب، وإسرائيل تؤيد هذا الموقف بشكل كامل وتتعاون معه. وقال إن "إسرائيل بلد يعاني من الارهاب منذ نشأته، وواجب الحكومة الإسرائيلية هو الدفاع عن مواطنيها ومنع كل أشكال الهجمات الارهابية ضد السكان الأبرياء" وفقا لتعبيره.

وكان شارون دعا أثناء مؤتمر صحفي عقده يوم 4 أكتوبر 2001 في تل أبيب "الديمقراطيات الغربية وبالدرجة الأولى زعيمة العالم الحر الولايات المتحدة" إلى عدم ارتكاب الخطأ الجسيم. الذي ارتكب عندما ضحت الديمقراطيات الأوروبية

---

[1]) الشروق 2001/9/12.
[2]) نفس المرجع السابق.

بتشيكوسلوفاكيا من أجل حل مؤقت عام 1938. وأضاف شارون "لا تحاولوا استرضاء العرب على حسابنا، لن نقبل ذلك..إسرائيل لن تكون تشيكوسلوفاكيا"[1] .

أما غولد مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون فقال: إن ما قاله رئيس الوزراء هو وجوب ضمان أمن إسرائيل بسبب تصاعد أعمال العنف التي تواجهها، وأضاف أن "الأمر يكمن في أنه وبسبب بعض المصالح الدولية تمت التضحية بأمن تشيكوسلوفاكيا في الثلاثينات".

8- الهند:

أعلن مسؤول رفيع المستوى في المخابرات الهندية يوم 2001/9/15 أن حكومة نيودلهي قدمت للولايات المتحدة معلومات مهمة جمعتها أجهزة مخابراتها حول معسكرات لتدريب جماعات إسلامية في منطقة جنوب آسيا. وقال هذا المسؤول أن هذه المعلومات سلمت إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي حول اليومين الأخيرين وتتضمن شرائط فيديو عن معسكرات تدريب ومعلومات حول مواقعها. لكنه لم يشأ الافصاح عما إذا كانت هذه المعسكرات في باكستان أو في افغانستان. وأشارت وكالة الأنباء الهندية إلى أن هذه المعسكرات تقع في الأراضي الباكستانية على طول الحدود مع افغانستان وفي كشمير القسم الخاضع لإدارة باكستان. وكان رئيس الوزراء الهندي انال بيهاري فاجباي قد أعلن أنه أكد للرئيس جورج بوش استعداد الهند للتعاون في التحقيقات الجارية حول اعتداءات الثلاثاء الماضي في نيويورك وواشنطن. كما عرضت الهند مساعدتها للولايات المتحدة في حال اذا ما قررت الرد بعمليات عسكرية كما أعلن مسؤولون حكوميون أمس الأول. وقد اتخذ هذا القرار يوم الخميس في أثناء اجتماع لمجلس الأمن الهندي عقد إثر الهجمات الانتحارية في الولايات المتحدة.

وأفادت مصادر مطلعة[2] أن نيودلهي عرضت على الولايات المتحدة استخدام القواعد العسكرية الهندية في شن الهجمات الانتقامية ضد قواعد تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن في افغانستان، ورأى مراقبون أن العرض الهندي جاء ليعكر أجواء التوافق الباكستاني. الأمريكي الأخير حول التعاون المشترك لمكافحة الارهاب. وكان

---

[1]) قناة الجزيرة الفضائية، تاريخ 2001/10/6.
[2]) الشرق الأوسط 2001/9/19.

الرئيس الباكستاني مشرف قد أعرب في الآونة الأخيرة للوفد الأمريكي الذي زاره في اسلام اباد عن تحفظ باكستان حول التعاون المحتمل بين الولايات المتحدة اذا اشتركت كل من الهند واسرائيل في العمليات العسكرية التي تعتزم القوات الأمريكية شنها في الأيام المقبلة. وكانت تقارير قد أشارت الى أن الجنرال مشرف وافق على التعاون مع أمريكا لأنه أبلغ بأن الهند وإسرائيل قد تستغلان فرصة التوتر لضرب المنشآت النووية. وقد أبلغ المسؤولون الهنود الولايات المتحدة أنهم سيسمحون للقوات والمعدات الأمريكية بالوجود على الأراضي الهندية بصفة مؤقتة في حال تقدمهم بمثل هذا الطلب. وبدا أن العرض الهندي صيغ بحيث يبدو أحسن للأمريكيين من الموقف الباكستاني، اذ لم تشترط الهند سوى توقيت المدة في حين اشترطت اسلام اباد أن تكون القوات متعددة الجنسيات وتضم ممثلين من الدول الإسلامية وقال مسؤول هندي في هذا الصدد "لقد قدمنا دعما واضحا وغير مشروط لأية تحركات يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة للتعامل مع مشكلة الارهاب الدولي"[1] لكن وجود القوات الأمريكية في الهند سيشمل تحديا لباكستان لعدم وجود حدود بين الهند وباكستان مما يستدعي مرور أية قوات أمريكية محتملة عبر الأجواء الباكستانية في حال أرادت شن هجماتها ضد مواقع بن لادن.

9- باكستان:

وصف خالد عبد الرحمان رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في باكستان أن الوضع في باكستان صعب، على خلفية حالة الغضب في الشارع الباكستاني من ناحية وحالة الانقسام داخل القوات العسكرية الباكستانية بين مؤيد لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبين المعارضين لأي تعاون معها من ناحية ثانية. ودعا الإدارة الأمريكية إلى عدم اللجوء إلى ردود الفعل الانتقامية قبل أن توضح الحقائق محذرا في الأثناء من الانسياق في هذا النهج. كما عبر خالد رحمان عن رأيه في أن يتفهم برويز مشرف كل المخاطر المحدقة بباكستان وبدول الجوار، داعيا إياه إلى النظر في الأمور بأكثر عقلانية.

---

[1]) نفس المرجع السابق.

ونفي الجيش الباكستاني بشدة يوم 2001/9/17 التقارير التي أشارت إلى أنه نشر عشرات الآلاف من الجنود على الحدود مع افغانستان. ومع ذلك فإن القوات المسلحة وضعت في حالة تأهب غير أنها حالة استنفار عادية وفق ما أكده مسؤول في وزارة الدفاع مشيرا إلى أن هذا الوضع لم يشمل على ما يبدو سوى القوات البرية. وظلت الحدود الافغانية الباكستانية مفتوحة ولو أن الباكستانيين شددوا الحراسة خاصة في ظل تدفق موجات اللاجئين الافغان.

ووضعت باكستان قواتها المسلحة في حالة تأهب قصوى في وقت قامت فيه اسلام اباد بمحاولة أخيرة لاقناع حركة طالبان بتسليم أسامة بن لادن لتفادي هجوم أمريكي. لكن الرئيس الأمريكي جورج بوش أعلن يوم 2001/9/17 أنه يريد رأس أسامة بن لادن حيا أو ميتا.

كما أكد مصدر غربي في اسلام اباد يوم 2001/9/17 أن 50 خبيرا بعضهم ينتمي إلى القوات الخاصة وصلوا إلى اسلام اباد. ووصل هؤلاء بالزي المدني إلى مطار اسلام اباد الذي كان أغلق لمدة خمس ساعات[1]. وحسب مصادر باكستانية فإن الخبراء الأمريكيين يدرسون "حقيقة الميدان" وامتد نشاط هؤلاء الخبراء إلى مدينة "كيتا" الباكستانية الواقعة على الحدود مع افغانستان والتي لا تبعد سوى 200 كيلو متر عن قندهار معقل قادة حركة طالبان.

واوردت يوم 2001/9/17 صحيفة "واشنطن بوست[2] أن الوحدات الخاصة الأمريكية تلقت أمرا بأن تكون على أهبة الاستعداد لانتشار وشيك وجاهز للقتال.

واعتبر الجنرال حميد غول القائد السابق للاستعلامات الباكستانية أن الأمريكيين يريدون التواجد في باكستان وافغانستان لحماية الحدود الشرقية لمنطقة الخليج قائلا أن هذا يدخل في إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لاحتواء قوة الصين[3].

---

[1]) الشروق 2001/9/18.
[2]) نفس المرجع السابق.
[3]) نفس المرجع السابق.

وفي تصريحات نشرتها يوم 2001/9/17 صحيفة "الوفيغارو" الفرنسية أكد الجنرال غول الذي كان قريبا من "طالبان" أن الولايات المتحدة تطلب اليوم من باكستان أن تختار بين أمريكا وافغانستان ملاحظا أن هذه هي استراتيجية على المدى الطويل تتجاوز إرادة معاقبة مرتكبي الاعتداءات على نيويورك وواشنطن.

وذكرت مصادر حركة طالبان في افغانستان أن الوفد الباكستاني المكون من أربعة أشخاص برئاسة رئيس المخابرات الجنرال محمود أحمد، عاد على متن طائرة إلى العاصمة اسلام اباد. ونفت مصادر الحركة التي تسيطر على 90% من الأراضي الافغانية أن يكون قادتها قد ابدوا استعدادهم لمحاكمة بن لادن في دولة محايدة مقابل رفع العقوبات الدولية المفروضة بالإضافة إلى وقف المساعدات الخارجية خاصة العسكرية للمعارضة الافغانية في شمال البلاد والتي تسيطر على 10 في المائة من افغانستان. وأعلن مسؤولون امريكيون وباكستانيون أنه تم يوم 2001/9/24 في اسلام اباد توقيع اتفاق لإعادة جدولة 375.4 مليون دولار من الديون الباكستانية المتوجبة للولايات المتحدة. ويندرج الاتفاق ضمن مجموعة تدابير اتخذتها الولايات المتحدة بعد أن قررت باكستان التعاون مع المبادرات الأمريكية الرامية إلى معاقبة المسؤولين عن اعتداءات 11 سبتمبر على نيويورك وواشنطن. وقد أعلنت واشنطن يوم 9/23 رفع العقوبات المفروضة على باكستان والهند بعد التجارب النووية التي أجراها البلدان سنة 1998.

ويشكل الارهاب تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتتأثر جميع البلدان بهذه الظاهرة بصرف النظر عن حجمها أو نفوذها. وقد كانت باكستان ضحية لأفعال الارهاب الدولي، فقد عانت معاناة شديدة من الارهاب عبر الحدود الذي ترعاه دولة مجاورة، في انتهاك صارخ للقوانين والأعراف والممارسات الدولية.

وكانت باكستان في طليعة الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الارهاب، وهي تشاطر المجتمع الدولي القلق التي تساوره إزاء الزيادة المزعجة في أعمال الارهاب بكافة أنحاء العالم، كما أنها تؤيد تأييدا مطلقا التدابير المتخذة على الصعيد القانوني الدولي لمنع الارهاب.

وترى باكستان أن غياب تعريف للارهاب، مقبول من الجميع قد قوض بشكل خطير تضافر الجهود الدولية في التصدي لهذا الخطر الجسيم الذي يهدد المجتمع البشري، وينبغي لهذا التعريف القانوني الشامل للارهاب أن يميز بوضوح بين الارهاب ونضال الشعوب المشروع من أجل الحق في تقرير المصير. وينبغي أيضا أن يأخذ في الحسبان كذلك جميع أشكال الارهاب، بما فيها إرهاب الدولة. وتتوقع باكستان أن تؤدي المفاوضات الجارية بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتصلة بالارهاب إلى تحقيق هذا المطلب الذي ينشده المجتمع الدولي منذ وقت طويل.

10- إيران:

لمح وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى أن بلاده يمكن أن تدعم الحلف الدولي لمكافحة الارهاب الذي تسعى الولايات المتحدة لتشكيله إذا ما جاء في إطار الأمم المتحدة. وقال للإذاعة الايرانية يوم 9/18 [1] "بامكاننا القول أن ائتلافا من دون اشراف الأمم المتحدة لن يحظى بدعم الدول الأخرى في العالم". وحذر خرازي الولايات المتحدة من أن الهجوم العسكري على أفغانستان سيتسبب في "كارثة" تتمثل في مقتل العديد من الأبرياء. من جهة أخرى انطلقت دعوات من اصلاحيين موالين للرئيس محمد خاتمي لكي تنضم إيران إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة الارهاب[2].

وأكدت إيران أنها لن تقدم أي مساعدة للولايات المتحدة وحلفائها في حال ضرب افغانستان واتهمت واشنطن بالسعي إلي زيادة نفوذها في آسيا الوسطى. وقال خامنئي أن الأمريكيين يتذرعون بحجة وجود بعض المتهمين بتنفيذ اعتداءات 11 سبتمبر في افغانستان ويريدون التسلل إلى المنطقة. يريدون توسيع تسللهم في المنطقة والذهاب إلى آسيا الوسطى قرب حدود إيران الشرقية. وقال المرشد الإيراني أيضا أن واشنطن تريد تسوية حسابات مع أولئك الذين دافعوا عن الفلسطينيين المضطهدين. وندد خامنئي بأسلوب "من ليس معنا فهو ضدنا" الذي تنهجه واشنطن مؤكدا أن هناك دولا

---

[1] الشرق الأوسط 2001/9/19.
[2] نفس المرجع السابق.

تقف إلى جانب الولايات المتحدة وهي أخطر بكثير من الارهابيين وعلى رأسها إسرائيل التي قال إنها شاركت ولا تزال في الهجمات الارهابية الأشد وحشية[1].

وأحجم القادة الأيرانيون عن تقديم المساعدة لواشنطن في وقت برزت فيه خلافات عميقة بين إيران وأوروبا بخصوص تحديد مفهوم الإرهاب.

11- افغانستان:

أكد السفير سيد فضل الله سفير افغانستان بالقاهرة، أن بلاده ترفض جميع الأعمال الارهابية في أية منطقة من العالم، وعلى أعلى مستوى، جاء ذلك في تصريحات صحفية للمحررين الدبلوماسيين عقب مقابلة السفير عبد الرحمن شلبي مساعد وزير الخارجية للشؤون الاسيوية يوم 9/16 السفير الافغاني بالقاهرة.

وقال ردا على سؤال حول التهديدات الحالية لافغانستان من جانب الولايات المتحدة أن بلاده كانت أكبر ضحية للارهاب موضحا مقتل القائد الافغاني أحمد شاه مسعود. وأضاف سفير افغانستان أن حكومة بلاده تعمل على ضرورة التخلص من بؤر الارهاب ليعود الأمن والاستقرار إلى ربوع افغانستان، مؤكدا وجود قواعد ارهاب في المناطق التي تقع تحت سيطرة حركة طالبان. وقال السفير أن هذه البؤر تسبب للشعب الافغاني والعالم كله مشاكل لا حصر لها[2].

ويلقي اللاجئون الافغان في باكستان بلائمة الأوضاع المتدهورة في بلادهم على التدخل الأجنبي وذلك في إطار الحديث عن استعدادات الولايات المتحدة والدول الحليفة لتوجيه ضربة إلى حركة طالبان في حال إصرارها على رفض تسليم بن لادن المتهم الأول بتفجيرات نيويورك وواشنطن.

وقال محمد كبير (42 سنة)[3] إذا أرادت أمريكا شخصا ما فعليها التصرف ضد الفرد وليس الأمة الافغانية كلها وأوضح أن الشعب الإفغاني ليس له علاقة بطالبان أو بابن لادن، فهما ليسا نتاجا لرغبتنا، وقد وافقه العديد من الأشخاص وهو يؤكد أن مشاكل

---

[1]) الشروق 2001/9/27.
[2]) الاهرام 2001/9/17.
[3]) الشرق الأوسط 2001/9/19.

اليوم ترجع إلى الاحتلال السوفييتي في 1979-1989 والعمليات السرية الأمريكية التي تمت على نطاق واسع لإنهاء الاحتلال.

ويؤكد اللاجئون أنه إذا وقع الهجوم على افغانستان فإن العديد من المدنيين الأبرياء سيسقطون ضحايا بينما أمثالهم من اللاجئين ستقل فرص عودتهم إلى وطنهم. وقال العديد منهم أنهم لا يؤيدون حركة طالبان التي أدت سياستها إلى عزلة اقتصادية وسياسية، إلا أنهم يقولون أيضا أن على الحكومة الأمريكية أن تتأكد من صحة اتهاماتها قبل أن تتحرك ضد بن لادن أو حركة طالبان.

ويقول تيمور شاه (37 سنة): "نحن غاضبون من أمريكا لأن الافغان ليست لهم أية علاقات بالنشاطات الارهابية، أسامة بن لادن الذي فرض علينا ليس افغانيا، وأضاف شاه الذي فر من افغانستان قبل تسع سنوات عندما كان جنديا في جيش الحكومة الشيوعية آنذاك لقد سلح حلف الناتو وغير ذلك الجماعات ودربوها.

12- طالبان:

أعلنت حركة طالبان الحاكمة في افغانستان أنها تتوقع ضربة عسكرية كبيرة، وتوعدت بالانتقام في حالة حدوث هذه الضربة ضد افغانستان.

وذكر متحدث باسم القائد الأعلى لحركة طالبان أن الحركة مستعدة لدفع أي ثمن للدفاع عن افغانستان واستخدام جميع الوسائل المتوافرة للانتقام.

وقال المتحدث الذي كان يتحدث من قندهار جنوب افغانستان حيث يقيم الملا محمد عمر زعيم الحركة، ان الغارة الأمريكية المتوقعة ستكون أكبر من تلك التي شنتها الولايات المتحدة بالصواريخ العابرة على معسكرات تدريب أسامة بن لادن في افغانستان عام 1998 بعد أن اتهمته بأنه العقل المدبر لتفجيري السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام اللذين أوقعا 224 قتيلا [1]

---

[1]) الاهرام، 2001/9/15.

واستطرد المتحدث قائلا: ستكون الضربة على نطاق واسع وقد حاولوا في المرة الأخيرة استهداف معسكرات تدريب فقط وهذه المرة يريدون القضاء على النظام والحكومة برمتها. ومن جانبه دافع زعيم حركة طالبان الملا محمد عمر عن أسامة بن لادن ضد اتهامه بأنه دبر الهجمات الارهابية في الولايات المتحدة يوم 2001/9/11. وقال في بيان أذيع في باكستان المجاورة أنه لا بن لادن ولا افغانستان لديها القدرة على تدريب الطيارين الانتحاريين، الذين خطفوا طائرات ليصدموا بها مركز التجارة العالمي والبنتاغون[1].

وفي بيان صحفي تلاه سفير طالبان لدى باكستان عبد السلام ضعيف قال: إن تدريب الطيارين عمل حكومة قائمة ومثل هذه الحكومة وحدها هي التي لديها القدرة على أن تفعل هذا. وأضاف أن أسامة بن لادن ليس لديه طيارون وتساءل: أين يدربهم؟ مشيرا إلى أنه في افغانستان لا توجد مثل هذه الامكانيات للتدريب[2].

وكانت إذاعة طالبان قد طالبت الولايات المتحدة بتقديم أدلة على تورط بن لادن في التفجيرات الارهابية الأخيرة. وقالت أن زعماء الحركة أعربوا عن استعدادهم لتسليم بن لادن لمحكمة إسلامية إذا استطاعت الولايات المتحدة اثبات إدانته.

وأكدت حركة طالبان الحاكمة في افغانستان أنها تتوقع ضربة كبيرة. وتوعدت بالانتقام إذا تعرضت أراضيها لأي عدوان. وفي الوقت نفسه دافع زعيم طالبان الملا محمد عمر عن أسامة بن لادن وقال أن بن لادن ليس لديه القدرة على تدريب ألطيارين الذين خطفوا الطائرات الأربع.

ونفى أسامة بن لادن الملياردير السعودي المنشق والذي أعلنت واشنطن أنها تعتبره المشتبه به الرئيسي في الاعتداءات التي هزت نيويورك وواشنطن يوم 9/11/ 2001 أي علاقة له بتلك الاعتداءات.

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) نفس المرجع السابق.

وفي تصريح لوكالة أنباء خاصة قريبة من حركة "طالبان" الحاكمة في كابول في مدينة بيشاور الباكستانية قال بن لادن "الولايات المتحدة تشير لي بالاصبع، لكنني أعلن بصورة قاطعة أنني لم أفعل ذلك". وأضاف "من فعل هذا هم أشخاص أقدموا على فعلتهم لمصلحة خاصة بهم[1].

وكرر ما سبق أن ذكرته حكومة طالبان من أنه لا يملك وسائل الاعداد والتنفيذ لمثل هذه الاعتداءات الارهابية وذلك بحكم التضييقات المفروضة على اتصالاته بالخارج من طرف حاكم افغانستان الملا عمر.

(مرفق نسخة من البيان الصحفي الذي أصدره أسامة بن لادن يوم 9/16/ 2001)[2] ونشرت حركة طالبان نحو 25 ألفا من مقاتليها في ممر خيبر المؤدي إلى الحدود مع باكستان ونصبت صواريخ من نوع "سكود" وفق ما تناقلته مصادر مختلفة. وأعلنت الحركة في الوقت ذاته إغلاق المجال الجوي الإفغاني الذي كانت تعبره يوميا 110 طائرات مدنية.

كما دعا وزير شؤون الهجرة والشهداء في حكومة طالبان مولوي عبد الرقيب يوم 9/17 الإدارة الأمريكية إلى التعقل والاعتبار لما حدث لسابقيها الذين حاولوا اخضاع افغانستان في إشارة إلى الاتحاد السوفييتي وبريطانيا وأشار من جهة أخرى إلى أن الشعب الافغاني يتحمل حربا ظالمة تشن ضده دون أدلة وبراهين تثبت تورط بن لادن وحركة طالبان في افغانستان في العمليات التي هزت واشنطن ونيويورك يوم 11/ 2001/9. ووصف مولوي عبد الرقيب الحرب المتوقع شنها على افغانستان بأنها حرب صليبية جديدة. ورأى الوزير الافغاني إن على واشنطن أن تنظر إلى الأمور بأكثر عقلانية وأن تتجنب الرد الانتقامي غير المحسوب. وخلص إلى القول بأن الشعب الافغاني عانى الكثير من الهجمات والحروب الظالمة وهو يعيش الآن الفقر والجفاف.

واتهمت حركة طالبان يوم 2001/9/22 الرئيس الأمريكي جورج بوش بنسف كل فرص الاتفاق حول مغادرة أسامة بن لادن افغانستان طوعا قائلة أن التشدد

---

[1] الصباح الأسبوعي 2001/9/17.
[2] نفس المرجع السابق.

الأمريكي لا يترك أمام الحركة من خيار سوى الاستعداد للجهاد، وأخذ عدة مسؤولين في حركة طالبان على الولايات المتحدة أنها "قتلت في المهد العملية التي حاول العلماء من كل أقاليم افغانستان اطلاقها حين أوصوا برحيل بن لادن طوعا.

وقال عبد الحي مطمئن الناطق باسم القائد الأعلى لحركة طالبان الملا محمد عمر أن "الولايات المتحدة قضت عمليا على الاقتراح القاضي باقناع بن لادن بمغادرة افغانستان، وأضاف أن الرد الأمريكي السلبي على قرار العلماء الافغان بالطلب من بن لادن مغادرة البلاد لا يترك أمام حركة طالبان خيارا آخر سوى الاستعداد للحرب[1]. وقال الناطق باسم الملا عمر "في حال غادر أسامة بن لادن طوعا لن يمنعه أحد من ذلك، وترفض كابول رفضا باتا تسليم بن لادن إلى الأمريكيين لأن ذلك مخالف للإسلام[2]

وطالبت كابول يوم 9/24 الولايات المتحدة بسحب قواتها من الخليج العربي وبتسوية القضية الفلسطينية عوض محاولة تصفية أسامة بن لادن وزعيم حركة طالبان التي وجهت يوم 9/24 تحذيرا إلى اوزبكستان المجاورة التي فتحت قواعدها على ما يبدو للطائرات الأمريكية. وحثت الحركة في نفس الوقت الأمم المتحدة والعالم الإسلامي والشعب الأمريكي على الضغط على الولايات المتجدة لإثنائها عن ضرب افغانستان[3].

وأعلنت حركة طالبان أنها حشدت مئات الآلاف من مقاتليها في أنحاء مختلفة من افغانستان استعدادا لمواجهة قريبة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

* * * *

[1] الشرق الأوسط 2001/9/23.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] الشروق 2001/9/25.

نتائج الحرب على الارهاب

بدأت الحرب المرتقبة على الارهاب مساء يوم 7 أكتوبر 2001، وفتحت واشنطن الجبهة العسكرية التقليدية.في حربها ضد الارهاب حين بدأت بقصف المراكز العسكرية ومواقع الاتصالات التابعة لتنظيم القاعدة وحكومة طالبان. ومنذ الدقائق الأولى غرقت كابول في الظلام لتشتعل سماؤها بوميض الانفجارات وسمعت طائرات تحلق فوقها. وقالت مصادر عسكرية أمريكية أن طائرات B1، B2، B52 أطلقت صواريخ كروز كما أن سفنا حربية أمريكية وغواصة بريطانية شاركت بإطلاق الصواريخ. وأوضحت هذه المصادر أن عددا من الصواريخ عبرت فوق الأراضي الباكستانية.

وقالت هذه المصادر[1] أن المرحلة الأولى للعملية العسكرية هي شل القدرات الدفاعية الجوية ومنشآت الاتصالات قبل البدء بالعمليات الخاصة والانزال ومطاردة "القاعدة". وتوقعت أن تقوم طائرات أمريكية بإلقاء مساعدات إنسانية من الجو لمساعدة الأفغان بعد التأكد من أن الدفاعات الجوية لطالبان قد شلت تماما. وأفيد أن الضربات الأولى ركزت على منطقة مطار قندهار جنوب افغانستان وبعد ربع ساعة ضرب مطار جلال اباد (شرق). وأعلن وزير الدفاع في "تحالف الشمال" الافغاني المعارض أن ثلاثة معسكرات تدريب على الأقل دمرت في هذه الضربة[2]

وأكد ناطق باسم "طالبان" للوكالة الإسلامية الافغانية في اسلام اباد أن الولايات المتحدة قصفت مساء الأحد الموافق 2001/10/7 منطقة قريبة من مطار كابول، فيما قال مسؤول عسكري أمريكي أن الغارات الأولى استهدفت "معسكرات الارهابيين" ومواقع الدفاع الجوي وقواعد جوية[3]

---

[1] الحياة 2001/10/8.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] نفس المرجع السابق.

بعد أقل من ساعة من الهجوم الأمريكي على افغانستان شنت قوات المعارضة الافغانية قصفا عنيفا على مواقع طالبان شمالي العاصمة كابول وسمع شهود عيان وشاهدوا قذائف هاوتزر من عيار 122 مليمترا تنفجر على مواقع الخط الأمامي لطالبان بمعدل عدة قذائف في الدقيقة وأصداؤها تتردد على الجبهة الشاسعة في السهل الشمالي الواقع على مسافة 40 كيلومترا شمالي المدينة[1] وأعلن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أن الولايات المتحدة ستعزز على الأرض مساعدتها للمعارضة لنظام طالبان رافضا تحديد إذا كانت المساعدة ستكون ذات طابع عسكري. وفي الوقت نفسه أكدت قوات المعارضة الافغانية المعروفة بالتحالف الشمالي انها تقدمت بحيث أصبحت تبعد حوالي 50 كيلومترا من مدينة مزار الشريف الاستراتيجية في شمال افغانستان.

وردا على تلك التحركات أرسلت طالبان تعزيزات من حوالي 8 آلاف مقاتل إضافيين إلى الحدود مع أوزبكستان. ونقلت وكالة الأنباء الاسلامية الافغانية عن مصادر لم تكشف النقاب عنها في وزارة دفاع طالبان قولها أنه على الرغم من وجود عدة آلاف من المقاتلين على الحدود، فإن هناك حاجة إلى تعزيزات بعد التقارير التي أشارت إلى نشر الولايات المتحدة قواتها في اوزبكستان. وقال متحدث باسم طالبان: نشرنا قواتنا هناك عند كل النقاط المهمة لأن هذه مسألة تتعلق باحترامنا لذاتنا ولن ننحني للأمريكيين وسنقاتل حتى النهاية[2]. وقد هدد مسؤولون في طالبان بمهاجمة أوزبكستان إذا ساعدت الولايات المتحدة. وبالرغم من هذه التهديدات فإن حرس الحدود في اوزبكستان أشار إلى أن الهدوء يخيم على الحدود بين أوزبكستان وافغانستان، وقال متحدث باسم حرس الحدود الاوزبكستاني إن الهدوء يخيم على الحدود، ونحن نعمل بشكل طبيعي ومعتاد[3].

وأعلن المسؤولون في الأمم المتحدة ان خمسة ملايين لاجئ افغاني يواجهون خطر الموت إذا لم يتحرك المجتمع الدولي لتقديم مساعدات انسانية عاجلة لهم داخل افغانستان أو الذين يعيشون داخل باكستان. وذكرت وسائل الاعلام الدولية ان 22 دولة

---

[1]) الاهرام 2001/10/8.
[2]) نفس المرجع السابق.
[3]) نفس المرجع السابق.

تعهدت بتقديم مساعدات تصل إلى 600 مليون دولار معظمها من الولايات المتحدة واليابان في محاولة لتوفير المساعدات الانسانية إلى اللاجئين، خاصة الذين يعيشون داخل افغانستان نظرا لأن البلاد تعاني من الجفاف منذ سنوات. وأضاف أنه على الرغم من تعهد باكستان وإيران بفتح حدودهما في حال تعرض افغانستان للهجوم الأمريكي لاستيعاب اللاجئين الذين يتدفقون على الحدود إلا أن الأوضاع الراهنة للاجئين سيئة للغاية، وتنذر بوقوع كارثة بشرية، وتزايدت أوضاع اللاجئين الافغان والباكستانيين سوءا في مدينة كويتا الباكستانية حيث أجلت السلطات المحلية عشرات آلاف من اللاجئين من المعسكرات والمخيمات المحيطة بالمطار المدني والعسكري المشترك بالمنطقة، عقب تلقيهم تهديدات باحتمال تعرض الطائرات لهجمات إرهابية. وفي طاجكستان أكدت السلطات المحلية أن روسيا أرسلت نحو 123 طنا من المساعدات الإنسانية للمدنيين في شمال افغانستان. وأوضحوا أن خمس طائرات روسية محملة بالامدادات الغذائية والأغطية والخيام في طريقها إلى افغانستان. وتكفي هذه المساعدات نحو 150 ألف مدني في شمال افغانسان واعضاء التحالف الشمالي المعارض خلال حربه مع حركة طالبان وأكدت مصادر روسية أن الطائرات لا تحمل أي امدادات عسكرية لقوات المعارضة، مشيرة إلى أن موسكو خصصت 500 مليون دولار من المساعدات الانسانية للمدنيين الافغان. وفي طوكيو غادرت طائرات نقل عسكرية يابانية قاعدة تابعة لقوات الدفاع الذاتي اليابانية متوجهة إلى باكستان حاملة مساعدات إغاثة للاجئين الافغان الفارين من بلادهم خوفا من وقوع ضربات عسكرية أمريكية. ويرافق الطائرات الست حوالي مائة وخمسين من أفراد قوات الدفاع الذاتي إلى جانب امدادات الاغاثة التي تضم بطاطين وخياما فضلا عن خزانات المياه.

وفي طهران غادر أكثر من 300 لاجئ افغاني الأراضي الايرانية في طريقهم إلى افغانستان، بالرغم من الضربات الأمريكية المرتقبة، وتؤكد جميع المصادر أن اللاجئين اتخذوا قرار العودة بمحض إرادتهم[1].

---

[1]) نفس المرجع السابق.

ومن جانبها أعربت باكستان في بيان رسمي يوم 2001/10/7 عن أملها في انتهاء العمليات بسرعة في افغانستان. وأضاف البيان الذي نشرته وزارة الخارجية في اسلام اباد أن باكستان تأمل كذلك في أن تكون عمليات الولايات المتحدة وحلفائها محددة الاهداف لتحقيق الاهداف التي حددتها قرارات مجلس الأمن الدولي. وقال البيان ان باكستان تأمل أيضا في أن تتخذ كل الاحتياطات من أجل تخفيف آلام الشعب الافغاني الذي عانى من النزاعات طوال أكثر من عشرين سنة.

وتابع البيان نأمل أيضا بأن تنتهي العمليات بسرعة وأن تبذل جهود دولية من أجل تشجيع المصالحة الوطنية والمساعدة في بناء اقتصاد افغانستان. وأعربت باكستان من جهة أخرى عن أسفها لعدم توصل جهودها الدبلوماسية في اقناع طالبان بالاستجابة للمطالب الدولية. وعن الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول الاسلامية في الدوحة صدر البيان الختامي للمؤتمر على إثر التداعيات الناجمة عن احداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة وانعكاساتها الإقليمية والدولية. وتضمن البيان الختامي تحديد موقف إسلامي قاطع ضد الارهاب، وتحديد المفهوم الإسلامي له بما يفصل تماما بين الإسلام والممارسات الارهابية. كما تضمن إشارة بموقف وتصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش بشأن الجالية العربية والاسلامية بالولايات المتحدة واعتبار ما حدث في 11 سبتمبر ليس له علاقة بالاسلام والمسلمين.

ومع تواصل الغارات الجوية والصاروخية أوردت يوم 2001/10/9 صحيفة "واشنطن بوست" نقلا عن مسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية. أن واشنطن تتأهب لبدء المرحلة الثانية من عملياتها العسكرية وذلك بنشر قوة إضافية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط[1]. وفي إطار هذه التعزيزات قد يتم نشر ألف جندي إضافي من القوات الخاصة الأمريكية في اوزبكستان. وكان وزير الدفاع البريطاني "جيف هون" توقع يوم 2001/10/8أن تنتهي المرحلة الأولى من الهجمات على افغانستان من خلال أيام وليس أسابيع[2]. ومع اقتراب المرحلة الثانية من الهجوم على افغانستان بدأ الحلف الأطلسي بنشر قواته في شرق المتوسط بناء على طلب الولايات المتحدة.

[1] الشروق 2001/10/10.
[2] نفس المرجع السابق.

وامتدت موجة الاحتجاجات على العمليات العسكرية الأمريكية ضد افغانستان إلى المزيد من العواصم والمدن العربية والإسلامية والغربية وذلك في وقت تتوالى فيه ردود الفعل بين مندد ومؤيد للهجوم الأمريكي. وخرجت يوم 10/9 مظاهرات في العراق وسلطنة عمان واندونيسيا فيما شهدت باكستان احتجاجات أخرى عنيفة. وقد تظاهر يوم 10/9 نحو ألف شخص في بغداد معظمهم من الطلبة احتجاجا على التدخل العسكري الأمريكي في افغانستان. ووصف المحتجون الهجوم الأمريكي بالعدوان وادانوا ما اعتبروه ارهابا أمريكيا ضد الاسلام والعالم العربي. وأفادت تقارير أن مسيرات أخرى خرجت في نفس اليوم في سلطنة عمان تنديدا بالعمليات العسكرية ضد افغانستان، وتظاهر آلاف الطلبة من الجامعات المصرية مرددين هتافات معادية للولايات المتحدة وبريطانيا. وشهدت العاصمة الاندونيسية صدامات عنيفة بين المتظاهرين الذين تجمعوا يوم 10/9 أمام السفارة الأمريكية بجاكرتا وقوات الشرطة التي استخدمت القوة لتفريقهم. أما في باكستان فقد تجددت يوم 10/9 المظاهرات العنيفة مخلفة 3 قتلى على الأقل وعديد الجرحى. وتحسبا لانقلاب أمني انتشرت قوات كبيرة من الجيش في اسلام اباد وأهم المدن الباكستانية الأخرى بينما أوقفت السلطات بعض زعماء الجماعات الاسلامية المتشددة واعتقلت عشرات ممن تتهمهم بالتحريض على الفوضى. وعاد الهدوء يوم 10/9 إلى غزة غداة المظاهرات المناهضة للولايات المتحدة.

وحتى خارج العالمين العربي والإسلامي اتسع نطاق المظاهرات التي خرجت في عدة عواصم ومدن أوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة نفسها. ودعا يوم 10/9 الرئيس الايراني محمد خاتمي الولايات المتحدة إلى وقف هجماتها على افغانستان المجاورة فورا محذرا من أنها قد تتسبب في قتل آلاف المدنيين بحجة مكافحة الارهاب. وفي سوريا انتقدت صحيفة تشرين العمل العسكري الأمريكي ووصفته بالمتسرع وأكدت أن لا جدوى منه. وأكدت كوريا الشمالية يوم 10/9 أن قتل المدنيين لا يبرره شيء وحذرت من "محرقة الحرب" على نطاق العالم بأسره. وفي القاهرة أعلن يوم 9/ 10 الرئيس المصري حسني مبارك في أول رد فعل له أن مصر تؤيد جميع الاجراءات

التي تقوم بها الولايات المتحدة لمقاومة الارهاب[1]. لكن مبارك دعا في المقابل إلى اتخاذ اجراءات ناجعة لحل القضية الفلسطينية. وإلى جانب مصر حصلت واشنطن على تأييد جنوب افريقيا التي شددت في ذات الوقت على ضرورة استهداف منفذي عمليات نيويورك وواشنطن فقط. وحول هذه النقطة دعت الصحف الباكستانية الرئيس مشرف إلى أن يكون حذرا مؤكدة أنه ستكون للحرب الأمريكية ضد افغانستان انعكاسات على العالم الاسلامي وخاصة في فلسطين وكشمير وعلى العلاقات بين اسلام اباد ونيودلهي.

واعتبر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني أن الجانب العسكري من مكافحة الارهاب يشكل حربا جديدة يمكن أن تتواصل من عشر سنوات إلى 15 سنة. وفي مقابلة مع مجلة "شتيرن" الألمانية نشرت يوم 2001/10/11 قال الملك عبد الله الثاني أن الضربات العسكرية في العملية، العالمية لمكافحة الارهاب ستظل محدودة لكن هذه الحرب الجديدة يمكن أن تدوم من 10 سنوات إلى 15 سنة. وأشار الملك عبد الله من جهة أخرى إلى تحذيرات من عمليات جديدة "للقاعدة" قائلا إن هذه العمليات ستكون حسب الإشاعات أكثر إثارة من عمليات 11 سبتمبر. وحذر العاهل الأردني من أن المحيطين ببن لادن "يريدون حربا بين الثقافات وبين المجتمعات وكانوا يريدون باعتداءات 11 سبتمبر إثارة حقد الأمريكيين ضد المسلمين والعرب معربا عن تقديره لوضوح ردود الولايات المتحدة وأوروبا المضادة لمواجهة ثقافية. وحسب صحيفة "التايمز" البريطانية فإن اللعبة الكبرى ستمتد إلى خارج افغانستان. وأشارت صحيفة "ديلي اكسبراس" أن مخاطر رؤية الحرب ضد الارهاب تتحول إلى حرب ضد الاسلام. واعتبرت الصحافة النمساوية أن الحرب يمكن أن تتواصل لسنوات عديدة. وقالت الصحف الاوكرانية إنها تخشى انجرار عدة دول مثل روسيا واوكرانيا إلى الحرب بعد الضربات الأمريكية ضد افغانستان.

وقال النائب الفرنسي نويل مامير مرشح انصار البيئة للانتخابات الرئاسية الفرنسية في ربيع عام 2002 أن الضربات الأمريكية هي إعلان حرب على شعب افغانستان الذي يمكن أن يدفع ثمنا باهظا للارهاب الدولي منتقدا الرد الأمريكي غير

---

[1]) نفس المرجع السابق.

المناسب. وحذر مامير في تصريح صحفي من مخاطر الانزلاق في حلقة العنف في وقت نعرف فيه أن أشكال الارهاب لا تحارب لا بالصواريخ ولا بالقصف بل بالقانون الدولي وبالعدل ومكافحة الفقر. وأعرب النائب الفرنسي عن الأسف أن تكون فرنسا عبرت عن مساندتها للعملية العسكرية الأمريكية دون الرجوع إلى ممثلي الشعب، وقال إننا مجرد مشاهدين عاجزين يتطلعون إلى الرد الأمريكي الذي سعى إلى تحالف يشكل له الغطاء ليقوم بما يريد وفق مصالحه فقط.

وأكد وزير خارجية دولة جزر القمر يوم 2001/10/9 أنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد فعلا محاربة الارهاب فيجب أن تشمل حملتها معاقل الارهاب في الدول الغربية. وأوضح محمد الأمين صيف أن العرب والمسلمين لا يركعون لأي دولة مهما كان حجم قوتها ومهما كان حجم الضغوطات التي قد تمارسها ضدها مشيرا إلى أن الدول العربية والاسلامية ترفض رفضا قاطعا الارهاب وهي مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحته تحت غطاء أممي. وطالب وزير خارجية جزر القمر بأن يكون هناك مفهوم واضح لما تسميه واشنطن بالارهاب وضرورة التفريق بين حركات التحرر والمقاومة والمنظمات الارهابية.

وأكد رئيس الوزراء الاسترالي جون هاورد أن القوات الاسترالية ستشارك في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الارهاب في افغانستان لكن توقيت مشاركتها لم يحدد بعد. وأفاد أن مشاركة القوات الاسترالية في الحرب التي تشن ضد قوات حركة طالبان في افغانستان يعتمد بصورة رئيسية على نجاح الضربات الجوية الأمريكية التي دخلت يومها الثالث. وأضاف أنه إذا لم تنجح أوطالت الفترة فإن ذلك سيؤخر المشاركة الاسترالية في الحرب.

وبادرت بريطانيا أوثق حليف للولايات المتحدة بالتأكيد على أن العمليات الحالية تقتصر على أهداف في افغانستان. وقال دبلوماسيون أوروبيون في الأمم المتحدة أن أي محاولة لتوسيع نطاق الهجمات لتشتمل العراق مثلما لمح مسؤولون أمريكيون ستفت من عضد التحالف الدولي ضد الارهاب بإبعاد ليس فقط الدول العربية والاسلامية بل وأيضا شركاء الولايات المتحدة.

وأكد الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى يوم 10/9 أن الجامعة ترفض ضرب أي دولة عربية خلال العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد الارهاب محذرا من أن ضرب أي دولة عربية سوف يؤدي إلى مضاعفات خطيرة.

ولاحظ الوزير الأول التركي بولنت أجاويد من جهته أن توسيع الجبهات والأهداف إلى خارج افغانستان سيكون أمرا خطيرا ولم يذكر أجاويد أي دولة بالاسم لكن الصحافة التركية قالت بصراحة يوم 10/9 أنها تخشى أن يكون العراق الهدف القادم للولايات المتحدة. وأوضحت صحيفة "مليسات" أن انقرة تحاول اقناع الولايات المتحدة بعدم توسيع العمليات إلى العراق متسائلة عما إذا كانت تركيا قادرة على المصالحة بين الولايات المتحدة والعراق. وتخشى تركيا الانعكاسات الحالية لأي هجوم أمريكي على العراق خاصة وأنها ضربت الكثير بسبب حرب الخليج وقدرت خسائرها بخمسين مليار دولار[1]. كما تخشى تركيا قيام دولة كردية في شمال العراق.وهو احتمال حاربته طيلة سنوات كثيرة.

وأكد تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن يوم 10/9 أن المعركة لن تخرج من الأراضي الأمريكية. وأن عاصفة الطائرات ضد الولايات المتحدة لن تهدأ، وفي تصريح لقناة الجزيرة أكد سليمان أبو غيث المتحدث باسم القاعدة أن الشباب الذين فجروا الطائرات في نيويورك وواشنطن إنما فعلوا خيرا ونقلوا المعركة إلى أراضي الولايات المتحدة ولن تخرج المعركة من أراضيها قبل أن تخرج من أراضينا وقال أن الأمريكيين بقصفهم افغانستان فتحوا صفحة جديدة من العداء، وبابا لن يسد أبدا ودعا المسلمين إلى ما وصفه بالجهاد، وأشار إلى أن المصالح الأمريكية منتشرة في أرجاء العالم[2].

وأعرب مجلس السفراء العرب في واشنطن عن ارتياحه بتصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش الأخيرة والتي أيد فيها قيام دولة فلسطينية وقال المجلس في بيان صدر عقب اجتماع للسفراء العرب أن هذه التصريحات لاقت ردود فعل ايجابية لدى

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) الاهرام 2001/10/10.

الحكومات العربية التي كثيرا ما طالبت بقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس وبالتمسك بالتوصل لتسوية عادلة ودائمة للنزاع العربي-الاسرائيلي وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام.

كما أقرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانونا لمكافحة غسل الأموال في إطار التعاون الدولي والمساعي الدولية لمكافحة الارهاب بجميع أشكاله. وفي الشهر الماضي أمر البنك المركزي للإمارات بتجميد أرصدة 39 فردا وجماعة وردت أسماؤهم على قائمة سوداء أعلنتها الولايات المتحدة في إطار جهودها لمكافحة الارهاب وقال محافظ البنك المركزي الإماراتي الشهر الماضي أن القانون الجديد سيسهم في رفع اسم الإمارات من القائمة السوداء التي تصدرها لجنة تابعة لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى تختص بمكافحة غسل الأموال.

وأصدرت الحكومة الأردنية يوم 2001/10/9 تعديلات على قانون العقوبات شددت فيها العقوبة لمرتكبي جرائم الإرهاب وفرضت قيودا إضافية على حرية التعبير. ويقضي القانون الجديد بعقوبة الإعدام لمرتكبي الأعمال الإرهابية في حال أفضى الفعل إلى موت شخص أو هدم بناء وكان فيه شخص أو أكثر. كما يقضي بإعدام مرتكب الفعل إذا استخدم مواد متفجرة أو ملتهبة أو منتجات سامة أو محرقة أو وبائية أو جرثومية أو كيمياوية أو شعاعية أو شابهها. وحدد القانون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة في حال أدى العمل الإرهابي إلى تعطيل سبل الاتصالات أو أنظمة الحاسوب أو تعطيل وسائل النقل. وأنزل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة في حق من يثبت تورطه بأعمال مصرفية تؤدي إلى تمويل نشاط إرهابي. ويعاقب القانون بالأشغال الشاقة المؤبدة أيضا "كل من صنع أو أحرز أو نقل عن علم اي مادة مفرقعة أو ملتهبة أومنتجات سامة أو محرقة لتنفيذ أعمال إرهابية أو لتمكين شخص آخر من استعمالها لتلك الغاية. ويفرض العقوبة ذاتها لكل من أقدم على أي عمل من شأنه تقويض نظام الحكم السياسي في المملكة أو التحريض على مناهضته، وكل من أقدم على أي عمل فردي أو جماعي

بقصد تغيير كيان الدولة الإقتصادي أو الإجتماعي أو أوضاع المجتمع الأساسي، وكذلك كل من احتجز شخصا أو احتفظ به رهينة بقصد ابتزاز أي جهة رسمية أو خاصة[1].

وعلمت "الحياة" أن ضباطا إسرائيليين وصلوا إلى قيرغيزستان، وينتظر انتقالهم إلى اوزبكستان التي تتوقع هجوما تشنه الحركة الإسلامية بدعم من "طالبان" فيما توقعت مصادر واسعة الاطلاع تحركا لمجموعة يقودها ايمن الظواهري نحو تركمانستان. وذكر دبلوماسي أجنبي موجود في آسيا الوسطى[2] أن اسرائيل أرسلت مجموعة من ضباط الأمن والاستخبارات وخبراء مكافحة الارهاب إلى قرغيرستان لكي يكونوا بعيدين عن "مقدمة الصورة"، تحسبا للتداعيات السلبية التي يمكن أن تترتب على انكشاف مشاركة إسرائيل في عمليات في المنطقة. وتوقع الدبلوماسي أن تقوم هذه المجموعة بمساعدة السلطات في اوزبكستان التي تخشى تحركا إسلاميا ردا على منحها قواعد للأمريكيين. وكانت وكالة "ايتارتاس" الرسمية الروسية أكدت أن مطار خان اباد الذي يبعد 500 كلم عن العاصمة طشقند و200 كلم عن الحدود الافغانية قد خصص لاستخدامه كمركز في العمليات الأمريكية. وذكرت الوكالة أن المطار بات أول قاعدة أمريكية في أراضي الاتحاد السوفييتي سابقا. وذكر أن سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا يلتقون باستمرار مع شخصية مهمة من قيادات تحالف الشمال في مطار توزيل القريب من طشقند. ومعروف أن الجنرال عبد الرشيد روستم الأوزبكي الأصل كان أقام فترة طويلة في طشقند قبل انتقاله إلى تركيا، وتستفيد قواته من الدعم اللوجستي لدول آسيا الوسطى.

واعتبر الخبراء أن السلام الدائم في افغانستان سيسمح على المدى الطويل بفتح طرق النفط والغاز الطبيعي لمنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى باتجاه الأسواق العالمية وهو ما لن يكون أمرا جيدا بالنسبة إلى منتجي نفط الخليج. وحسب الخبير ذاته فإن فرض السلام في افغانستان سيسمح باتخاذ عدة مشاريع لنقل نفط وغاز بحر قزوين وتركمانستان وكازاخستان باتجاه باكستان والهند والأسواق الأخرى. وتسمح هذه المشاريع للغرب بتفادي الطرق الطويلة والمكلفة والمهددة سياسيا بما أنها تعبر إيران

---

[1] الحياة 2001/10/10.
[2] نفس المرجع السابق.

والقوقاز وروسيا على حد قول الخبير ذاته[1]. وسيكون الأثر الاقتصادي لهذه المشاريع على دول الخليج أثرا بسيطا لكنها (المشاريع) ستحد من نفوذ المنتجين الخليجيين في السوق.

وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 2001/10/11 تأييده لتسوية عادلة ونهائية وشاملة للقضية الفلسطينية عبر تطبيق القرارين الدوليين 242,338 وذلك خلال محادثة هاتفية مع العاهل المغربي محمد السادس. وحيا الرئيس مبارك الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير لتصريحاتهما في شأن القضية الفلسطينية، وقال: "لن يستتب السلام إلا بعد إقامة الدولة الفلسطينية، وأن تكون المقدسات الدينية والحرم والقدس تحت السيادة الفلسطينية، وهذا لا مفر منه، وهو أكبر ضمان للإستقرار للاسرائيليين. ودان العنف والارهاب ضد الفلسطينيين المحاصرين في القرى والمدن في كل مكان"، وقال: "هذا يسبب الأعمال الانتحارية"[2].

* * * *

[1]) الشروق 2001/10/12.
[2]) الحياة 2001/10/5.

تداعيات التطورات السياسية الأمنية التي يشهدها العالم منذ أحداث 11 سبتمبر 2001

يبدوا أن الصراع بين الولايات المتحدة، وبين بعض الجهات التي تعتبرها واشنطن إرهابية، قد دخلت مرحلة جديدة، ويبدو أيضا أن عدم تجاوب حركة طالبان مع مطالب الولايات المتحدة دفع الإدارة الأمريكية إلى اللجوء إلى عامل المباغتة، وتقريب موعد توجيه الضربة العسكرية، والذي كان من المقرر أن يتم عقب إجتماع منظمة الدول الإسلامية في الدوحة وقبل حلول شهر رمضان المبارك. ويتبين أن الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة قد أثرت على قرار الإدارة الأمريكية حيث أن الرأي العام في الولايات المتحدة بدأ يظهر بعض القلق من المسؤولين الأمريكيين بسبب عدم تنفيذ الإدارة الأمريكية بما وعدت به من الافصاح عن نتائج التحقيق في الحوادث الارهابية الأخيرة في نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر وضد الذين يدعمون هذه المجموعات، والمعلوم أن الرئيس بوش أشار إلى عدة أهداف من هذه العمليات الأمريكية في مقدمتها توجيه ضربة إلى أسامة بن لادن ومنظمة القاعدة التي يترأسها، ومن ثم ضرب حركة طالبان كونها لم تتجاوب مع المطالب الأمريكية بتسليم ابن لادن، ولذا فقد اعتبر بوش أن طالبان هي الهدف أيضا. وفي نفس الوقت قال الرئيس الأمريكي "أن هذه حرب طويلة الأمد". وأن الحملة ضد الإرهاب لن تقتصر على العمل العسكري بل سيتلوها تحركات دبلوماسية ومعونات إنسانية وكذلك شن حرب اقتصادية ونفسانية على هذه التحركات.

ومن المؤكد أنه ستكون لهذه الحركات انعكاسات على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط واذا انتقلت الحرب إلى مناطق أخرى من العالم فسيكون لها تأثير على

استقرار وأمن العالم ككل. ورغم أن الإدارة الأمريكية والرئيس بوش تعهدوا للقادة العرب الذين زاروا واشنطن مؤخرا أن الأمور ستكون تحت السيطرة ولن تخرج عن نطاقها المحدد إلا أنه في الواقع لا توجد لدى الإدارة الأمريكية تصور واضح ومفصل للتطورات، والمضاعفات السياسية التي ستنجم عن هذه الحملة العسكرية على افغانستان ضد الارهاب ومدى تأثيرها على أمن ومستقبل منطقة الشرق الأوسط.

وحاولت إسرائيل استغلال هذه الأزمة لصالحها، كما تفعل دائما في مثل هذه الظروف وحسب ما قال رئيس وزراء إسرائيل اريبل شارون، وبنيامين نتنياهو أن الحادث الذي وقع في الحادي عشر من سبتمبر سيقوي من علاقة اسرائيل مع أمريكا. ولكن هذا لم يحدث بل أن العلاقات قد تأزمت بسبب موقف شارون الرافض في ترك إسرائيل خارج التحالف، وانتقد الولايات المتحدة بشدة متهما اياها بأنها تتصرف مع إسرائيل كما تصرفت أوروبا مع تشيكوسلوفاكيا ابان الحرب العالمية الثانية حيث تنازلت لهتلر عنها. وأن أمريكا تريد أن تضحي باسرائيل من أجل كسب عطف العرب. وقد تراجع شارون واعتذر بعد الضغوط الكثيرة من جانب القادة اليهود الأمريكيين عليه، كان هذا في المرحلة الأولى. وفي المرحلة التالية ستحاول إسرائيل أن تتخلص من تهميش الولايات المتحدة لها بالنسبة للتحالف على أساس إنها حصلت على ما تريده من العرب، وأنه يجب ادراجها في التحالف. والمعروف أن إسرائيل لن تقبل العزلة المفروضة عليها في هذا التحالف، وقد يدفعها ذلك إلى القيام بأعمال بدون العودة إلى واشنطن، قد تتحرك بشكل مفاجئ وعدواني للخروج من التهميش المفروض عليها أمريكيا. أن من مصلحة إسرائيل أن تكون شريكة في ضرب الارهاب لأنها تريد ضم بعض المنظمات العربية إلى القائمة.

وهناك داخل الإدارة الأمريكية أصوات تنادي بتوسيع حلقة العدو ليشمل دولا تعتبرها هذه الأطراف دولا مؤيدة للارهاب، وأن لها دورا تقليديا في تقديم التسهيلات والحماية لمنظمات تعتبرها الولايات المتحدة منظمات إرهابية. هذه المجموعة تتكلم علنا عن ضرورة أن تشمل دولا مثل العراق وسوريا وإيران وبعض المنظمات الفلسطينية وحتى السلطة الفلسطينية نفسها وغيرها من الدول الموجودة على لائحة الارهاب

الأمريكية. وقد عارض الرئيس بوش والأكثرية في إدارته خصوصا وزارة الخارجية ووزير الخارجية كولن باول شخصيا هذا التيار وتغلبوا عليه. وكان لهذا التطور رد فعل ايجابي في العالم العربي.

قد تختلف الاجتهادات العربية حول الجهة التي تتحمل مسؤولية الاعتداء على المدنيين في نيويورك وواشنطن يوم 11 سبتمبر، لكن الاستنتاجات والتحليلات العربية تتفق كلها على أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من كل ما يحدث وسيحدث من تطورات عسكرية وأمنية وسياسية وثقافية سيشهدها العالم اليوم. شارون قال بأن ما سيقع بعد 11 سبتمبر سيكون بمثابة "معركة واحدة ضد الارهاب تجمع اسرائيل وأمريكا والعالم الحر"[1]. وبهذا تكون الانتفاضة والعرب والمسلمون هو أول الضحايا وأكثرهم خسارة في حروب مشبوهة بأهدافها وأساليبها وبالجهات المستفيدة منها[2].

أمريكا لن تدخل المعارك بقواتها البرية الآن على أراض غير أرض افغانستان، وقرائن الأحوال، فضلا عن افادات كتب التاريخ في القرن الماضي تقول بأنها ستعتمد كثيرا على قوى المعارضة الافغانية المتواجدة في شمال البلاد. ذلك أن حروب أمريكا كلها على مدى القرن العشرين قد ارتبطت بقوى محلية. كان ذلك في الحربين العالميتين ثم في كوريا (اعتمادا على كوريا الجنوبية) ثم في فيتنام (اعتمادا على فيتنام الجنوبية) وها هي تستعد في حربها الجديدة الآن بالاعتماد على (افغانستان الشمالية) ضد افغانستان الجنوبية. حتى حرب الخليج لم تدخلها أمريكا دون مشاركة قوى محلية عربية وإقليمية ودولية. إذن حينما تكون هناك حروب أهلية يسهل التدخل العسكري الأمريكي وامكانات التضامن مع فريق ضد آخر، لكن في الوقت نفسه ستكون هناك مصلحة أمريكية كبرى في وقف النزاعات التي تؤثر سلبا على المراحل القادمة في حروب أمريكا مع الارهاب. وفي مقدمة هذه النزاعات الآن الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة الفلسطيني-الاسرائيلي، وستضع أمريكا كل ثقلها من أجل تجميد هذا الصراع الآن، فالاتفاقيات النهائية يكون توقيتها الأمريكي بعد انتهاء المرحلة الأولى على الأقل من الحرب ضد الارهاب (افغانستان وبن لادن) لتأتي الاتفاقيات بشكل تتويج

---

[1]) البلاد (الجمعة) 2001/10/5.
[2]) نفس المرجع السابق.

لمرحلة وإشعارا ببدء مرحلة جديدة. في المرحلة الأولى لن تكون هناك مصلحة أمريكية في الاندماج مع الموقف الإسرائيلي أومع أية مشاركة عملية ظاهرية لإسرائيل. أما المراحل اللاحقة ففيها احتمال لطلب أمريكي بتعاون عربي-إسرائيلي من أجل مكافحة الإرهاب. إنها باختصار محاولة أمريكية جديدة لتكرار ما حدث عام 1991 من ضغط على إسرائيل للبقاء خارج التحالف الدولي، ثم جرى مؤتمر مدريد الذي أفرز اتفاقيات أوسلو وتوابعها إضافة إلى المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية ومؤتمرات "التطبيع" بين العرب وإسرائيل. الآن هناك مصالح مشتركة بين أمريكا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية في التجاوب مع الدعوة لهدنة ووقف المقاومة المسلحة وإعادة الثقة حسب تعبير تقرير ميتشل الذي تصر الإدارة الأمريكية على تقيد الأطراف به، وفي تنفيذ الاتفاقيات السابقة رغم بدء المفاوضات من جديد حول القضايا النهائية بحيث تتزامن المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مع الحرب على أرض افغانستان، فيكون السلام مع إسرائيل مرتهنا بنتائج الحرب ضد الارهاب. ويكون توقيع الاعداء على اشتراطات التعايش السلمي بينهما مترافقا مع ازيز الطائرات وقعقعة سلاح المتحالفين ضد افغانستان.

في تحول تاريخي من دعم الإدارة الأمريكية الأعمى لإسرائيل والعلاقة الخاصة التي دامت منذ 50 سنة يشهد الرأي العام الغربي حاليا لهجة مغايرة تجاه رئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون وسياسته الدموية والتي باتت واضحة في الصحف الغربية في الأونة الأخيرة حيث كشفت الصحف الأمريكية والبريطانية مقالاتها ما يعزز ذلك[1]. فقد نشرت صحيفة لوس انجلوس تايمز آراء بعض القراء التي تدين بشدة ما فعله شارون في فلسطين إذ يعلق الكسندر ريتشايكوف أحد القراء على ما نشرته الصحف من قلق شارون من محاولات الإدارة الأمريكية التودد للدول العربية والإسلامية وضمها إلى التحالف الدولي ضد الارهاب، حيث أوضح شارون أن إسرائيل لن تسمح بالتضحية بمصالحها. ويقول القارئ إنه لولا أمريكا لما كان هناك إسرائيل وأن أمريكا تتجاهل مصالحها القومية منذ 50 عاما بمساندتها إسرائيل[2]. ويؤكد أن مصالح أمريكا وإسرائيل لم ولن تكون أبدا متوافقة أو مشتركة وأن مساندة أمريكا المستمرة لإسرائيل لم تجلب لها

---

[1]) الوطن 2001/10/5.
[2]) نفس المرجع السابق.

غير التعاسة والشقاء على مر العقود الماضية بدءا باستخدام العرب لسلاح البترول في السبعينات مرورا بالهجمات علىالمصالح الامريكية بالخارج وصولا إلى حدث يوم 11 سبتمبر. وينهي القارئ رسالته قائلا أن الصهيونية هي التي اخترعت ما أسماه الارهاب المعاصر خلال صراعها لتأسيس الدولة اليهودية. ويشير تقرير لصحيفة الجارديان البريطانية أن نقطة الخلاف الحقيقية بين الدول العربية والاسلامية من ناحية وأمريكا من ناحية أخرى هي فلسطين. إذ يؤكد التقرير أن جميع الدول العربية أجمعت للرئيس الأمريكي جورج بوش أن على أمريكا أن تتدخل بالعدل لحل أزمة فلسطين. وذلك هو الشرط الأساسي لتقديم أي مساعدة عربية وإسلامية لواشنطن في حربها ضد ما تسميه بالارهاب. ويؤكد التقرير .أن النقطة الأساسية للعرب ليست المؤامرة الإرهابية ولا الحرب المزمعة بين الغرب والإسلام بل مشكلة فلسطين.

في هذه المرحلة، الصراع العربي-الإسرائيلي هو الأكثر استهدافا من قبل الإدارة الأمريكية، لوضعه في حال التجميد الكامل والسير به لاحقا من أجل توقيع اتفاقيات تضع حدا لاستخدام العنف وتجعل من مسؤولية أمريكا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ملاحقة كل من يستخدم العنف بعد ذلك، أي بعد توقيع الاتفاقيات التي تنتج عن تنفيذ تقرير ميتشل، واعتقد أن أمريكا ستميز في سياستها تجاه الشرق الأوسط الآن بين مرحلتين: الأولى وهي مرحلة تجميد الصراعات ووقف أشكال العنف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تنفيذ تقرير ميتشل الذي يبدأ بوقف العنف وينتهي بعودة المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي هذه المرحلة سوف تحرص أمريكا على بقاء إسرائيل خارج التحالف الدولي الذي تعده واشنطن الآن وأيضا على إبقاء مسافة بين المواقف الأمريكية والمواقف الإسرائيلية لجهة كيفية رؤية ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية وإلى حد ما كيفية تصنيف سوريا وحركات المقاومة ضد إسرائيل المتواجدة في فلسطين وسوريا ولبنان[1]. ولهذه المرحلة سمات خاصة تفرضها المصالح الأمريكية والرؤية الأمريكية للمراحل القادمة، إضافة إلى مراعاة واشنطن للوضعين العربي والإسلامي في إطار حربها على افغانستان ومجموعة بن لادن. وبعد انتهاء المرحلة الأولى (افغانستان) ستعمل واشنطن على استعادة الدور

---

[1] الزمان، 2001/10/10

الاسرائيلي من خلال سعي أمريكا لتوقيع اتفاقات مستقبلا بين السنطة الفلسطينية وإسرائيل، ثم بين سوريا وإسرائيل ثم بين لبنان وإسرائيل. وبعد هذه الاتفاقات المطلوبة أمريكيا في المرحلة القادمة، سيتم اعتبار أي أعمال عنف ضد إسرائيل بمثابة إرهاب دولي، تستوجب محاربته أمريكيا-إسرائيليا وعربيا، أي سيكون المعيار لاحقا من مع الاتفاقات ومن ضدها، وبالتالي تصنيف من هم ضد هذه الاتفاقات بأنهم من الارهاب المطلوب مكافحته.

وحركة طالبان التي كانت تهدف إلى توحيد افغانستان،، ابتعدت عن هدفها المعلن، واعتمدت على الفصائل العرقية الموالية لها وبالتحديد على ولاء الباشتونيين الذين يمثلون الغالبية العظمى من قوات طالبان. وقد أثبتت هذه السياسة المعتمدة على الولاء العرقي فشلها في السيطرة على افغانستان. لذا فإن البديل الوحيد أمام طالبان أو غيرها -ولو على المدى القصير- هو حكومة موحدة يشترك في إدارتها ممثلون عن كل الفصائل الافغانية. من المعروف أن خصوم طالبان هم قوات تحالف الشمال وقوات الجنرال رشيد دوستم، وقوات إسماعيل خان في الشمال الغربي، والقوات الشيعية في الوسط الإفغاني.

والسؤال هو: كيف يمكن أن توحد افغانستان في ظل هذه التركيبة السكانية المعقدة؟ هناك بعض الخطوات التي يمكن اتباعها ومنها:

1- عدم السماح لأي من الفصائل الافغانية بالإستقلال عن الدولة الأم أوالانضمام إلى أي من البلدان المجاورة حتى في ظل الظروف العدائية المتمثلة في الوقت الحالي. كل الافغان يجب أن يتحدوا مع بعض ومع تقسيم عادل للسلطة بين كل الفئات الافغانية.
2- إذا أرادت قوات تحالف الشمال التحالف مع قبائل البشتون فإن هذا التحالف مقبول حيث أنه يوجد تحالف متوازن طائفيا يصلح لتكوين حكومة قوية، مع التأكيد على أن حكومة ما بعد طالبان تحتاج إلى عنصر قيادي يتمتع بشعبية قوية في افغانستان وبالتحديد من قندهار ومن البشتون.

3- فيما يتعلق بالتحديات الحالية لحكومة ما بعد طالبان فتتمثل في امتصاص واضعاف ولاء البشتون الجنوبيين (قندهار خصوصا) لطالبان، ثم التقليل من الدور الباكستاني في افغانستان.

4- يبدو أن الولايات المتحدة وحلفائها يعملون على تقليص دور باكستان والتقليل من نفوذها هناك بشكل يضمن إقامة دولة إفغانية موحدة تشمل فصائل ملتفة حول الملك ظاهر شاه.

وبسبب الخوف الذي اجتاح أمريكا، وبسبب توقع عمليات إرهابية أخرى، زادت مبيعات الأسلحة وخاصة البنادق، وزادت مبيعات الملابس العسكرية والكمامات المضادة للغازات السامة، وفي ولايات مثل يوتا ومونتانا زاد الإقبال على منظمات عسكرية تعيش في معسكرات بعيدة، وتحتفظ بأسلحة للوقاية ضد ما تعتقد أنه غزو لأمريكا. هذه المنظمات تقول أنها تريد الدفاع عن نفسها، والآن مع زيادة خطر الارهاب، زاد خوفها على نفسها خاصة من الأسلحة الكيمياوية والجرثومية[1].

* * * *

[1]) المجلة، 9/30 – 2001/10/6 ص 79.

أحداث سبتمبر والسياحة العربية

يحجم السائحون الأوروبيون عن التوجه إلى البلدان العربية بسبب المخاوف التي أثارتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر. كذلك يواجه أكثر من أربعة ملايين عامل في العالم العربي أزمة غير متوقعة قد تؤدي إلى فقدان كثيرين منهم مورد رزقهم، والسبب في ذلك هو الأزمة الدولية التي يعرفها العالم اليوم وانعكاساتها على صناعة السياحة والسفر في العالم العربي.

وهكذا يشعر القائمون على صناعة السياحة والسفر في العالم العربي بالخوف على أعمالهم التي درت العام الماضي حوالي 20 مليار دولار واستطاعت جذب 27 مليون مسافر من من مختلف أنحاء المعمورة.

أما سبب مخاوفهم فيعود إلى التبعات الكثيرة التي أسفرت عنها موجة الاتهامات الواسعة التي وجهتها وسائل الإعلام الغربية عقب الهجمات بالطائرات في الولايات المتحدة، إلى العرب والمسلمين باعتبارهم مسؤولين ومؤيدين للارهاب.

وعلى الرغم من لجوء عدة دول عربية إلى تقديم حوافز وتخفيضات عدة لاجتذاب السياح وصلت إلى 35% كما هي الحال مع الأردن، إلا أن هذا الجهد قد لا يمنع الضرر الذي لحق بسمعة المقاصد السياحية العربية وسط التحذيرات المتكررة التي أطلقتها وزارات الخارجية الغربية والأسيوية لمنع رعاياها من التوجه إلى البلدان العربية لأنها بؤر "ساخنة" قد يتواجد فيها من يهدد سلامة السياح الأجانب.

وهناك مجموعة عوامل متداخلة تؤدي إلى إعادة النظر بعلاقة البلدان العربية السياحية بالأسواق الدولية التقليدية الموردة للسياح لاسيما في أوروبا والولايات المتحدة وهي:

1- خوف المسافرين من استقلال الطائرة.
2- تشديد إجراءات التدقيق في المطارات.
3- الركود الاقتصادي الذي ضرب العالم والذي تفاقم منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001.
4- الارتفاع الكبير في كلفة السفر الناتج عن زيادة التأمين.
5- المشاكل التي تعيشها صناعة الطيران التجاري والتي ستؤدي إلى انكماش في حركة النقل الجوي وفي شبكات المحطات الجوية وأساطيل الطائرات.

وعلى هذا ستواجه البلدان العربية منافسة شديدة من داخل أوروبا التي تستحوذ على 58% من إجمالي حركة السياحة في العالم. ومن بين المخاطر المرتقبة على حركة السياحة في الأونة المقبلة اضطرار شركات طيران عربية عدة إلى إلغاء عدد من رحلاتها بسبب انخفاض عدد المسافرين، وكذلك بسبب الارتفاع المذهل لرسوم التأمين. وفي هذه الحالة فإن شركات الطيران الدولي التي تملك إمكانات مالية ضخمة وتحظى بدعم حكومي مفتوح ستكون هي القادرة على التحكم بالرحلات القادمة إلى العالم العربي، ولن تدعم جهود المقاصد السياحية العربية مفضلة عليها المقاصد الأوروبية والأمريكية.

ويسعى المسؤولون عن السياحة في العالم العربي إلى البدء بتحرك مشترك على رغم البطء الذي عرفته الاتصالات بين وزارات السياحة العربية، وقالت مصادر مطلعة إن الأردن يفكر في الدعوة إلى عقد مؤتمر طارئ لوزراء الإعلام والسياحة العرب لمواجهة هذه الأزمة بصفته رئيس المجلس الوزاري العربي للسياحة، وأن اتصالات جرت مع مصر والجامعة العربية للتنسيق بهذا الشأن.

كذلك جرت اتصالات مع منظمة السياحة العالمية للقيام بمبادرة عربية مشتركة مع المنظمة وتنشيط حملة إعلامية تعيد الاعتبار إلى الأسواق العربية السياحية. ومن

المتوقع أن يتراوح حجم خسائر البلاد العربية بسبب الأزمة الحالية بين عشرة مليارات وخمسة عشر مليار دولار، وأن يتم تسريح أكثر من مليون عامل في قطاع السياحة.

ويقترح القائمون على السياحة العربية تشجيع السياحة الداخلية العربية والسياحة العربية-العربية على أساس أن الأولى بالسائح العربي الذي لا يريد التعرض إلى ممارسات عنصرية بحقه في الخارج أن يكتشف المعالم السياحية العربية، وهو ما قد يكون العنصر الايجابي الوحيد في الأزمة الحالية.

* * * *

قمة الحوار الإسلامي المسيحي في روما

بعد يومين متواصلين من الحوار المفتوح والجلسات المغلقة أنهت قمة الحوار الإسلامي المسيحي أعمالها في روما بإدانة ما يسمى بالارهاب، وبرأت جميع الأديان السماوية وخاصة الدين الإسلامي، من تلك الظاهرة، وكل الإفتراءات التي يلصقها بعض المغرضين بالاسلام والمسلمين فيما يسمى بالغرب.

وقد دعت إلى تلك القمة، جمعية سانت ايجيديو الكاثوليكية قوية النفوذ في إيطاليا والعالم المسيحي، عقب الهجمات على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما ترتب عليها من محاولات لعدد من الزعماء والشخصيات ووسائل الإعلام في دول الغرب، تلصق تهمة الارهاب بالاسلام والمسلمين وتعرض الجاليات الاسلامية والمواطنين العرب والمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة وأوروبا إلى سلسلة من التحرشات والمضايقات.

وزاد من أهمية القمة، نوعية الشخصيات الدينية المؤثرة في الديانتين الإسلامية والمسيحية أمثال مفتي مصر، ومطران حلب، والعلامة يوسف القرضاوي، مدير مركز أبحاث السنة في قطر، ومستشار دولة الإمارات العربية المتحدة، والكاردينال روجيه اتشيجاراي، رئيس المجلس الأعلى للعدالة والسلام في الفاتيكان، وعدد من كبار رجال الدين المسؤولين من الدول العربية والفاتيكان.

وقد أجمع الحاضرون على أنه ما من ثقافة أو حضارة تعيش حالة صراع أو مواجهة مع الأخرى، ولا بد من الخروج من مناخ الخوف السائد في العالم الأن، وخلق مناخ للسلام.

وأدانت القمة التطرف والاعتداءات الارهابية إدانة جماعية، وحرص المسيحيون الشرقيون على التفريق بين ما يسمى بالارهاب وبين سبل الكفاح من أجل التحرر والاستقلال، ونيل الحقوق المشروعة، مثل كفاح الشعب الفلسطيني. وفي هذا الإطار تقرر بحث ظاهرة الارهاب من جميع جوانبها في مؤتمر خاص بذلك.

وأجمعت القمة على فصل الاسلام تماما عن الارهاب، وتبرئته من الافتراءات والتهم التي حاول البعض الصاقها بمعتنقيه منذ الهجمات على واشنطن ونيويورك. ونبذ الجميع باسم الاسلام والمسيحية، الحرب كوسيلة للعقاب، وقصدوا بذلك دعوة الرئيس الأمريكي بوش لحرب جماعية على ما أسماه بالدول التي تأوي الارهاب على زعمه. وأعلنوا في بيانهم الختامي أنه لا مكان في الاسلام والمسيحية لما يسمى بصراع الحضارات والثقافات، كما اعتبروا تراجع بيرلوسكوني عن تصريحاته كافيا بغلق الباب على ما أثارته من ردود أفعال غاضبة ضده. وكان رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني فضل الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية ودعا إلى استيعاب المسلمين مثلما فعل الغرب مع الشيوعية والشيوعيين.

وفي هذا الإطار حثوا الرئيس بوش على حصر جريمة الاعتداءات على نيويورك وواشنطن في مرتكبيها الحقيقيين، دون التعميم على شعوب ودول بريئة.

وفيما دعا الجانبان الإسلامي والمسيحي إلى تحقيق السلام في العالم، كي تعيش شعوبه في وئام ورخاء، فضل الجانب الإسلامي أن تكون المناداة بتحقيق العدالة بين جميع الشعوب، لأن العدالة أشمل وأعم، وأن السلام ثمرة من ثمراتها.

وانقسم الجانب المسيحي إلى قسم غربي وآخر شرقي. فالقسم الغربي تحدث عن الارهاب ولا يستوعب الفارق بينه وبين الجهاد أو الكفاح من أجل تحقيق أهداف وطنية أو الدفاع عن النفس. أما القسم الشرقي فقد ركز على ذلك، ضاربا المثل بكفاح الشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه المشروعة مما لا يمكن اعتباره إرهابا بأي صورة من الصور.

وجاء انعقاد تلك القمة في وقته، بسبب الظروف الدقيقة التي يعيشها العالم، وان اعتبرت قطرة في بحر إعلامي واسع من الافترائات والكراهية ضد الاسلام والمسلمين في إيطاليا والدول الغربية، لكنها بالقطع مدخل ركائزي لحوار حقيقي بين الديانتين، اللتين اعتبرهما المشاركون أكثر تقاربا وانسجاما وتوافقا، ووعدوا بأن تشمل قمتهم في المستقبل حوارات مع اليهودية أيضا. وقد مولتها الحكومة الإيطالية، وحرص رئيس الجمهورية الإيطالية تشامبي أمام المشاركين فيها على اعتبار حل المشكلة الفلسطينية أساسا للقضاء على الارهاب.

* * * *

الموقف الأوروبي من الاعتداءات على نيويورك وواشنطن

لم تنقشع سحب الدمار في نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001 بعد، عندما امتلأت وسائل الاعلام الغربية عموما، والأمريكية خصوصا بالاتهامات الموجهة إلى العرب والمسلمين. وسرعان ما اندلعت موجة اعتداءات جديدة على ذوي الأصول العربية والاسلامية من الأمريكيين، وانتشرت المخاوف من موجة مماثلة في عدد من البلدان الأوروبية الغربية أيضا. كما انتشرت في نفس الوقت مخاوف أوروبية ملحوظة من أن تجر الدول الغربية الكبرى حلفاءها إلى مغامرة انتقامية عسكرية، لا يمكن أن يترتب عليها على المدى البعيد إلا مزيد من العداء الذي قد تتعرض أوروبا لعواقبه الوخيمة، لا سيما إذا حولت الضربة العسكرية الانتقامية المحتملة ما يدور الحديث عنه الآن تحت عنوان مكافحة الارهاب إلى موجة عارمة مما يسمى "مكافحة العدو البديل". وقد كان تشيني نائب الرئيس الأمريكي، أول من أطلق هذه العبارة في مطلع التسعينات الميلادية الماضية عندما كان وزيرا للدفاع في حكومة بوش الأب، ودخلت بعد ذلك في قاموس مصطلحات حلف شمال الأطلسي ووثائقه واجراءات تطويره في صيغ نظرية وتطبيقات عملية عديدة[1] .

وبعد يوم من أحداث 11 سبتمبر، بدأت تظهر في الساحة الأوروبية أصوات تعبر تدريجيا عن المخاوف المتزايدة من التطورات المنتظرة وعواقبها، وازدادت تلك المخاوف ظهورا في التعليقات والتحليلات الاعلامية بصورة غير مسبوقة وذلك مع ازدياد ظهور معالم النفير العسكري الأمريكي، وحشد القوات، وتوجيه الانذارات والاتهامات، مقترنة بإظهار العزم على انتقام شديد، سريع، وطويل المدى.

---

[1]) نبيل شبيب، ahoogroupes. Fr @ Tunisie 2000 بتاريخ 23 سبتمبر 2001.

وبات معظم هذه المخاوف يدور حول محورين رئيسيين:

الأول: ماذا أوصل إلى تلك الذروة النوعية الجديدة للارهاب؟

والثاني: مذا يمكن أن يوصل إليه انفلات عقال الآلة العسكرية الأمريكية من تصعيد نوعي جديد؟

إن ما يتردد في كثير من وسائل الاعلام الأوروبية عن القلق المتزايد على المستوى السياسي الرسمي أيضا في لقاءات حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. ورغم سائر مظاهر استعراض التضامن والاستعداد للتعاون مع الأمريكيين، والحديث عن المادة الخامسة من معاهدة الحلف المتعلقة في الأصل بمجالات الحرب "النظامية" وكذلك التنويه بما سبق تعديله من مهام الحلف لتشمل مكافحة الارهاب الدولي، بعد سقوط الشيوعية في الشرق، كانت النصوص الرسمية في الأيام التالية ليوم التفجير تنطوي على ما أملته المخاوف المشار إليها، وحرص الأوروبيين على كبح جماح روح الانتقام الأمريكية. وكان في بعض التصريحات ما يوحي بالرغبة في التنصل من عواقبها مسبقا عند الحديث مثلا عن أن "الساسة الألمان والأوروبيين لا يملكون قدرة كبيرة للتأثير على قرار الحكومة الأمريكية" ورد على لسان المستشار الألماني جيرهارد شرودر[1].

وقد انعكس الموقف الأوروبي في المطالبة بأدلة قاطعة على تورط أي جهة يراد توجيه ضربة لها- ولو على سبيل التبليغ- إلى الأمم المتحدة قبل القيام بخطوة عسكرية لها. ويوجد في المواقف الأوروبية مقابل التصريحات الأمريكية الأولى بشأن توفر أدلة كافية لانتقام عسكري، ما يبين أن الأوروبيين يرفضون الاقتناع بأن المخابرات الأمريكية التي عجزت عجزا فاضحا عن الوصول إلى أي إشارة مسبقة بصدد تلك العمليات رغم ضخامتها واعتمادها على "قوى داخلية" دون ريب لا يمكن أن تتمكن فجأة خلال ساعات معدودة من الوصول إلى أدلة كافية لإدانة تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن بارتكاب العملية دون غيره.

---

[1]) نفس المرجع السابق.

صحيح أن المواقف والتعليقات الأوروبية الغربية لا تتخلى عن مشاركة الأمريكيين في توجيه الاتهام بأن مرتكبي عمليات التفجير لا بد أن يكونوا من "المسلمين" الناقمين على السياسات الأمريكية، ولكن بدأ ولأول مرة منذ فترة طويلة يتوارد الحديث عن أسباب ذلك العداء، وبصورة تحمل السياسات الأمريكية المسؤولية عنه جزئيا على الأقل، وهو ما يجري بصورة حذرة يمكن تفسيرها بأجواء التضامن في الظروف الراهنة، لا سيما عند التأكيد على أن العداء مهما كانت أسبابه لا يبرر قتل الألاف من كافة الأمريكيين، ولا توجيه مثل تلك الضربات إلى رمز القوة العسكرية الأمريكية، وهي القوة التي لا ينقطع الأوروبيون عن الإعراب عن امتنانهم لدورها في حمايتهم من الشيوعية في حقبة الحرب الباردة.

ولعل الأوروبيين أقدر من سواهم على فهم أسباب العداء للسياسات الأمريكية المستخدم في صفوف العرب والمسلمين، ولا يعني هذا تعاطفا أوروبيا مع القضايا التي تشهد ما تشهده من العدوانية الأمريكية ما بين الفليبين وكشمير، وفلسطين وغيرها. فجوهر السياسة الأوروبية الغربية في هذه القضايا لا يختلف في نهاية المطاف اختلافا جذريا عن السياسة الأمريكية. ولكن توجد أسباب تاريخية وأخرى معاصرة، ومن ذلك تاريخيا أن الجيل الذي يصنع القرار في البلدان الأوروبية الآن، هو الجيل الذي عاصر أشد موجات الرفض الأوروبي للسياسات الأمريكية منذ نهاية الستينات حتى سقوط الشيوعية، بدءا برفض الحرب الأمريكية في فيتنام، وانتهاء برفض السياسات الأمريكية على صعيد السباق على التسلح. وينتمي إلى ذلك الجيل مثلا رئيس الوزراء الفرنسي جوسبان الذي تظهر مخاوفه من عواقب ما يمكن أن يقع الآن رغم مواقفه المنحازة في الآونة الأخيرة في قضايا حساسة كقضية فلسطين أو قضايا العنصرية في مؤتمر دوربان، أو كوزير الخارجية الألماني فيشر الذي يحذر من خطورة متدهورة جنبا إلى جنب مع إعلانه المتواصل عن التضامن مع الأمريكيين.

هذا وقد انتشرت بذور العداء للسياسات الأمريكية في أوروبا انتشارا واسع النطاق خلال حقبة الحرب الباردة، وعادت إلى التنامي بعد نهايتها واستشراء ظاهرة العولمة، وهو ما بدا للعيان بكل وضوح عبر المظاهرات الصاخبة الأعنف من نوعها،

وهو ما لم يقتصر على مواكبة المؤتمرات العالمية فحسب، بل اتخذ صورة مرئية رافقت الرئيس الأمريكي بوش في سائر محطات جولته الأخيرة في البلدان الأوروبية.

وكان من أسباب زيادة العداء للولايات المتحدة سياسات بوش التي تابعت سياسة أسلافه وزادت عليها في قضايا الدرع الصاروخي، والمناخ العالمي، والألغام والمحكمة الجنائية العالمية، والتجارة بالأسلحة الصغيرة، وقضايا العنصرية وغيرها. هذا علاوة على ما يمكن وصفه بمظاهر العداء الأخرى في القارة الأوروبية وفي مواقع أخرى من العالم وخاصة في فرنسا على الصعيد الثقافي وروسيا بسبب التعامل المستهين بالدولة العظمى سابقا، وفي البلقان وأمريكا الجنوبية والصين وجنوب شرق آسيا حيث يسود الاقتناع بأن الأزمة المالية والسياسية هناك كانت من صنع الأمريكيين، واليابان بسبب العداء المتوارث منذ جريمة القتل الجماعية في هيروشيما وناجازاكي.

ولا ننسى ما تصنعه السياسات الأمريكية غلى صعيد القضايا العربية والإسلامية وما تسببه من المآسي الشاملة لبلدان وشعوب بكاملها أكثر مما يقع في بلدان العالم الأخرى. ويكفي التنويه بهذا الصدد إلى عناوين القضايا الراهنة من فلسطين والشعب الفلسطيني الذي يعاني ما يعانيه من الاحتلال الإسرائيلي من قتل وبطش وإرهاب وتدمير للبنى التحتية والمؤسسات وقلع الأشجار وتدمير الممتلكات والمباني إلى الفيليبين وإلى كشمير والبلقان وحتى السودان والصومال وليبيا فضلا عن الأسلوب الأمريكي المتبع في التلويح بأوراق الضغط على بعض الحكومات الموصوفة بالصديقة كما هو الحال مع "ورقة الاقباط في مصر أو ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان" في دول الخليج وغيرها.

ولم تعد هذه السياسات الأمريكية ولا عاد مفعولها خافيا على الشعوب وعلى المسؤولين سواء كانوا من حلفاء الولايات المتحدة أو خصومها أو أصدقائها أو اتباعها وسواء كان ذلك من الدول العربية والإسلامية أو من الدول الأوروبية التي يلعب القرب الجغرافي وقضايا الهجرة السكانية دوره في إثارة المخاوف فيها. وقد كانت جهات عديدة تحذر بصور مختلفة من مغبة وقوع انفجار محتمل آجلا أو عاجلا، وكانت

توصل تلك التحذيرات للأمريكيين علنا وبصورة مباشرة أو وراء ستار وعبر القنوات الدبلوماسية.

ولا بد هنا من الإشارة من أن نتنياهو عندما كان رئيس وزراء إسرائيل هو من قال أنه قادر على حرق واشنطن ونيويورك في تصريح نشر له في كافة وسائل الإعلام. وذكر الدكتور زغلول النجار[1] الذي عاش في الولايات المتحدة وعمل في إحدى جامعاتها، كما عاش في بريطانيا، إنه يؤكد أن هذا العمل العسكري الذي تم بدرجة عالية من الدقة والتخطيط لا يمكن أن يقوم به أحد خارج أمريكا لأنه يحتاج إلى قوة عسكرية لها جذور عميقة في الأرضية الأمريكية، ولا يستطيع ذلك إلا أحد اثنين: أما الموساد الإسرائيلي أو اليمين المتطرف الذي قام بعملية أوكلاهوما، والذي توعد واحد فيه أمريكا بالدمار وهم يعدمونه، أو كلاهما معا[2].

ويرجح الدكتور النجار أن يكون الموساد هو الفاعل، لأن المد الإسلامي في العالم الغربي بدأ يتصدى للاعلام الصهيوني الذي يحاول تشويه صورة الإسلام والمسلمين في العالم، لا سيما وأن وسائل الإعلام بدأت تنتشر وتذيع أن الإسلام هو أكثر الأديان انتشارا في العالم اليوم. علما بأن الإسلام لا يقر الارهاب ومن ضربوا نيويورك وواشنطن قتلوا أبرياء من أبناء 80 دولة.

ويمكن القول أن المستفيد الأول والأخير من هذه العملية كما ذكره الدكتور النجار[3] هم اليهود. وقد قاموا بعد عملية 11 سبتمبر بكثير من العمليات الإجرامية في الأراضي المحتلة كهدم البيوت واحتلال المزيد من الأراضي وإقامة المزيد من المستوطنات وقتل الأطفال والنساء وهدم البنى التحتية وحرق المزارع، وهم يقولون أنهم يخططون لمعركة بين العالم العربي والعالم الإسلامي، وينتهزونها فرصة لهدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وإقامة هيكلهم المزعوم عليه. لأنهم لا يستطيعون القيام بذلك في جو من السلام، لاسيما أن اليهود هم أصحاب الغلبة في أغلب أو معظم الحكومات الغربية ووسائل الإعلام الغربية أيضا.

---

[1]) جريدة الدستور الكويتية، 28 نوفمبر 2001، ص 9.
[2]) نفس المصدر السابق.
[3]) المرجع السابق.

وليس سهلا أن القضاء على أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة يعني حل ما يعتبره الأوروبيون مشكلة الارهاب الدولي. فلا أحد يجهل أن الأمريكان جعلوا من اسم بن لادن رمزا لهذه المشكلة، وكانوا من قبل يعتبرون "كارلوس" رمزا لها. ومن قبل بعض المنظمات الفلسطينية وزعمائها ومن قبل عددا من المنظمات الأوروبية كما في ألمانيا وايطاليا. ولئن قضي على بن لادن فقد يظهر توليد موجة جديدة من الارهاب، وهي مشكلة يستحيل حلها بأساليب القهر العسكري مهما بلغ جبروته. لاسيما عندما يكون ذلك "الارهاب" في واقعه صورة من صور المقاومة المشروعة بمختلف المقاييس سواء كان ذلك في وجه استغلال أجنبي قاتل، أو استعمار استيطاني أجنبي إجرامي كما نشهد حاليا، ومنذ أكثر من خمسين عاما في أرض فلسطين. ويعلم الغربيون ذلك وكل العالم، فلديهم من الدروس في ايرلندا الشمالية، ومنطقة الباسك وسواها ما يعيشون معه منذ عشرات السنين.

وهناك عدة أسباب للانقسامات التي تعصف بوجود حلف شمال الأطلسي والتي يتزايد حجمها ومفعولها عاما بعد عام أهمها:

1- الاختلاف على أسلوب التعامل الأمريكي مع البلقان ومع موسكو.
2- ازدياد المواجهة الأوروبية الأمريكية بسبب احتكار القيادة العسكرية وبعض أنواع التسلح الحساسة من جانب الولايات المتحدة.
3- الصراع الراهن بسبب مضاعفة الخطوات الحثيثة الأوروبية باتجاه التميز والاستقلال أمنيا وعسكريا، وهو ما عجل به الإصرار الأمريكي على الدرع الصاروخي وما يعنيه ذلك من نشوء هوة أمنية وتقنية أكبر بين الأمريكيين والأوروبيين.

ولا يخفي على أحد أين تتجه مواقف الشعوب العربية والإسلامية، بعد أن أصبحت تعيش على درجة كبيرة من الاحتقان بسبب أحداث فلسطين ما يمكن أن يصل إلى درجة الانفجار في أي وقت. فإن أعطى تحرك عسكري واسع النطاق الشرارة الأولى لذلك، فمن الصعب إلى حد كبير التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه شكل التطورات في المنطقة بكاملها سواء على الصعيد الداخلي للبلدان العربية والإسلامية، أو على

صعيد التعامل مع الوجود الأمريكي والوجود الغربي عموما داخل حدودها، سواء سمي هيمنة ونفوذا، أو سمي مصالح وصداقة، أو سوى ذلك. ففي حالة الانفجار لا يبقى أصلا أي مجال لمحاولة التمييز بين حالة وأخرى.

ويقضي نص قانون الارهاب الأوروبي على اشتمال جرائم الارهاب لعدد 35 جريمة وبند اشتباه في مقدمتها[1] ممارسة العنف البدني ضد الأشخاص، التدمير والتخريب، احتجاز الأشخاص أو اختطافهم، اختطاف الطائرات، اختطاف المراكب، تصنيع الأسلحة بصورة غير قانونية، امتلاك الأسلحة بدون ترخيص، تسريب مواد سامة وملوثة وامتلاك أسلحة كيمياوية أو بيولوجية دون تصريح وتوجيهها لأغراض غير سلمية، تدمير مرافق عامة كالكهرباء والمياه، الجرائم التي تهدف لإثارة القلق والتوتر في المجتمعات ووضعها تحت ضغوط مثل تعطيل حركة المرور أو المواصلات، قطع الاتصالات، جرائم الفساد مثل تبديد الاموال العامة، الرشوة، وغسيل الأموال. وتقضي الإجراءات أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لها صلاحية القبض على الأشخاص الذين تطلبهم أي دولة أخرى بالاتحاد، وأن يتم خلال 60 يوما وبشكل أتوماتيكي تسليم المتهمين للدولة العضو الأخرى بالاتحاد الأوروبي والمعنية بهؤلاء المتهمين في حالة ما إذا كان أي بند من البنود الـ 35 للإشتباه أو الاتهام ينطبق على المقبوض عليه، بشرط أن تكون الجريمة في البلد الذي يطلب تسليم المتهم جريمة يعاقب عليها القانون بحد أدنى 3 سنوات.

وأشار وزير العدل البلجيكي رئيس وزراء العدل للاتحاد الأوروبي أن وزراء العدل في الاتحاد الأوروبي قد اتفقوا على قانون الارهاب المتضمن 10 جرائم عنف منها[2]: العنف البدني، التدمير، خطف الطائرات أو المراكب، تصنيع وامتلاك الأسلحة بدون ترخيص، تسريب مواد سامة أو ملوثة، تدمير مرافق عامة للكهرباء والمياه، الجرائم التي تهدف لإثارة القلق والتوتر في المجتمعات ووضعها تحت ضغوط. لكن تم توسيع القائمة وفقا للتصور البلجيكي. وستنطبق هذه الإجراءات أيضا بالنسبة للقبض على المتهمين وتسليمهم إلى المنظمات الدولية والحكومات حيث يتم تجريمها بالارهاب حال ارتكابها أي من الجرائم السابقة.

---

[1] جريدة الوفد، 8 ديسمبر 2001.
[2] نفس المرجع السابق.

وقد وجدت بعض البنود معارضة من بعض الدول خاصة التي تسمح قوانينها الديمقراطية والإجتماعية بحق الاضراب والمظاهرات، مما اضطر بلجيكا إلى إضافة بنود توضيحية للقرارات توضح الحقوق الأساسية الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية وعدم المساس بحرية التعبير عن الرأي وحق الاجتماع بصور سلمية، وحقوق النقابات العمالية والمهنية في الدفاع عن مصالح أعضائها بشرط أن يتم ذلك في القنوات الشرعية وبصورة سلمية هادفة، لا يحدث فيها عنف أو تخريب وتدمير لمنشآت أو مرافق عامة.

وقد عززت هجمات 11 سبتمبر (ايلول) 2001 في الولايات المتحدة، التنسيق بين الدول الأوروبية الـ 15 في مجالي القضاء ومحاكمة الإرهاب، لكنها أثبتت مدى الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في احتلال مكانة له على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري.

وتحت وطأة الصدمة الناجمة عن هذه الهجمات، قام رؤساء الدول والحكومات الأوروبية باتخاذ قرار في 21 سبتمبر (ايلول) في بروكسل بتسريع عدد المشاريع الهادفة إلى تعزيز التعاون فيما بينها لخوض المعركة ضد الارهاب، وتمثلت الطموحات الرئيسية للدول الـ 15 في إقرار مذكرة توقيف أوروبية تحل محل اجراءات التسليم المعقدة والطويلة بين الدول الأعضاء في مجال الارهاب ومكافحة تبييض الأموال ووضع لائحة مشتركة بالمنظمات الارهابية. وكثف الأوروبيون جهودهم فتمكنوا منذ مطلع كانون الأول (ديسمبر) من وضع لائحة سرية بالمنظمات الإرهابية[1]. ومن الانجازات المهمة التي حققها الأوروبيون أيضا التوصل إلى تحديد مشترك للارهاب والحد الأدنى من العقوبات التي يستوجبها النشاط الإرهابي.

ويرى الدبلوماسيون في بروكسل أن هذه الانجازات المدهشة ما كانت تحققت من دون مأساة 11 سبتمبر (ايلول). إلا أن هذه المساعي الأوروبية لقيت مقاومة داخل

---

[1]) جريدة الحياة، 2001/12/25.

كل من الدول، خصوصا بالنسبة إلى مذكرة التوقيف الأوروبية التي اعترضتها دائما عوائق.

وأيد رئيس الحكومة الإيطالية سيلفيو بيرلو سكوني في نهاية الأمر إقرار مثل هذه المذكرة عشية قمة لاكن في 14 و15 من شهر ديسمبر 2001 [1]. وكانت روما أثارت احتجاجات شديدة لدى الدول الأوروبية الأخرى اذ تمسكت باستبعاد الفساد وتبييض الأموال والتهريب من نطاق تطبيق مذكرة التوقيف الأوروبية. واشترط بيرلوسكوني في النهاية أن يصدر البرلمان الإيطالي قوانين تجعل هذه المذكرة منسجمة مع القوانين الإيطالية.

أما على الصعيدين الدبلوماسي والدفاعي، فابرزت الفترة التي تلت 11 سبتمبر (ايلول) الصعوبات التي يجسدها الأوروبيون في تأكيد مكانتهم وتنسيق تحركهم في هذين المجالين اللذين ما زالا منوطين إلى حد بعيد بالصلاحيات الوطنية. لكن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا قام بتحركات واسعة لمحاولة تجنب المزيد من التدهور في الوضع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، غير أن جهوده لم تثمر عن نتيجة نظرا إلى عدم إبداء الولايات المتحدة عزما مماثلا.

وعلى رغم أن العديد من الدول الأوروبية أبدى استعدادا للمشاركة في قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام في افغانستان تنشر بتفويض من الأمم المتحدة، لقيت دعوة بلجيكا إلى تشكيل أول قوة عسكرية أوروبية في هذا الإطار رفضا قاطعا.

وإن كان الأوروبيون توصلوا في "لاكن" إلى إعلان سياسة دفاعية أوروبية عملانية لمواجهة أزمات محددة، إلا أن هذا الانجاز فقد من وطأته مع رفض اليونان الانضمام إلى اتفاق تعاون لوجستي بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وهو اتفاق يحتاج إليه الأوروبيون للتمكن من تشكيل قوة تضم ستين ألف جندي يمكن نشرها العام 2003. غير أنه تم تسجيل نقطة ايجابية أخيرا مع توقيع عقد لشراء 196 طائرة "ايرباص" عسكرية من طراز "ايه 400 ام" مما يمثل خطوة مهمة على طريق تأكيد الدفاع الأوروبي[2].

---

[1] نفس المرجع السابق.
[2] نفس المرجع السابق.

سياسات الولايات المتحدة وإجراءات مكافحة الارهاب

كما ذكر كولن باول فإن مجموعة من الدول والمنظمات الدولية استجابت لدعوة الرئيس بوش في إنشاء تحالف عالمي لمحاربة الارهاب من بينها دول حلف شمال الأطلسي، ودول الاتحاد الأوروبي، وأعضاء منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا، ودول منظمة الوحدة الإفريقية، ودول الجامعة العربية، ودول منظمة المؤتمر الإسلامي، والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي. وأصدر مجلس الأمن الدولي بالاجماع قرارا تاريخيا فرض على الأعضاء الـ 189 في الأمم المتحدة منع سفر الارهابيين وتدفقات الأموال اليهم وعدم تقديم أي مخططات أو دعم لهم والتعاون في تقديم الارهابيين للعدالة[1].

ويطالب كولن باول من دول التحالف استخدام كل وسيلة من وسائل فنون الحكم لهزيمة الارهاب. بعض الدول سوف تشترك في الحملة العسكرية المباشرة ضد المتورطين في جرائم 11 سبتمبر (ايلول)، ودول أخرى سوف تقدم رغم عدم مشاركتها المباشرة في العمل العسكري، الدعم اللوجستي أو حرية استعمال القواعد وتأمين مناطق تجمع القوات أو منح حقوق استخدام الأجواء الدولية. سيساهم عديدون في العمل على تفكيك وتدمير الشبكات الارهابية من خلال تبادل الاستخبارات والمعلومات الحيوية الأخرى، والتعاون في تطبيق القوانين وقطع مصادر التمويل للارهابيين.

وترحب الولايات المتحدة في هذه الحملة العالمية ضد الارهاب، بمساعدة أي دولة أو طرف يبدي استعدادا حقيقيا للعمل معها، وسوف تستمر في تعزيز اهتماماتها الأساسية بالحقوق الإنسانية وبالحكومات التي تخضع لمحاسبة مواطنيها، وبالأسواق الحرة، وبإنهاء النزاعات، وذلك لإيمانها بأن عالم الديمقراطية وإتاحة الفرص والاستقرار هو عالم لا يمكن أن يزدهر فيه الارهاب.

---

[1]) نشرة واشنطن الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية المجلد 6 العدد 4 نوفمبر 2001.

وكما يقول السفير فرانسيس تايلور منسق شؤون مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية الأمريكية "بأن الحرب التي نخوضها سوف تكون صراعا طويلا متعدد الأبعاد، وأن هدفنا هو القضاء التام على تهديد الارهاب الدولي للناس وللمؤسسات والمصالح الأخرى وسوف نحقق هدفنا عبر الأساليب التالية[1]:

- إخراج الارهابيين من مخابئهم.
- تجفيف المستنقع الذي يجد فيه الارهابيون ملاذا آمنا.
- الضغط على الدول لوقف دعمها للارهابيين.
- منع الهجمات الارهابية المخطط لها.
- تعزيز قدرات اصدقائنا وحلفائنا لمكافحة الارهاب.

ولقد توحدت دول العالم مع بعضها للقضاء التام على بلاء الارهاب، وأصدرت منظمات عديدة متعددة الجنسيات بيانات تأييد بما في ذلك الأمم المتحدة والارتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، كما عبر كثيرون غيرهم عن تضامنهم القوي.

ونددت منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي يبلغ عدد أعضائها 56 دولة بالهجمات الوحشية في 11 سبتمبر وأعلنت بصورة جلية أن الإسلام لا يسمح مطلقا بالارهاب. وأن وجه الارهاب لا يمثل الوجه الحقيقي للإسلام، فالارهاب هو انحراف عن الدين.

وأطلقت الطلقة الأولى في الحرب ضد الارهاب في 24 ايلول (سبتمبر) عندما وقع الرئيس بوش الأمر التنفيذي رقم 13224. فجمدت هذه الطلقة حوالي 27 ارهابيا ومنظمة ارهابية وممولين ارهابيين مشتركين مع منظمة القاعدة كما تدعي النشرة، عدل الأمر التنظيمي لاحقا بحيث شمل 36 إسما إضافيا لأشخاص ومنظمات عرف عنهم بإدارة أو بتقديم الدعم المالي للارهاب، بالإضافة إلى ذلك تخضع أموال جميع الارهابيين الإثنين والعشرين المدرجة أسماؤهم في لائحة أسماء أخطر الارهابيين

---

[1]) نفس المصدر السابق.

المطلوبين من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي لأمر تجميد الأموال. وسوف تضاف أسماء أخرى إلى الأمر التنفيذي في الأشهر القادمة.

وفي 28 ايلول (سبتمبر) وافق مجلس الأمن الدولي بالاجماع على القرار 1373 الذي يلزم جميع الدول بموجب القانون الدولي. فرض هذا القرار على جميع الدول الأعضاء حظر تمويل، ودعم وتوفير الملاذ للارهابيين، كما نص على توسيع مدى تشاطر المعلومات بين أعضاء الأمم المتحدة من أجل محاربة الارهاب الدولي. وشكل مجلس الأمن آلية متابعة لمراقبة تطبيق القرار على أساس مستمر.

وأعطت الحكومة الأمريكية أمر المصادقة على 12 معاهدة وافقت عليها منظمة الأمم المتحدة لمحاربة الارهاب أولوية عالية، تشمل هذه المعاهدات مجالات من النشاطات كخطف الطائرات، وأخذ الرهائن، وتفجير القنابل، وتمويل الارهاب. وتشكل هذه المعاهدات إطار عمل لمحاربة الارهاب.

هذا وأن هذا العمل شجع الدول الأخرى على تشديد القيود في قوانينها وأنظمتها لمكافحة جمع الأموال وتحويل الأرصدة لمصلحة الارهابيين مثل المملكة المتحدة وكندا واليونان والهند والفيليبين.

ويستعمل الأمريكيون برامج تتعلق بالتدريب للمساعدة في محاربة الارهاب في الخارج. ويعتبر "برنامج وزارة الخارجية الأمريكية للمساعدة على التدريب ضد الارهاب" والذي بموجبه يتم تدريب موظفين رسميين أجانب مسؤولين عن الأمن وتطبيق القوانين ركيزة هذا الجهد. وعلاوة على التدريب يساعد البرنامج في تعزيز سياسة الولايات المتحدة وتحسين اتصالاتها مع المسؤولين الأجانب بغية تحقيق أهداف الولايات المتحدة في محاربة الارهاب. وتفيد النشرة أن هذا البرنامج درب حتى تاريخ النشرة أكثر من 20 ألف موظف رسمي من أكثر من 100 دولة.

ويفيد السفير فرانسيس تايلور بتطوير "برنامج حرم الارهابيين" وهو برنامج يستخدم أنظمة قواعد بيانات متقدمة للكمبيوتر، ووسائل اتصال محسنة للمساعدة في تعريف الارهابيين المحتملين الذين يحاولون اجتياز الحدود الدولية. وسوف تكون فعالية هذا البرنامج عالية جدا في الدول التي تعتبر محاور رئيسية للعبور.

وتساهم وزارة الخارجية الأمريكية في برنامج مشترك بين الوكالات الحكومية للأبحاث والتطوير المضاد للارهاب عن طريق "فريق العمل للدعم الفني" في تحقيق تقدم في أساليب اكتشاف المتفجرات وفي مجالات أخرى، كما تعزز الجهود المشتركة في الأبحاث والتطوير مع حلفاء الولايات المتحدة الآخرين.

وهناك تحديات كثيرة أمام الولايات المتحدة أحدها المحافظة على بقاء التحالف الدولي. وهناك تحد آخر يتمثل بمواجهة المفهوم الذي تؤمن به بعض الأوساط بأن أسامة بن لادن هو نوعا ما بطل، وبأن الولايات المتحدة هي بشكل ما المعتدية. ومن خلال الدبلوماسية النشطة أمكن للولايات المتحدة توصيل رسالة فعالة بأن بن لادن شرير وبأن أفعاله هي تعبير ظاهر عن الشر، علاوة على ذلك كما تقول النشرة ليس لدى الولايات المتحدة أي خطط لاحتلال أراض أجنبية، ولا هي قوة غازية، لكنها تقوم بمجابهة قوية للشبكة الارهابية التي تمثل تهديدا للجميع[1].

1- أدوات مكافحة الارهاب:

يقول بول آر.بيلار ضابط الاستخبارات القومية للشرق الأدنى وجنوب آسيا في المجلس القومي للاستخبارات "أن مفهوم مكافحة الارهاب، يتضمن مجموعة من النشاطات تتجاوز ذات هذا المفهوم وتشمل الاستخدام الفعال للدبلوماسية وتطبيق القانون ووسائل المراقبة المالية، والقوة العسكرية، وجمع الاستخبارات، وأن كل اداة من أدوات مكافحة الارهاب هي صعبة الاستعمال. ومن الصعب أكثر استخدام جميع هذه الأدوات معا بشكل جيد، إلا أن استخدام جميع هذه الأدوات في الحرب ضد الارهاب يبقى أمرا حاسما"[2].

وتتطلب الحرب ضد الارهاب استعمال جميع الأدوات المتوفرة، لأن ما من واحدة منها تستطيع بمفردها القيام بالعمل. وبما أن الارهاب بالذات متعدد الأوجه، فعلى الحملة ضد الارهاب أن تكون متعددة الأوجه أيضا.

إن تعبير "مكافحة الارهاب" يشمل جهود العديد من الدوائر والوكالات الحكومية المختلفة. فالحرب ضد الارهاب تتضمن العمل الدبلوماسي الهادف إلى تنسيق

[1]) نفس المصدر السابق.
[2]) نفس المرجع السابق.

جهود الحكومات الأجنبية حول الموضوع، وتعني أعمال التحقيق من قبل مختلف الهيئات المعنية بتطبيق القانون، وما يتعلق بها من اجراءات قانونية لمحاكمة الجرائم الارهابية وتشمل أيضا اجراءات الهيئات المالية لمنع تمويل الارهابيين، كما تعني أيضا اللجوء إلى القوة المسلحة.

ويشكل جمع المعلومات من قبل وكالات الاستخبارات جزءا آخر من الحرب ضد الارهاب، وتعتبر الدبلوماسية الفعالة المضادة للارهاب بمثابة اللحمة المطلوبة لتماسك جميع هذه الجهود بشكل موحد بدلا من أن تشكل أجزاء غير مترابطة. وإن بناء تحالف ضد الارهاب اثر هجمات 11 ايلول (سبتمبر) يمثل أحدث وأبرز تعبير عن حاجة الولايات المتحدة إلى مساعدة شركاء أجانب في مقاومة حتى تلك التهديدات الموجهة تحديدا ضد الولايات المتحدة.

وإضافة لمسؤولية الدبلوماسيين المحترفين العاملين في دوائر وزارة الخارجية. فعلى الموظفين الذين يؤدون وظائف أخرى متخصصة وأعمالا مضادة للإرهاب أن يتعاونوا بشكل واسع مع زملاءهم في الدول الأجنبية ليتمكنوا من تنفيذ حربهم. فالهيئات التنظيمية المسؤولة عن سلامة الطيران المدني ووسائل النقل الأخرى مثلا عليها أن تنسق أعمالها حيث تتشابك انظمتها مع أنظمة الدول الأخرى، كما على موظفي الجمارك والهجرة القيام بالأمر ذاته.

ويتم معظم هذا التعاون المتخصص عبر جهود دبلوماسية ثنائية إلا أنه على الدبلوماسية المتعددة الأطراف أن تساهم أيضا في هذا الجهد. وتشمل الدبلوماسية المتعددة الأطراف قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وما يزيد عن عشر معاهدات دولية حول الارهاب، تعزز أيضا القاعدة الدولية ضد الارهاب. وبعض هذه المعاهدات بما في ذلك تلك المتعلقة بخطف الطائرات، تؤمن أيضا أساسا للتعاون العملي حول مسائل قد تتشابك فيها حدود السلطات القضائية القومية.

وإحدى أهم الأدوات التي تم الاعتماد عليها بدرجة أكبر ضد الارهابيين كانت مقاضاة الارهابيين الفرديين في المحاكم الجنائية. وقد شددت الولايات المتحدة بشكل

خاص على ذلك علاوة على سوق الارهابيين للعدالة لمحاكمتهم على جرائمهم. وهذا مبدأ معتمد منذ فترة طويلة في السياسة الأمريكية المضادة للارهاب.

إن الحاجة للتعاون الدولي في تطبيق القانوني الجنائي على الارهابيين واضحة وهي لا تشمل الحصول على اثباتات تبرز في المحكمة فحسب بل للطرد خارج البلاد أو تسليم الفارين من العدالة للمحاكمة في البلاد حيث وجهت التهم إليهم.

وتعتبر وسائل المراقبة المالية اداة أخرى يمكن الاعتماد عليها ضد الارهابيين. فالتمويل الذي مكن بالتأكيد مرتكبي هجمات ايلول (سبتمبر) من التدريب لعمليتهم ركز الأضواء على جهود منع وصول الأموال للارهابيين. وتستخدم الولايات المتحدة نوعين من وسائل المراقبة المالية لمحاربة الارهاب:

الأول: تجميد الأرصدة العائدة للارهابيين كأفراد ومجموعات إرهابية، وللدول الراعية لهم.

الثاني: منع تزويد الدعم المادي للارهابيين كما أن المال هو أيضا موضوع أحدث معاهدة متعددة الأطراف حول الارهاب، أي معاهدة منع التمويل للارهاب التي طرحت للمصادقة عليها في كانون الثاني (يناير) 2001.

ويواجه التمويل عن الارهابيين تحديين رئيسيين:

الأول: هو أنه رغم أهمية الدعم المالي لخاطفي الطائرات التي ارتكبت هجمات ايلول (سبتمبر)

فإن معظم النشاطات الارهابية لا تتطلب تمويلا واسعا. فهي تحتاج إلى مال أقل مما يستعمل في عمليات الاتجار بالمخدرات أو الاتجار المحظور بالأسلحة وبعض النشاطات الاجرامية الأخرى التي تنفذ عبر الحدود الدولية.

الثاني: هو أن من الصعب تتبع اثر تدفق أموال الارهاب. فاستخدام حسابات بأسماء مزورة واستعمال وسطاء ماليين، والمزج بين الأموال المخصصة لأغراض مشروعة وغير مشروعة هو الأسلوب المتبع. وتنتقل كميات كبيرة من الأموال عبر ترتيبات غير رسمية خارج أي نظام مصرفي رسمي.

هذا ويمكن إنجاز أمور أكثر لإعاقة العمليات المالية للارهابيين. يزود مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة المالية الأمريكية نقطة التركيز والتوجيه لجهود الولايات المتحدة حول هذا الموضوع، لكن معظم النشاط المالي، حتى لجماعات تستهدفها الولايات المتحدة، يحصل خارج نطاق السلطة القضائية للولايات المتحدة. وإن إنشاء مكاتب أخرى مشابهة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية لدى حكومات أخرى وقيام تعاون وثيق بين هذه المكاتب سوف يحدث ثغرة إضافية تعيق النشاط المالي للارهابيين.

وهناك اداة أخرى لمكافحة الارهاب وهي القوة العسكرية. فقد جعلت الأسلحة الحديثة التي توجه بدقة من القوة العسكرية اداة أقل ايذاء وأكثر فائدة ضد الارهاب. فقد استعملت عدة دول القوة العسكرية بدرجات مختلفة من الخارج خلال العقود الثلاثة الماضية لإنقاذ الرهائن.

إن ضربة عسكرية هي أكثر الاجراءات الممكنة شدة ضد الارهابيين. ولذلك فهي تعتبر أكثر مظاهر التصميم دراماتيكية على الارهابيين والتجهيزات الارهابية. وحيث أن التهديد الارهابي الآن يصدر عن مجموعات أكثر منه عن دول، فإن أعداد الأهداف الممكن ضربها أصبحت أقل، سواء لتدمير قدرات الارهابيين أو لردع الأعمال الارهابية في المستقبل.

وإن العمليات العسكرية الأمريكية والبريطانية التي بدأت في افغانستان في 7 تشرين أول (أكتوبر) عام 2001 تجاوزت أي استعمال سابق للقوة العسكرية ضد الارهاب، لكونها لا تشكل ردا مؤثرا فحسب، بل جهدا للقضاء على المصدر الأساسي والملاذ الآمن لشبكة إرهابية.

ويعتبر جمع وتحليل الاستخبارات أقل العمليات ظهورا، لكنه من بعض الأوجه أهم الأدوات ضد الارهاب، ويعتقد بأنه خط الدفاع الأول ضد الارهاب. إلا أنه من الصعب جمع هذا النوع من المعلومات التي تبرر القيام برد حيث أن ذلك يتطلب اختراق مجموعات صغيرة تكون كثيرة الشك بمن هم خارجها وحريصة جدا على سلامة عملياتها.

إن معظم الاستخبارات حول المجموعات الارهابية مجزأة وغامضة، وغالبا ما يكون مشكوك في مصداقيتها. لذلك فإن تحليلها يشكل تحديا يماثل تقريبا تحدي جمعها. كما أن مساهمة الاستخبارات لا تنحصر بتزويد صور متكاملة للعمليات الارهابية المتوقعة، بل بتزويد إحساس استراتيجي أكثر حول التهديدات الأعظم التي تطرحها المجموعات، وحول الأوقات والمناطق التي تمثل أعظم الأخطار، وحول أنواع الأهداف والأساليب التكتيكية المحتمل أن تستعمل.

ويجب عدم الاعتماد على استخدام الاستخبارات ضد الارهاب كمؤشر مضمون حول وجود أو عدم وجود تهديدات، أما التوجيه الذي تزوده هذه الاستخبارات في نطاق مواجهة أخطار الارهاب فإنه لا يقدر بثمن بدءا من اتخاذ قرارات حول سلامة المواقع، إلى سياسات أشمل حول تخصيص موارد ضد الارهاب. كما أن الاستخبارات أمر أساسي لعمل جميع الأدوات الأخرى المستخدمة ضد الارهاب.

وختاما يمكن القول أنه يجب أن يتم بشكل جيد تنسيق عمل جميع الأدوات التي ذكرت سابقا: الدبلوماسية، القانون الجنائي، وسائل المراقبة المالية، القوة العسكرية، والاستخبارات. فإذا استعملت بحكمة فإنها ستولد بمجموعها أعظم من مجموع أجزائها وإذا لم يتم التنسيق بينها بطريقة جيدة فيمكن أن تولد أهدافا متناقضة. فمن المحتمل مثلا أن يعيق تطبيق القانون أو عملية جمع الاستخبارات.

هذا ومن الصعب استخدام كل أداة من الأدوات ضد الارهاب، ومن الصعب أكثر الاستخدام الجيد لجميع الأدوات معا، ولكن استخدامها جميعا أمر حاسم في الحرب ضد الارهاب.

2- التدريب على مكافحة الارهاب:

أشار الآن أو بيغلر* في النشرة السالفة الذكر أن برنامج المساعدة في مكافحة الارهاب الذي تديره وزارة الخارجية الأمريكية قام بتدريب أكثر من 25 ألف عنصر من قوات الشرطة والأمن من 117 دولة على تدابير تهدف إلى مكافحة وردع وحل الجرائم الارهابية في تلك الدول. ويقول مدير البرنامج أن البرنامج يقوم في عملية

* مدير برنامج المساعدة في مكافحة الارهاب، مصلحة الأمن الدبلوماسي، وزارة الخارجية الأمريكية.

التدريب بتحسين التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في الحرب على الإرهاب.

في عام 2000 درب البرنامج 2741 طالبا من 42 دولة، حيث قدم 117 مقررا دراسيا في عشرين موضوعا مختلفا، وبدأ برنامج في خمس دول جديدة، واشترك في 11 استشارة فنية ومؤتمرا، وأجرى تقييما لخمسة برامج، وأجرى عشرين دراسة لتقدير الاحتياجات التدريبية. وفي ضوء الهجمات الارهابية المروعة التي وقعت في نيويورك وواشنطن، سوف يشهد البرنامج توسعا كبيرا وهو يقوم بتخطيط أعماله المقبلة على هذا الأساس.

أنشأ الكونغرس برنامج المساعدة في مكافحة الارهاب كتعديل لقانون المساعدات الخارجية الصادرة عام 1961، الذي ينص على وجوب إنشائه بقانون، وينيط مسؤولية ادارته بمصلحة الأمن الدبلوماسي في وزارة الخارجية.

يعمل المفتشون في مصلحة الأمن الدبلوماسي، الذين يعينون كمسؤولين فدراليين لتطبيق القوانين، كمسؤولين أمنيين إقليميين في السفارات وسائر البعثات الدبلوماسية الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، وبهذه الصفة يكون هؤلاء مسؤولين عن أمن المنشآت والموظفين داخل مجمع السفارة الأمريكية المعنية، وضمان أمن الموظفين خارج المجمع، بما في ذلك جميع المواطنين الأمريكيين الذين قد يسافرون إلى ذلك البلد أو يزورونه.

وللقيام بهذه المسؤوليات ينبغي على المسؤول الأمني الإقليمي أن يقيم علاقات عمل مع المسؤولين الأمنيين في الدول المضيفة والمكلفين توفير الحماية الخارجية والدعم للسفارة الأمريكية المعنية، والعاملين فيها بموجب بروتوكولات دبلوماسية قائمة منذ أمد بعيد. وفي حال لوحظ وجود ثغرات في قدرات دولة ما على توفير تلك الحماية، يمكن لبرنامج المساعدة في مكافحة الارهاب أن يوفر المساعدة الخبيرة اللازمة.

وبناء على طلب السفارة الأمريكية في الدولة المضيفة، وبمرافقة وزارة الخارجية وقبول تلك الدولة المضيفة، يرسل البرنامج فريقا من الخبراء في الموضوع المعني لإجراء دراسة وافية ودقيقة لاحتياجات قوات الشرطة والأمن في تلك الدولة.

ويقوم البرنامج مستعينا بأصحاب الخبرة من الوكالات الفدرالية ومن الأجهزة المختصة لدى حكومات الولايات والحكومات المحلية، بإيفاد فرق للقيام بدراسة أوضاع الوحدات الأمنية ووحدات تطبيق القانون الأساسية في الدولة المضيفة. ولدى قيامهم بزيارة تقدير الاحتياجات، يجتمع الخبراء عدة مرات بكبار المسؤولين الحكوميين والأمنيين في تلك الدولة، كما يزورون مختلف الوحدات، ويتحدثون إلى مسؤولين في أجهزة الشرطة، ويطلعون على ما لدى تلك الأجهزة من قدرات من أجل تحديد أنواع التدريب والمعدات التي تحتاجها لمواجهة الخطر الارهابي الذي تتعرض له.

وينظر فريق التقدير في خمسة مجالات أساسية تعتبر جوهرية لوسائل الدفاع التي تعتمدها أي دولة ضد الارهاب. وتنشئ هذه المجالات مجمعة الإطار اللازم لتحديد قدرة الدولة المعنية على ردع الأخطار الإرهابية والتصدي لها.

ويتناول هذا الإطار قدرة الحكومة المعنية على الآتي:

- تطبيق القانون وحفظ السلام وحماية الحياة والممتلكات.
- حماية قيادة البلاد، ومقر الحكومة وأعمالها وافراد السلك الدبلوماسي لديها، بما في ذلك أفراد السلك الدبلوماسي الأمريكي.
- ضبط حدودها الدولية.
- حماية بنيتها التحتية الحساسة.
- معالجة الأزمات التي تؤثر على البلاد ككل.

هذا ويعد فريق الخبراء تقريرا يقدمه إلى مجلس التدريب لدى برنامج المساعدة لدراسته. كما يتم إعداد خطة شاملة للبلد المعني يقدم بموجبها برنامجا محددا خاصا من مقررات ومعدات التدريب التي يحتاجها ذلك البلد.

وتهدف المساعدة إلى تلبية حاجات محددة النشاطات متنوعة تقوم بها أجهزة الشرطة والأمن الداخلي. ويرمي برنامج المساعدة هذا إلى تحسين مهارات عمل أجهزة الشرطة، وتحسين أعمال المراقبة والإشراف على المستوى المتوسط وكذلك تحسين الإدارة والقيادة على المستوى الأعلى.

وينقسم التدريب الذي يوفره برنامج المساعدة في الأساس إلى أربع فئات وظيفية مستقلة هي:

1- منع وقوع الأزمات.

2- إدارة الأزمات.

3- حل الأزمات.

4- التحقيقات.

ويتضمن كل من هذه الفئات عددا من المقررات الدراسية. فمثلا: يتم توفير التدريب في فئة التحقيقات بواسطة عدد من المقررات الدراسية التخصصية يتعلق أحدها بالتحقيقات التي تلي الانفجار وآخر بالتحقيقات في مكان وقوع الجريمة الارهابية، في حين قد يتضمن التدريب في فئة حل الأزمات مقررا دراسيا يتعلق بالتفاوض لإطلاق الرهائن.

ويتم توفير معظم التدريب على مكافحة الارهاب بشكل مقررات دراسية متخصصة يجري تدريسها في الولايات المتحدة في واحد من عدة مراكز تدريب تابعة للبرنامج. وتتراوح فترة تدريس المقررات بين أسبوعين وخمسة أسابيع حسب الموضوع. وعادة لا يتعدى عدد الطلاب في كل مقرر دراسي 24 طالبا. ويستعين الاخصائيون الذين يدرسون المقررات الدراسية بالترجمة الفورية إلى لغة الطلاب المتدربين، وتكون مواد التدريس نفسها مترجمة إلى لغة المتدربين، بحيث توفر للطلاب مراجع يمكنهم الاحتفاظ بها لاستعمالها في المستقبل بعد عودتهم إلى بلدانهم.

هذا ويقدم البرنامج أيضا تدريبا متخصصا، ومشورات متخصصة، ومساعدة استشارية لمعالجة أخطار أمنية مهمة. واستنادا إلى حاجات خاصة ملحة غالبا ما تتخذ هذه المساعدة شكل إدارة أجهزة الشرطة، وأعمال الإدارة والتخطيط، وتدريب المتخصصين بتدريب رجال الشرطة، وأمن القضاة والأساليب العصرية للاستجواب والتحقيق.

كما يوفر البرنامج كميات محدودة من المعدات التخصصية، وتكون أكثر هذه المعدات مما ينسجم مع مواد المقررات الدراسية التي يتم تقديمها. فعلى سبيل المثال يعطى الطلاب الذين تم تدريبهم على تفكيك المتفجرات أدوات تؤمن السلامة خلال التدريب يأخذونها معهم لدى عودتهم إلى بلدانهم. وعندما تكون هناك حاجة ملحة،

وتكون الأموال متوفرة يجوز للبرنامج أن يوفر معدات تخصصية لتلبية حاجات ضاغطة.

3- مجالات التدريب:

1- حقوق الإنسان: يعتبر سجل دولة ما في مجال حقوق الانسان عنصرا بالغ الأهمية لمشاركتها في برنامج المساعدة في مكافحة الارهاب. ويشارك مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في تقرير أهلية الدول للمشاركة في البرنامج ويمكن تعليق توفير المساعدة لدولة ما إذا كان سجل تلك الدولة في مجال حقوق الإنسان أدنى من المعايير المقبولة. وتقوم سفارات الولايات المتحدة في الخارج بالتدقيق في أوضاع المرشحين للاشتراك في البرنامج وذلك لضمان ألا يكون بينهم منتهك لحقوق الأنسان أو أي مسؤول ضالع في الفساد. وتتناول المقررات الدراسية التي يقدمها البرنامج قيم وممارسات حقوق الأنسان، وتشدد عليها عن طريق تدريس السبل الحديثة والأنسانية لمعالجة المشتبه بهم والناس العاديين الذين يصادفهم رجال الشرطة في عملياتهم.

2- مناهضة الخطف: يقوم برنامج المساعدة في مكافحة الارهاب بتطوير برنامج شامل لمناهضة الخطف. يبدأ برنامج التدريب الجديد بمقرر دراسي يتناول إدارة حادث خطف بجمع مدرسين ذوي خبرة واسعة في هذا الحقل لتعليم قوى الأمن و الشرطة والوكالات الحكومية المختصة في الدولة المعنية كيفية إدارة حادث خطف من أجل الحصول على فدية. ويتوقع البرنامج أن يكون هناك قدر كبير من الاهتمام في هذا النوع من التدريب.

3- أمن خطوط أنابيب نقل النفط: يقوم البرنامج بوضع مقرر دراسي لتعليم المحافظة على أمن خطوط أنابيب نقل النفط. ونظرا لما تحتويه المنطقة من مصادر نفطية ضخمة كما هو الحال في دول آسيا الوسطى، والحاجة إلى شبكة كبيرة من خطوط الأنابيب اللازمة للتصدير، تشعر دولها بقلق متزايد لناحية أمن شبكة خطوط الأنابيب هذه. ويأمل البرنامج أن يكون لديه مقرر دراسي تجريبي في المستقبل القريب في تبديد دواعي القلق.

4-التصدي لأسلحة الدمار الشامل: هناك مجال رئيسي جديد للتدريب يوفره برنامج المساعدة ويتعلق بمشاكل معالجة تأثيرات هجوم إرهابي ما تستخدم فيه مواد كيميائية أو بيولوجية أو مواد مشعة أو ما تسمى بأسلحة الدمار الشامل. وتمثل هذه الهجمات مشاكل جديدة، مختلفة ، وأوسع مدى بكثير من تلك التي تمثلها أعمال إرهابية تستخدم فيها أسلحة تقليدية.

وقد تم تطوير وتطبيق مقررات دراسية ترمي إلى تدريب "الخط الأول" من الأشخاص- مثل رجال الشرطة، ورجال الاطفاء، والمعاونين الطبيين، والعاملين في أقسام الطوارئ في المستشفيات الذين يبادرون إلى معالجة الهجمات الارهابية التي تستخدم فيها أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو مشعة. ويمكن لمثل هذه الهجمات أن تكون أكثر فتكا من الهجمات بالشاحنات المحملة متفجرات التي دمرت السفارتين الأمريكيتين في شرق إفريقيا عام 1998، والهجمات الأخيرة التي استهدفت مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع (البنتاغون).

هذا البرنامج يشبه تماما البرنامج المحلي الذي تديره الحكومة الأمريكية على الصعيد الداخلي. وسيكون ما يوفره البرنامج من تدريب ومعدات نفس ما يوفر لـ "الخط الأول" في الولايات المتحدة.

5- تمويل الارهابيين: يقوم برنامج المساعدة بالتعاون مع خبراء في وكالات أخرى بوضع برنامج لمساعدة المسؤولين في الدول الأجنبية على مكافحة جمع الأموال للارهابيين.

وقد أعد البرنامج مقررا دراسيا لتعليم المحققين كيفية تعقب، ومتابعة واكتشاف الصلة بين المجموعات الارهابية وأموالها. وقدم البرنامج إلى أحد الدول في شهر تموز (يوليو) عام 2001 لتجربته، وقوبل هذا البرنامج باستحسان كبير، وسيصبح متاحا للجميع

6- نتائج وتأثير برنامج المساعدة: يوفر برنامج المساعدة لقوات الشرطة والأمن في الدولة المشاركة كادرا من المسؤولين المدربين العارفين بالقيم الأمريكية والتفكير الأمريكي الذين يمكن للمسؤولين الأمنيين وسائر المسؤولين الأمريكيين الاعتماد عليهم في أوقات الأزمات. وللتدريب الذي يوفره البرنامج الفضل في زيادة

الثقة بالنفس لدى الطلاب الذين يتم تدريبهم، وبالتالي في تحسن ادائهم المهني. وفي العديد من البلدان تبين من برنامج متابعة أن هؤلاء المسؤولين لم تزد مهارتهم وثقتهم بأنفسهم وحسب' ولكنهم تقدموا أيضا عن زملائهم في سلم الترقية والمركز بفضل ما اكتسبوه من معرفة وتدريب من خلال البرنامج.

وبالإضافة إلى تزويد الطلاب التدريب المتقدم، هناك الكثير من الأمثلة التي تبين أن التدريب الذي يوفره البرنامج أدى في صورة مباشرة إلى كبح أو حل عدد من الحوادث الارهابية أو الجرائم الكبيرة. وهناك أمثلة عديدة على ذلك مثل:

- قام رجال الشرطة في احدى الدول التي شاركت في البرنامج، مستخدمين أساليب تعلموها في احد المقررات الدراسية بالقاء القبض على اثنين من الارهابيين وفي حوزتهما متفجرة خارج منزل أحد القضاة.

- تم ارسال فريق تدرب افراده لدى البرنامج إلى القصر الجمهوري في بلد عند وقوع محاولة انقلاب، وحال ذلك الفريق دون اطاحة حكومة ذلك البلد.

- دعي أحد خريجي البرنامج إلى معالجة حالة طارئة في ملهى ليلي ألقيت عليه متفجرة أدى انفجارها إلى مقتل 13 شخصا وجرح كثير غيرهم. وعزا هذا المسؤول إلى التدريب الذي تلقاه من خلال البرنامج فضل تمكنه من ضبط حالة الذعر والفوضى التي نشأت بعد الانفجار.

4- الارهاب ومكافحته بعد الحادي عشر من سبتمبر

إن فظاعة الهجمات الارهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر على نيويورك وواشنطن وحجمها الهائل تفوق كل ما شهدناه من قبلها إن كان عملا إفراديا أو مجموعة من الأعمال. ولهذا السبب فإن أقل ما يجب عمله هو إعادة صياغة التفكير الأمريكي في صدد الارهاب، وكيفية الاعداد والتنظيم لمكافحته.

ومن أهم الصفات التي اتصفت بها تلك العملية ما يلي:

- مداها وأبعادها الطموحة.

- المستوى الدقيق والبارع في تنسيق العمليات وتزامنها.

- القدر الكبير من المهنية والاحتراف مما حافظ على تلك الدرجة من السرية لعملية بمثل هذه الضخامة.

- التفاني الذي لا يتزعزع والعزم لـ 19 خاطف طائرة عمدوا طوعا إلى قتل انفسهم مع ركاب وطواقم أربع طائرات سيطروا عليها. كما قتلوا آلاف الأشخاص ممن كانوا يعملون أو يزورون مركز التجارة العالمي ومركز البنتاغون.

وتكمن أهمية حوادث الحادي عشر من سبتمبر من الناحية العملانية الارهابية في أن الهجمات المتزامنة التي تستخدم وسائل عادية وتقليدية (كالسيارات المفخخة مثلا) هي أمر غير مألوف نسبيا. ولأسباب غير واضحة، لم يسبق أن قام ارهابيون بمثل هذه العمليات المنسقة. وأن ذلك لم يكن خيارا بقدر ما كان انعكاسا للعقبات اللوجستية والتنظيمية الأخرى التي تكتنف مثل هذه العمليات، والتي ليس في وسع معظم الجماعات الارهابية تخطيها. وقد كان ذلك أحد الأسباب التي صدمت الأمريكيين جدا نتيجة الهجومين المتزامنين اللذين استهدفا السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام قبل ثلاث سنوات.

هذا وأن تنظيم تلك العملية وما اقترنت به من عدد كبير من القتلى والجرحى، أبرزها بشكل لم يسبق أن اتسمت به أي عملية قبلها حتى 11 سبتمبر (ايلول) 2001، وما جعلت بن لادن على هذا القدر الكبير من الشهرة لدى العديد من الأوساط.

وخلال التسعينات وقع عمل ارهابي (يفترض أن لا علاقة له بهذا العمل الأخير) لعله الوحيد الذي كان له نفس الصفات من التنسيق والفتك وهو سلسلة الهجمات التي وقعت في بومباي بالهند في شهر اذار (مارس) 1993، وهزت فيها انفجارات أكثر من عشر سيارات مفخخة المدينة متسببة بمقتل 300 شخص وجرح أكثر من 700 آخرين[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الأمريكان ربما تصوروا أن مثل هذه الهجمات الجماعية، والمتزامنة عامة، وتلك التي من الممكن أن تكون مدمرة إلى الحد الذي شهدوه في نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من شهر سبتمبر، كانت على الأرجح خارج قدرة معظم الارهابيين بما في ذلك المرتبطين منهم بأسامة بن لادن، أو على

---

[1]) صحيفة نيويورك تايمز، 2001/9/24.

علاقة معه. إلا أن الأحداث المأساوية لذلك اليوم من سبتمبر تبين كم كانت هذه الافتراضات خاطئة. وفي هذا المجال، لعل الأمريكان غالوا في تقدير أهمية نجاحاتهم السابقة كما حدث في إفشال معظم عمليات بن لادن الارهابية خلال الفترة الممتدة بين تفجير السفارتين عام 1998، والهجوم الارهابي على الطراد الأمريكي يو إس إس كول في تشرين الثاني/نوفمبر 2000. وكما يشير بروس هوفمان نائب الرئيس ومدير الشؤون الخارجية لشركة راند-مكتب واشنطن أن ما يدعو للإعجاب والقلق في نفس الوقت هو احتمال وجود تداخل واسع في التخطيط فيما بين هذه الهجمات وتلك التي استهدفت الطراد كول في عدن في شهر نوفمبر عام 2000، مما يوحي بوجود قدرات عملانية وتنظيمية متعددة المسارات تتيح تنفيذ عمليات رئيسية متعددة معا.

ومن الممكن أيضا القول إن الاهتمام تركز بصورة حصرية أكثر مما يجب على الخطر الأدنى المتمثل بتفجير سيارات أو شاحنات مفخخة في أبنية أو الخطر الأعلى المتمثل بشن هجمات بأسلحة بيولوجية أو كيميائية أو اعتداءات على الشبكات الالكترونية. وكان التصور في الفرضيات الضمنية للكثير من مخططات السيناريوهات للتصدي لهجمات توقع إصابات جماعية هو توقع قيام هجمات بعناصر جرثومية أو كيميائية أو هجمات الكترونية واسعة تستهدف البنية التحتية الحساسة. مع العلم أن أي حادث إرهابي تقليدي أو يتسبب بسقوط اعداد أقل من الضحايا يمكن التعامل معه ضمن المخطط للتصدي لهجمات أوسع نطاقا وأشد ضررا. وقد ترك ذلك مكمن ضعف في وسائل الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للارهاب. فتم اهمال أسلوب تقليدي ومجرب مثل خطف الطائرات والتركيز بدلا منه على مخاطر أقل تقليدية، كما لا يبدو أن اهمية استخدام الطائرات كأسلحة انتحارية قد أخذت بعين الاعتبار.

إن فظاعة الهجمات الانتحارية المتزامنة التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 وحجمها الهائل فاقت كل ما شهده الأمريكيون قبلها سواء أكان ذلك عملا فرديا أو مجموعة من الأعمال. وهذا يستوجب دون شك ردا مناسبا يتسم بعزم وتركيز لا مثيل لهما، وهو رد تستخدم فيه كل الأدوات الهائلة التي في متناول الامريكان من دبلوماسية وعسكرية واقتصادية. وفي حين يتركز الكثير من الاهتمام حاليا على الخيارات

العسكرية التي يمارسها الأمريكان في جنوب آسيا، فإن هذه ليست سوى وسيلة يمكن للولايات المتحدة استخدامها في صراعها مع الارهاب. وكما يشير هوفمان[1] ينبغي أن تكون جهود الولايات المتحدة منسقة تماما، ومتواصلة، وطويلة الأمد. إنها تتطلب التزاما، وإرادة سياسية، وصبرا، ويجب أن تكون لها أهداف واقعية، وأن لا تولد توقعات خاطئة أو تزيد من مثل هذه التوقعات. وعليها أن تتجنب اتخاذ تدابير أمنية مادية تكون تجميلية أو أن تجعل المرء يشعر بالارتياح تجاهها ولكنها لا تسهم إلا بصورة هامشية، هذا إن هي أسهمت في تعزيز أمن البلاد والأمن الدولي.

وكما يشير الكاتب فإن على الولايات المتحدة أن تدرك أن أمر الصراع مع الارهاب لا نهاية له، وبنفس الصفة يجب أن يكون السعي إلى حلول وسبل معالجة جديدة متواصلا وراسخا، ومتناسبا مع الخطر الذي يشكله خصوم الولايات المتحدة من ناحيتي الابتكار والتصميم.

5- سياسة الولايات المتحدة المضادة للارهاب:

يقوم مكتب مكافحة الارهاب الذي يرأسه السفير فرنسيس اكس، تايلور بتنسيق جهود الحكومة الأمريكية الرامية إلى تحسين التعاون في مكافحة الارهاب مع الحكومات الأجنبية. ويرأس منسق هذا المكتب لجنة العمل المشتركة للوكالات العاملة في مكافحة الارهاب، وفريق عمل وزارة الخارجية لتنسيق الردود على عمليات إرهابية رئيسية يجري التحضير لها. والمنسق هو المسؤول الرئيسي عن تطور وتنسيق وتنفيذ السياسة الأمريكية لمكافحة الارهاب.

وتقوم سياسة الولايات المتحدة المضادة للارهاب على ما يلي:[2]

أولا: عدم تقديم أي تنازلات للارهابيين وعدم عقد أي صفقات معهم.

ثانيا: تقديم الارهابيين إلى العدالة لمحاكمتهم على جرائمهم.

ثالثا: عزل الدول التي ترعى الارهاب وممارسة الضغط عليها لإجبارها على تغيير سلوكها.

---

[1]) نشرة واشنطن، وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 6، الرقم 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2001.
[2]) نفس المرجع السابق.

رابعا: تعزيز قدرات مكافحة الارهاب في الدول التي تعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة وتحتاج إلى مساعدة.

مما سبق يمكن القول أن حكومة الولايات المتحدة لن تقدم أي تنازلات لإرهابيين يحتجزون رهائن من الأمريكيين سواء كان هؤلاء من المسؤولين الرسميين أو المواطنين العاديين. ولن تدفع أي دية أو تطلق سراح سجناء، أو تغير سياساتها، أو توافق على أي أعمال يمكن أن تشجع على المزيد من أعمال الارهاب. وفي نفس الوقت تستخدم الولايات المتحدة كل الوسائل المناسبة لتحقيق العودة الآمنة لأي مواطنين أمريكيين يحتجزهم ارهابيون كرهائن. ويعتبر احتجاز الرهائن بموجب القانون الدولي (المعاهدة الدولية ضد احتجاز الرهائن، المعقودة بتاريخ 17 ديسمبر (كانون الأول) 1979 بأنه احتجاز أو اعتقال أو تهديد بالقتل أو ايذاء أو الاستمرار باعتقال شخص ما من أجل إجبار طرف آخر على القيام، أو الامتناع عن القيام بأي عمل كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن ذلك الشخص المحتجز أو المعتقل.

وادراكا من الولايات المتحدة للاخطار الإرهابية ولنقص الأمان في الكثير من مناطق العالم، قامت بوضع برامج أمنية مادية وشخصية معززة للموظفين الأمريكيين في الخارج، وأرست ترتيبات تعاون مع القطاع الخاص الأمريكي. كما وضعت برنامج مساعدات ثنائية لمكافحة الارهاب، وأنشأت علاقات وثيقة في مجالي جمع المعلومات الاستخبارية وتطبيق القوانين مع العديد من البلدان للمساعدة في الحؤول دون وقوع الأعمال الارهابية أو حلها بشكل يحرم مرتكبيها الانتفاع من أعمالهم.

وتسعى الولايات المتحدة أيضا إلى الملاحقة القضائية والفعالة للارهابيين أو المجرمين الذين يستهدفون حكومة الولايات المتحدة أو مواطنيها. وسوف تستخدم كل السبل القانونية المتاحة لتحقيق هذه الغاية بما في ذلك طلب تسليم المطلوبين. وإن سياسة الولايات المتحدة وأهدافها في هذا الصدد واضحة، وتعمل حكومتها بصورة ناشطة على تحقيقها إما منفردة أو بالتعاون مع حكومات أخرى.

وتعتبر حكومة الولايات المتحدة أن دفع الفدية أو تقديم أي تنازلات أخرى لارهابيين مقابل إطلاق سراح رهائن أمر يزيد من أخطار احتجاز مزيد من الرهائن. لذلك ترفض سياسة الولايات المتحدة كل طلبات الفدية، أو تبادل الأسرى، أو عقد صفقات مع إرهابيين من أجل الإفراج عن رهائن.

وتخض الولايات المتحدة بقوة الشركات الأمريكية والمواطنين العاديين على عدم دفع أي جزية. كما تعتقد أن الممارسات الأمنية السلمية، وإنفاق القليل من المال على الشؤون الأمنية، والتعاون الوثيق المتواصل مع السفارة والسلطات المحلية من شانها تقليص الخطر على الأمريكيين الذين يعيشون في أماكن شديدة الخطر.

وبموجب القانون الأمريكي رقم 18 يو أس سي 1203 (قانون منع حصول ومعاقبة جريمة احتجاز الرهائن الصادر في تشرين الأول (اكتوبر) 1984 تطبيقا لمعاهدة الأمم المتحدة الخاصة باحتجاز الرهائن) يعتبر احتجاز أي مواطن أمريكي في أي مكان في العالم عملا جرميا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أي عمل احتجاز رهائن تكون فيه حكومة الولايات المتحدة مستهدفة أو يكون فيه محتجز الرهائن مواطنا أمريكيا، ولذلك فإن مثل هذه الأعمال تخضع لتحقيقات يجريها مكتب التحقيقات الفدرالي، وللملاحقة القضائية من قبل السلطات الأمريكية. كما أن الأعمال التي يقوم أشخاص عاديون أو هيئات خاصة ويكون من شأنها المساعدة في احتجاز رهائن، أو اخفاء العمل بها عن السلطات أو عرقلة التحقيقات، قد تكون مخالفة للقوانين الأمريكية[1].

* * * *

[1]) المصدر: مكتب منسق مكافحة الارهاب، وزارة الخارجية الأمريكية.

المفهوم العربي حول الارهاب

إننا نعيش في عالم، وإن كان متعددا في أقطاره وكياناته، غير أنه مترابط في علاقاته ومبادلاته واتصالاته، ويترتب على هذا الترابط مشاكل وخلافات وتجاوزات تحتاج إلى حلول ونظم وقوانين. وعبر القرون القليلة الماضية، بدأ ينشأ بالتدريج القانون الدولي ليقوم بهذه المهام، مثل هذه القوانين ككل القوانين تعكس حالة القوة السائدة حين وضعها وظروف التمكن للدول التي أنشأتها. وقد نشأت معظم هذه القوانين في غياب الدول النامية ومنها العربية أو رغما عنها.

والمتتبع لسياسات الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يلاحظ أنه يكتنفها مفارقات بل تناقضات، ناهيك عن ازدواجية تطبيق المعايير، فهي تستنكر عملا ما وتنعته بالارهابي، لأنه يبتغي اجبار دولة ما على تغيير سياستها في شأن ما، لكنها تسكت عند بلد آخر ينتهج المنهج نفسه، بل أن هذه الدول الكبرى نفسها تقوم بممارسة هذه الأعمال، كما يمكن مشاهدة هذه الدول وهي ترى النهج الواحد عدوانا، حينما يستخدم من غيرها، وعقوبة حينما تفرضه هي كما هو الحال في موضوع المقاطعة الاقتصادية. إن الخروج من هذه المعضلة ليس أمرا سهلا، إذ قد يغري المرء بالقول أن العلاج يمكن في الا تستأثر القلة بسن القوانين وتشريعها، والا يسمح لها بتحديد مصالح العالم بمشاركة كل شعوبه.

والارهاب هو حالة غير متفق بعد على كل مفاهيمها ومضامينها، لذلك تصبح الأولوية الآن هي الاتفاق على مفهوم الارهاب. فالولايات المتحدة ما زالت تعتبر أي عمل عسكري ضد الجيش الاسرائيلي هو عمل ارهابي حتى لو كان هذا الجيش الاسرائيلي موجودا بشكل احتلال على الأراضي الفلسطينية والعربية. فإسرائيل مارست

وتمارس العدوان الوحشي على المدنيين العرب الأبرياء في أكثر من زمان ومكان وخاصة الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إذن فالسؤال الأهم هو تحديد ماهية العدو ومفهوم الإرهاب نفسه حتى لا يختلط بتسمية الارهاب حق المقاومة لدى الشعوب الخاضعة للاحتلال، وهو حق مشروع بكافة الشرائع والمعايير الانسانية. ومن واجب دول العالم اليوم – ومن ضمنها الأطراف العربية وهي تتضامن مع أمريكا في الوقوف معها ضد الاعتداءات، أن تنصح أمريكا بالاتفاق معها على مفهوم الارهاب أولا ثم التحالف معها على مواجهته. ولعلها الآن فرصة مناسبة جدا ان تتقدم جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة دول عدم الانحياز، بمشاريع أوراق للأمم المتحدة تفرز ما بين مقاومة الاحتلال وبين أعمال الارهاب الإجرامية كالتي حدثت في أمريكا وفي أماكن عديدة بافريقيا وآسيا وأوروبا.

وإذا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مخاطر الاندماج مع المفاهيم الإسرائيلية للارهاب، وإذا جعلت الأمم المتحدة هي المرجعية لذلك وليس التحالف مع إسرائيل فإنها ستنجح في تحديد أمكنة "العدو" وفي تحديد وتقليص إمكاناته أيضا، وفي جعل الدائرة الأسلامية العالمية دائرة متفهمة للمفهوم الدولي للإرهاب وستكون بمعظمها دائرة صديقة ومتعاونة دون ضغوط شعبية معاكسة لإرادة الحكومة المضطر بعضها للدخول في الحلف الجديد.

يرى الرئيس المصري حسني مبارك أن العالم سيظل يواجه الارهاب، طالما بقيت النزاعات الإقليمية دون حل وأن 90 في المائة من أعمال الارهاب سيقضى عليها بعد حل عادل للنزاع العربي-الإسرائيلي. وتؤكد الرؤية العربية على أن الإرهاب ظاهرة لا دين لها ولا وطن. وأنه عمل دخيل على المبادئ الاسلامية. والارهاب ظاهرة عالمية وليس في حقيقته سوى جريمة ذات أهداف مشبوهة وبغيضة، لا علاقة لها بالأديان أو الجنسيات أو الأوطان. ففي كل حضارة وكل ثقافة وكل لغة يوجد ارهاب.

وهكذا فإن الرؤية العربية حول الارهاب تقوم على عدة أسس هي:

أولا: الارهاب ظاهرة عالمية، وهو جريمة ذات أهداف مشبوهة وبغيضة لا علاقة لها بالأديان.

ثانيا: ترى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن "الارهاب هو فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب رعبا أو فزعا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير المفرقعات أو غيرها من الأفعال مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب لأهداف سياسية".

ثالثا: الارتباط بين مفهوم الأمن القومي العربي ومفهوم مكافحة الارهاب، كما أكدت ذلك الاستراتيجية الأمنية العربية في عام 1983.

رابعا: إن ظاهرة الارهاب في العالم العربي لها مصادرها وأسبابها. ومن أهمها الدعم والتمويل الخارجي حيث يرتبط الارهاب بعناصر متطرفة في الخارج أو مدعومة من جهات خارجية لها أهداف سياسية.

خامسا: ظاهرة الارهاب في العالم بشكل عام ترجع في أغلبها إلى فقدان العدالة الاقتصادية والسياسية، وسياسات الكيل بمكيالين، وبقاء العديد من النزاعات الإقليمية دون تسوية. وقد أشار القادة العرب بعد أحداث 11 سبتمبر (ايلول) إلى ذلك. فهذا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان يدعو إلى عقد تحالف مواز للتحالف الدولي ضد الارهاب، يكون هدفه وضع حد نهائي للصراع القائم في الشرق الأوسط، وإيجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين، والجولان وجنوب لبنان. كذلك دعا الرئيس بشار الأسد إلى "تعاون عالمي لاستئصال الارهاب بكل أشكاله وإلى ضمان حماية أبسط حقوق الانسان، وفي مقدمتها حقه في العيش بأمن وسلام أينما كان" كما أوردت سابقا ما ذكره الرئيس حسني مبارك حول هذه النقطة.

سادسا: ان مجلس الجامعة العربية يوضح أن الارهاب ظاهرة دولية تعاني منها كافة الدول والشعوب. وأن المجلس شدد على مسؤولية المجتمع الدولي في التصدي لظاهرة الارهاب الدولي ومكافحته. وذكر في هذا الصدد الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الموقعة عام 1998 التي أكدت الموقف العربي الجماعي المناهض للارهاب الدولي.

سابعا: المنظمة العربية لحقوق الانسان أعربت عن ادانتها التامة للجرائم البشعة التي تعرض لها الشعب الأمريكي، وأكدت تأييدها لكل الأصوات العاقلة وترحيبها باقتناع الإدارة الأمريكية بضرورة تضافر الجهود الدولية لمحاربة الارهاب،

وإنها تطالب بأن تتصرف هذه الجهود لمكافحة الارهاب في كل أنحاء العالم، وليس ذلك الموجه للولايات المتحدة وحدها أو في الدول الغربية فحسب، وان تشمل هذه الجهود كل أشكال العنف سواء كان ارهاب منظمات أو أفراد أو إرهاب الدولة على نحو ما يتعرض له الشعب الفلسطيني.

ثامنا: ان هناك فرقا بين الارهاب المنبوذ وغير المشروع دينيا وقانونيا وأخلاقيا، والكفاح المسلح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي المجاز وفق المواثيق الدولية والشرائع الدينية.

وقد عكست الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب هذه المبادئ بوضوح حيث وضعت تعريفا محددا للارهاب وأوضحت أنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الاملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر. أما الجريمة الارهابية فهي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة سواء على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي. وفرقت الاتفاقية بوضوح بين الارهاب، والكفاح الشرعي ضد الاحتلال الأجنبي حيث أكدت في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه لا تعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرير وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

وعبرت الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب عن اقتناع عربي بضرورة المواجهة المحورية والجادة لمشكلة الارهاب. كما أنها تعد خطوة مهمة حددت مفهوم العرب للارهاب بشكل واضح ومميز.

إن التعاطي مع الارهاب وفق استخدام أساليب العقاب الفردي والجماعي وفق تعريف سياسي للمقصود بالارهاب، دون محاولة البحث عن الجذور السياسية

والاقتصادية له في العالم وفي الولايات المتحدة تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية. وأيا كان الأمر فإنه من دون توصل العالم إلى مفهوم واحد ومقبول للارهاب والتعامل معه من منطلق غير سياسي، سوف تظل الدعوات والتحركات لمواجهته والتصدي له عالميا قاصرة. لأن كل دولة تقصد به شيئا مختلفا ولو بنسبة ضئيلة عما تقصده الأخرى، وعلى الرغم من أن مشكلة تعريف الارهاب هي مشكلة عامة في كل المفاهيم السياسية المتداولة مثل الديمقراطية وحقوق الانسان، إلا أن ما حدث في نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر (ايلول) عام 2001 من الضخامة والخطورة بمكان بحيث يجب أن يدفع إلى التعاون الحقيقي في هذا المجال، وأول خطوات هذا التعاون هي الاتفاق على مفهوم الارهاب من خلال مؤتمر دولي يعقد لهذا الغرض حيث أوضحت عمليات الارهاب ضد الولايات المتحدة حقيقة أساسية هي أن العالم، رغم كل الاتفاقيات والندوات والاجتماعات لمواجهة الارهاب خلال السنوات الماضية، كان يسير في الاتجاه الخطأ ولم يستطع أن يضع يده على الأسباب الحقيقية للارهاب من ناحية، والاستراتيجية الصحيحة لمواجهته من ناحية أخرى.

ويشعر المراقبون أن منطقة الخليج باتت جزءا مهما في ما يجري الآن من محاولات أمريكا خوض حربها الطويلة ضد الارهاب. ولعل زيارة وزير الدفاع الأمريكي العاجلة إلى دولتين خليجيتين (السعودية وسلطنة عمان) في هذه الظروف الاستثنائية تحمل إشارة عن مدى ارتباط الخليج بموضوع الساعة من وجهة النظر الأمريكية سواء كان ارتباطا عسكريا أو ارتباط سياسي وأمني بسبب العدد الكبير من الأسماء الخليجية التي تم الاشتباه في علاقتها بحادث 11 سبتمبر (ايلول) رغم بعض الأخطاء الواردة فيها.

ويشعر كثير من الخليجيين بالحرج لورود مواطنيهم ضمن المتهمين في الحوادث الأخيرة، لذلك بادرت الدول الخليجية بإدانة ما جرى بقوة، مع السعي إلى اتخاذ اجراءات احترازية تبين للأمريكيين الرغبة الجدية في الانخراط ضمن مقاومة الارهاب في العمق. ويبدو الأمر صعبا للغاية عندما يتصل بانخراط في الجهد العسكري مع الحليف الأمريكي، ولا يقل صعوبة عندما يتعلق الأمر بإعادة النظر في منظومة

ثقافية وسياسية درجت دول الخليج على التعايش معها إلى درجة الاستعانة بالسلطة الدينية، كرقم مهم في المعادلات السياسية الداخلية

أما الآن ومع وصول الحريق إلى البيت الأمريكي، فلا شك أن أشياء عديدة بصدد التغيير في الفهم الخليجي لجذور الارهاب والمساعدة على تنشئته بدون قصد. وفي هذا الصدد برزت الرغبة في مراقبة الجمعيات الخيرية المنتشرة بكثافة في دول الخليج، وبلغ الأمر في الكويت حد المطالبة بوضع حسابات هذه الجمعيات تحت رقابة الدولة عبر سفاراتها في الخارج، وعلى صعيد آخر تحركت بعض البنوك الخليجية وخاصة في البحرين، واتخذت اجراءات مراقبة جديدة على وقع القرار الأمريكي بتجميد الأرصدة المشكوك في أنها تتصل بأنشطة مشبوهة، وهي كلها تحركات سريعة لا تحظى بتغطية إعلامية واسعة بسبب حساسيتها، إضافة إلى دقة الظروف الحالية.

ويظل السؤال الآن حول دقة التوازن الذي ستهتدي إليه دول الخليج بين محاولات التحديث السياسي والاجتماعي، الذي بدأته منذ سنوات قليلة، وبين متطلبات المرحلة الأمريكية، والتي تفرض على بعضها تعديلات في الرؤية وفي الممارسة الجديدة بعد احداث 11 سبتمبر يكون أمرها سهلا.

وتعيش منطقة الخليج العربي هذه الأيام ثلاثة هواجس كبيرة دفعة واحدة وهي: هاجس الأمن الجيوسياسي، هاجس الأمن الأمني، وهاجس الأمن المالي اذا جاز التعبير. وتتقاطع هذه الهواجس مع ضغوط أمريكية قوية لحمل دول المنطقة على الانضمام بالكامل إلى "الحرب العالمية ضد الارهاب"، وهذا ما يزيد من حالة التوتر والارتباك الشديدين في المنطقة.

وتشير المصادر الخليجية، على سبيل المثال، إلى قيام السلطات في بعض دول الخليج بحملة توقيفات واسعة النطاق في بعض الأحيان، ضد من يشتبه بأن لهم نشاطات أصولية متطرفة. وبرغم أن هذه التوقيفات لم ترتبط مباشرة بالتحقيقات الجارية الآن لمعرفة منفذي الهجمات الانتحارية على نيويورك وواشنطن، إلا أن الزيارات العديدة التي يقوم بها مسؤولون أمنيون أمريكيون إلى المنطقة، تشير إلى وجود خيوط ما بين هذه التوقيفات وبين التحقيقات.

وتتساءل الأوساط العربية عن تركيز التحقيقات ووسائل الاعلام على السعوديين مما حدا بالأمير سعود الفيصل إلى الاحتجاج إلى واشنطن على ذلك، وكان قبله الأمير عبد الله بن عبد العزيز النائب الأول نبه الرئيس بوش إلى خطورة ربط الارهاب بالاسلام حسب وسائل الاعلام الأمريكية وهذا ما جعل الرئيس بوش يستدرك بزيارة المسجد الأمريكي وقوله أن الاسلام دين السلام. ولكن لا بد من الاشارة إلى كلمة الرئيس بوش في الكونغرس بتاريخ 2001/9/20 "سنجعل الارهابيين يتصارعون فيما بينهم، وهذا أيضا وفق نظرية كيسنجر ينسحب الأمريكيون في الستينات من فيتنام الجنوبية ليكون الصراع فيتنامي جنوبي ضد فيتنامي شمالي. وقد طبق كيسنجر هذه النظرية بتعريب الصراع أيضا إلى فتح أبواب الصراعات العربية-العربية كذلك هكذا نفسر التهدئة الأمريكية الضاغطة بين الفلسطينيين والاسرائيليين وذلك لتوجيه الطاقات إلى مسرح افغانستان.

إن الشعار الأمريكي "سنجعل الارهابيين يتصارعون فيما بينهم" يجعلنا نخشى فعلا من أسلمة الصراع ونخشى تعريب الصراع أيضا فمثلا حين تطلب أمريكا من سوريا تسليم قيادات في المقاومة الفلسطينية أو من المقاومة اللبنانية، فهل من السهل تنفيذ ذلك؟ وما هو أثره فيما لو حصل.

ولو طلبت الولايات المتحدة من الجامعة العربية بمقاطعة ما تسميه الدول المارقة عربيا وعالميا مثل ايران والعراق وليبيا وكوريا تحت شعار ما قاله بوش "أما أن تكونوا معنا أو مع الارهاب" فكيف يكون التصرف؟.

لهذا كله لا بد من تكوين رؤية عربية لكيفية التعاطي مع الأحداث والاحتمالات بحيث يمكننا تلافي حدوث مواجهات عديدة على مستوى الدول والمنظمات والأنظمة لتحويل الصراع العربي-الاسرائيلي إلى صراع عربي-عربي. ولهذا لا بد من مؤتمر قيادي عربي يضع رؤية شاملة لمواجهة الاحداث وإطلاق خطاب عقلاني موجه للغرب واضح ومحدد. خطاب يقول للغرب أننا نؤمن بالحرية وحقوق الشعوب وحقوق الانسان، وليس لأحد أن يملي علينا رؤيته فلكل أمة خصائصها ومساهمتها في الحضارة العالمية من موقع التكافؤ لا التبعية. وعلينا أن نقدم التعريف العربي الذي وافقت عليه الدول العربية للعالم، ونحاول اقناع دول العالم بمدلوله وإيجاد حل عادل وشامل للقضية

الفلسطينية وذلك بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي 242 و338 و194 وقرارات مؤتمر مدريد الأرض مقابل السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من إنشاء دولته المستقلة فوق أرض وطنه وعاصمتها القدس الشريف. وعند ذلك يقف الارهاب ويعم السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم.

ويجب أن يسعى العالم إلى ايجاد حلول لمشاكل الفقر والمرض في دول العالم. كيف لا وأن 20 في المائة من سكان العالم ومعظمهم من الدول الغربية يستحوذون على 86 في المائة من مجموع ما ينتجه العالم من سلع وخدمات بينما يستهلك الباقي ونسبتهم 80% حوالي 14% من هذه السلع والخدمات. هذا وأن أفقر الفقراء في العالم ونسبتهم 30% يحصلون على 1.3% من هذا السلع والخدمات.

ولكي يتم القضاء نهائيا على الارهاب لابد من معرفة ظروفه ومسبباته وأعمال مبادئ العدل والمساواة في مواجهة أسباب ذلك الارهاب.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الأمم المتحدة قد تخلت عن محاولة لصوغ معاهدة عالمية جديدة لمكافحة الارهاب قبل نهاية العام الحالي. وقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان جهودا حثيثة من أجل التوصل إلى المعاهدة الجديدة لتكون محور الارتكاز لحملة عالمية على الارهاب، لكن اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمكلفة بصوغ المعاهدة الجديدة لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق بسبب خلافات على بنود تتعلق أساسا بالشرق الأوسط وكشمير.

والمعاهدة المنشودة ستكون بمثابة مظلة تجمع بين أكثر من عشر اتفاقيات دولية قائمة[1] يعالج الجوانب المختلفة للارهاب مثل غسيل الأموال والأسلحة البيولوجية والكيمياوية. والجدير بالذكر أن الاختلافات بشأن تعريف الارهاب هي التي عرقلت عمل اللجنة. وتتركز أكبر هذه الخلافات حول اقتراح الدول العربية الذي يستثني الأفراد الذين يناضلون ضد الاحتلال الأجنبي، من اعتبارهم ارهابيين وهي صيغة قد تحمي مفجري القنابل الفلسطينيين الاستشهاديين. وتريد دول أخرى استبعاد أعمال القوات المسلحة للدول وحركات التحرير الوطنية من نطاق المعاهدة، ومثل هذه الصيغة

---

[1]) جريدة البيان، 2001/11/23.

قد تحمي على سبيل المثال أعمال الجيش الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية أو الثوار المسلمين الساعين إلى استقلال منطقة كشمير المتنازع عليها عن الهند.

ومن جهة أخرى فقد أدان الرئيس حسني مبارك الارهاب ووصفه "بأنه الظاهرة الاجرامية البالغة الخطورة التي اجتاحت العالم وادت إلى ترويع الأمنين"[1]. "وهذا ما دعانا للتنبيه إلى خطورة تلك الظاهرة واقتلاع جذورها في إطار تحرك دولي تحت مظلة الأمم المتحدة وذلك إيمانا بكرامة الانسان وحرمته ورفض العدوان على الأبرياء" كما أكد أن محاربة الارهاب تقتضي البحث عن أسبابه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى تصاعد العنف سواء داخل الدول أو على الساحة الدولية.

وأكد الرئيس مبارك في كلمته في احتفال بليلة القدر أن رؤية مصر والعرب والمسلمين هي التعجيل باستئناف محادثات السلام ليس فقط على المسار الفلسطيني وإنما أيضا على المسار السوري وعلى الشريط الحدودي لجنوب لبنان وبذلك تكتمل حلقات السلام وتتمكن شعوب المنطقة من العيش في سلام.

وقال الرئيس مبارك أن الجميع سيدركون بعد حين أن رؤية مصر والعرب والمسلمين لهذا الموقف تنطلق من الحرص على حماية الانسانية من شرور الظواهر الاجرامية والعنف عبر أساليب مشروعة تخفظ للمجتمع الانساني حقوقه القانونية التي نصت عليها الاعراف والمواثيق الدولية.

وطالب الرئيس مبارك ببناء نظام عالمي جديد يقوم على التواصل والتعارف وتبادل الخبرات المتراكمة ويستند إلى القيم الأخلاقية المشتركة وتحكيم القانون لا على القوة الغاشمة، والايمان الصادق بالتعددية بدلا من السعي لتصفية الأخرين واستحلال حقوقهم[2].

---

[1]) الشرق الأوسط 2001/12/13.
[2]) نفس المرجع السابق.

كما أكد الأمين العام لمجلس أوروبا وولترشويمر يوم 10 ديسمبر 2001 في بيان أن "الارهاب لا يمكن قهره بالقمع وحده بل بإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان"[1] وقال رئيس الجمعية البرلمانية في مجلس أوروبا اللورد راسل جونستون أن العام 2001 كان عاما سيئا بالنسبة لحقوق الانسان وخصوصا في ظل الاعدامات في الصين والولايات المتحدة كما في ظل أعمال الارهاب والرد عليها بعقاب جماعي في الشرق الأوسط[2].

وقد حذر مركز أبحاث إماراتي يوم 25 ديسمبر 2001 مما وصفه بشبكات الارهاب النائم معتبرا اياها من المخاطر والمهددات الكامنة التي تشكل تحديا للأمن والاستقرار الدولي على المديين المنظور والمتوسط.

وقال تقرير لمركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية[3] ان تقارير أجهزة الاستخبارات تحذر من انتشار العملاء النائمين سواء في تنظيم "القاعدة" أو بقية التنظيمات المنتشرة في شتى بقاع العالم، حيث تشير هذه التقارير إلى أن التكوينات العنقودية التي تتشكل منها التنظيمات الراديكالية تضاعف الاعباء اللوجستية الملقاة على كاهل الأجهزة الأمنية، وإن هذه التنظيمات أقل مهنية وأكثر بساطة، بحيث يسهل تركيبها وتفكيلها من دون العثور على أي أثر مادي يسهل مهام الرصد والمراقبة، بمعنى أن خطورة مثل هذه التنظيمات تكمن بالدرجة الأولى في مرونتها وبساطتها وغياب (أو تغيب) المستوى التنظيمي المنضبط الذي يسهل فرص اصطياد عملائها. وأشار المركز إلى أن أحد أبرز رجال المخابرات الفرنسية[4] حذر في كتاب أصدره مؤخرا من وجود نحو 20 ألفا من عناصر القاعدة المنتشرين في العالم هم في حالة" بيان شتوي" بحيث يمكن استخدامهم في مرحلة لاحقة لتنفيذ عمليات ارهابية جديدة أشد خطورة مما سبق وباستخدام أسلحة أكثر فتكا ودمارا.

وذكر المركز في تقريره أن تحذيرات الخبير الفرنسي تؤخذ على محمل الجد وتثير هواجس المسؤولين الأمنيين في العالم أجمع، وخصوصا بعد أن نجح برنامج

---

[1]) البيان، 11 ديسمبر 2001.
[2]) نفس المرجع السابق.
[3]) جريدة الشرق الأوسط، 2001/11/26.
[4]) نفس المرجع السابق.

شهير في التلفزيون الفرنسي في تصوير مفاوضات كاملة كللت بالنجاح من أجل شراء قنبلة نووية صغيرة تكفي لقتل خمسة آلاف شخص بمبلغ نحو 20 ألف دولار[1] ثم دفعها أمام أعين المشاهدين، وأخذ الصحافي القنبلة بالفعل ليثبت قدرة أي ارهابي على شراء قنبلة نووية بمبلغ زهيد.

وقال المركز أن ما يدعم هذا الحظر الغامض أن الأمر ليس محصورا بافغانستان، حيث تشير التقارير إلى وجود ما بين 180 إلى 200 جماعة وتنظيم ارهابي كبير يمكن أن يهتم بشراء قنابل نووية خلال المدى المنظور لشن عمليات نوعية تحقق صدى اعلاميا وسياسيا هائلا وهو تحول عملياتي بدأت معالمه في الظهور خلال حقبة التسعينات حيث ارتفعت نسبة ضحايا العمليات الارهابية إلى 20 في المائة عن ذي قبل.

وأكدت أن التحدي الأبرز في التعامل مع ظاهرة "الارهاب النائم" هو القدرة على رسم صورة نمطية للارهابي المحتمل من دون الوقوع في شرك العداء الحضاري مع الأخر. فالحادي عشر من سبتمبر (ايلول) أثبت أن الارهابي الجديد بات على درجة عالية من التعليم والخبرة. والأهم أنه يذوب داخل المجتمعات ويمارس الطقوس الحياتية اليومية ذاتها لأفراد المجتمع بحيث لم تعد أجهزة الأمن قادرة فعليا علي ملاحقة الديناميكية المتغيرة للارهاب الدولي.

وأكد المركز أنه إذا كان هناك اختلاف في تأطير مفهوم الارهاب أمنيا وسياسيا فليس هناك بالطبع اختلاف حول مخاطره الهائلة ونتائجه السلبية الخطيرة على الفرد والمجتمع والمكون الحضاري معا، ما يعني أن هناك حاجة ملحة لوضع آليات تعاون دولي تكفل التعامل مع هذه المخاطر وتقديم حلول جادة للقضاء عليها وتجفيف منابعها نهائيا.

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الداخلية المصري حبيب العادلي قال في حوار صحفي[2] أن تنظيم القاعدة كبير الحجم، ويضم قيادات الارهاب من جنسيات مختلفة، وأن نهايته تحتاج إلى بعض الوقت، وأوضح الوزير العادلي أن الثغرات الأمنية التي

---

[1]) نفس المرجع السابق.
[2]) جريدة الوفد، 2001/12/26.

كشفت عنها احداث 11 سبتمبر نشأت عن الثقة الزائدة التي ينشأ عنها بعض التراخي، وانتقد الاعتماد على الحاسبات الآلية والكمبيوتر في كل شيء لأنها تهدر قوة الذكاء الانساني. وحذر العادلي من اتساع نطاق الحملة الدولية ضد الارهاب إلى خارج أهدافها حتى لا تطول عناصر بريئة.

هذا وقد أعلن رئيس لجنة مكافحة الارهاب في مجلس الأمن جيريمي غرينستوك يوم الجمعة الموافق 28 ديسمبر (كانون الأول) عام 2001 أن أكثر من مائة دولة سلمت الأمم المتحدة تقارير عن الاجراءات التي تنوي اتخاذها لمكافحة الارهاب، مما يمثل رقما كبيرا جدا للأمم المتحدة، وأكد أن تقارير أخرى لا تزال تصل إلى المنظمة الدولية. وكانت اللجنة وجهت في شهر أكتوبر (تشرين الأول) رسائل إلى كل الحكومات تطلب منها وضع تقرير عن الاجراءات التي تنوي اتخاذها لمكافحة الارهاب وتعزيز التعاون الدولي في ما يتعلق بتبادل المعلومات.

وأنشئت اللجنة في إطار قرار مجلس الأمن رقم 1373 الذي يجبر كل الـ 189 الأعضاء في المنظمة الدولية على وضع تشريعات تسمح بمكافحة الارهابيين في شكل فعال ووقف تمويلهم ورفض أي دعم لهم أو استقبالهم.

وأوضحت مصادر دبلوماسية خليجية لـ "الشرق الأوسط"[1] إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي أبدت تعاونا ومرونة كبيرة في موضوع مكافحة الارهاب سواء من خلال إدانة الارهاب والتعاون المباشر من خلال تبادل المعلومات أو تقديم المساعدات العسكرية في افغانستان وبعدها وكذلك من خلال استعدادها للمساهمة في إعادة اعمار افغانستان. غير أن المصادر الخليجية أوضحت أن دول المجلس "قلقة ولا شك من تواتر التقارير حول انتقال حملة مكافحة الارهاب العسكرية إلى مناطق أخرى".

وقالت هذه المصادر أن دول مجلس التعاون تؤكد في هذا الجانب على ضرورة "وجود إطار دولي لأي عمل عسكري في أي منطقة أخرى تشكل بؤرة أو ملاذا "لأعمال ذات طبيعة ارهابية".

---

[1]) جريدة الشرق الأوسط، 2001/12/29.

وفي ختام اجتماعات وزير الخارجية المصري احمد ماهر مع تانج شوان وزير خارجية الصين، أكد الوزير الصيني أن بلاده تعارض الخلط بين الارهاب وبين النضال المشروع للدول العربية ضد العدوان الخارجي، ومن أجل الدفاع عن سيادتها. وأضاف الوزير الصيني الذي مثل بلاده في اجتماعات اللجنة المصرية الصينية أن بلاده تعارض ازدواجية المعايير في التعامل مع قضية الارهاب[1].

* * * *

[1]) جريدة الاهرام، 2001/12/25.

ملحق رقم 1

الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالارهاب الدولي*

يوجد في الوقت الراهن 19 معاهدة عالمية أو إقليمية تتعلق بموضوع الارهاب الدولي ويرمز لكل صك من الصكوك المدرجة أدناه بحرف على الهامش الأيمن، وتظهر الحروف في الجداول التالية، لبيان ذلك الصك:

ألف- الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، الموقعة في طوكيو في 14 أيلول/سبتمبر 1963 (دخلت حيز النفاذ في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1969): الحالة حتى 1 ايار/مايو 2001.

باء- اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، الموقعة في لاهاي في 16 كانون الأول/ديسمبر 1970 (دخلت حيز النفاذ في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1971): الحالة حتى 1 أيار/مايو 2001.

جيم- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، الموقعة في مونتريال في 23 أيلول/سبتمبر 1971(دخلت حيز النفاذ في 26 كانون الثاني/يناير 1973): الحالة حتى 1 أيار/مايو 2001.

دال- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 كانون الأول/ديسمبر 1973 (دخلت حيز التنفيذ في 20 شباط/فبراير 1977): الحالة حتى 13 حزيران/يونية 2001.

*) التدابير الرامية إلى القضاء على الارهاب الدولي، تقرير المدير العام البند 179 من القائمة الأولية، وثيقة رقم 56/160 تاريخ 3 7 2001 الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون ص 23-24.

هاء- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 17 كانون الأول/ديسمبر 1979 (دخلت حيز النفاذ في 3 حزيران/يونيه 1983): الحالة حتى 13 حزيران/يونيه 2001.

واو- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الموقعة في فيينا في 3 آذار/مارس 1980 (دخلت حيز النفاذ في 8 شباط/فبراير 1987): الحالة حتى 25 نيسان/أبريل 2001.

زاي- بروتوكول لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، الموقعة في مونتريال في 24 شباط/فبراير 1988 (دخلت حيز النفاذ في 6 آب/أغسطس 1989): الحالة حتى 1 أيار/مايو 2001.

حاء- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، المبرمة في روما في 10 آذار/مارس 1988 (دخلت حيز النفاذ في 1 آذار/مارس 1992): الحالة حتى 30 نيسان/أبريل 2001.

طاء- بروتوكول لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، المبرم في روما في 10 آذار (مارس) 1988 (دخل حيز النفاذ في 1 آذار (مارس) 1992: الحالة حتى 30 نيسان/ابريل 2001.

ياء- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، الموقعة في مونتريال في 1 آذار/مارس 1991 (دخلت حيز النفاذ في 21 حزيران/يونيه 1998): الحالة حتى 1 أيار/مايو 2001.

كاف- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الارهابية بالقنابل، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 كانون الأول/ديسمبر 1997 (فتح باب التوقيع عليها في 12 كانون الثاني/يناير 1998 لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 1999): الحالة حتى 13 حزيران/يونيه 2001.

لام- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1999 (فتح باب التوقيع عليها في 10 كانون الثاني/يناير 2000 لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2001): الحالة حتى 13 حزيران/يونيه 2001.

ميم- الاتفاقية العربية لقمع الارهاب، الموقعة في اجتماع عقد في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في 22 نيسان/أبريل 1998: الحالة حتى 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1999.

نون- اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الارهاب الدولي، التي أقرت في أواغادوغو في 1 تموز/يوليه 1999: الحالة حتى 1 تموز/يوليه 2000.

سين- الاتفاقية الأوروبية لقمع الارهاب، المبرمة في ستراسبورغ في 27 كانون الثاني/يناير 1977 (دخلت حيز النفاذ في 4 آب/أغسطس 1978): الحالة حتى 15 حزيران/يونيه 2001.

عين- اتفاقية منظكمة الدول الأمريكية لمنع الأعمال الارهابية التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص والابتزاز المتصل بها، التي لها أهمية دولية والمعاقبة عليها، المبرمة في واشنطن العاصمة في 2 شباط/فبراير 1971 (دخلت حيز النفاذ في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1973): الحالة حتى 5 شباط/فبراير 1999.

فاء- اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع الارهاب ومحاربته، التي أقرت في الجزائر العاصمة في 14 تموز/يوليه 1999: الحالة حتى 1 تموز/يوليه 2000.

صاد- الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الارهاب، الموقعة في كتماندو في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 (دخلت حيز النفاذ في 22 آب/أغسطس 1988): انضمت جميع الدول الأعضاء السبع في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند) إلى الاتفاقية.

قاف- معاهدة التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمكافحة الارهاب، المبرمة في منسك في 4 حزيران/يونيه 1999: الحالة حتى 4 حزيران/يونيه 1999.

ملحق رقم 2

الجدول 1

مجموع المشاركين في اتفاقيات دولية تتعلق بمحاربة الارهاب الدولي

التوقيع																		
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	ياء	كاف	لام	ميم	نون	سين	عين	فاء	صاد	قاف
41	77	60	29	39	45(أ)	69	41	39	51	59	43	22(ب)	3	37	17	36(ج)	-	8
التصديق والانضمام والخلافة																		
ألف	باء	جيم	دال	هاء	واو	زاي	حاء	طاء	ياء	كاف	لام	ميم	نون	سين	عين	فاء	صاد	قاف
171	173	174	107	95	69(أ)	107	52	48	66	24	3	12	-	36	13	-	7	-

(أ) تشمل الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية التي لم تدرج في الجدول 2.

(ب) تشمل السلطة الفلسطينية.

(ج) تشمل الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية.

المصدر: نفس المصدر السابق

ملحق رقم 3

التدابير المتخذة على الصعيد الوطني فيما يتعلق

بمنع الارهاب الدولي وقمعه

أفادت البحرين أنه، إلى جانب الاتفاقيات المتعددة الأطراف المعنية بالارهاب التي هي طرف فيها، فقد دخلت في اتفاقات إقليمية أخرى متصلة بالموضوع مثل اتفاق الأمن بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتفاق الرياض للتعاون القضائي.

وأعربت البحرين عن إدانتها للارهاب الدولي. وأوضحت فيما يتعلق بتدابير منع الارهاب الدولي والقضاء عليه، أنه لا يوجد في البحرين قانون خاص يتعلق بقمع الارهاب، كما أن قانونها الجنائي لا يتضمن أحكاما محددة تتعلق بالارهاب الدولي أو بتحديد تعريف له. إلا أنه، يمكن القول إن الأعمال الارهابية تخضع عموما للأحكام الواردة في القانون الجنائي.

وذكرت أن الارهاب الدولي، أصبح، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ظاهرة خطيرة تهدد السلام والأمن الدوليين، وتهدد بالتالي استقلال وسيادة بعض الدول التي تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة بشكل مباشر أو غير مباشر. لذلك، لا يسع المجتمع الدولي إلا أن يتفاوض بشأن الأدوات القانونية اللازمة لمكافحة الارهاب الدولي وأن يقوم بإعدادها وتطويرها، وذلك خدمة لاستقرار السلام والأمن الدوليين اللذين يعتبران الركيزتين الأساسيتين لنجاح وتطور برامج التنمية لدول الجماعة الدولية في مختلف مجالات الحياة.

وأشارت البحرين إلى أنه، بالإضافة لجهود الأمم المتحدة في مجال الارهاب، أبدت حركة بلدان عدم الانحياز تأييدها لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لغرض توحيد الجهود الدولية وتنسيق مواقف الدول من أجل قمع الارهاب والقضاء عليه.

وأضافت أنه ينبغي التأكيد على أهمية إيجاد تعريف قانوني متفق عليه للارهاب الدولي، حيث أن غياب التعريف القانوني لهذا المصطلح قد يؤدي إلى مخاطر الخلط في المفهوم بين الأعمال الإجرامية ذات الطابع الإرهابي التي يكون ضحيتها الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال وبين الحركات القومية التحررية التي تهدف أولا وأخيرا إلى ممارسة الارهاب.

وقدمت الكويت معلومات عن الاتفاقيات والبروتوكولات المتعددة الأطراف المتصلة بالارهاب الدولي التي هي طرف فيها. وبالاضافة إلى ذلك، أكدت الكويت أن الارهاب أيا كان شكله أو نوعه أو مصدره يعتبر جريمة جسيمة مرتكبة ضد الانسانية وانتهاكا لحقوق الإنسان.

وأضافت أنه إذا كانت الانسانية قد شهدت مثل هذه الظاهرة منذ أزمنة بعيدة، فإن ما شهدته العقود الأربعة الماضية فاق كل ما يمكن توقعه في السابق حيث تعدت هذه الظاهرة حدود الأقاليم وأصبحت ظاهرة دولية انتشرت في بقاع العالم وأفرزت معها آثارا جسيمة تهدد الأسس والدعائم التي تقوم عليها العلاقات الودية بين الدول وغيرها من المظاهر السلبية الأخرى التي أفرزتها هذه الظاهرة.

ولقد حرصت دولة الكويت على التأكيد وفي مختلف المناسبات وعبر العديد من المحافل الدولية عن موقفها الرافض لهذه الظاهرة. ودعت إلى تحقيق أقصى قدر من التعاون الدولي للقضاء عليها وعلى الآثار المترتبة عليها وللمحافظة على حق الإنسان في التمتع الكامل بالحقوق والحريات والتي من أهمها الحق في الحياة والحرية والأمان.

وفي هذا الصدد، فقد تعرضت دولة الكويت لحوادث إرهابية شرسة تمثلت بعضها في اختطاف طائراتها وإلحاق صنوف شتى من الأذى البالغ بركابها الأبرياء ومنهم من تم تصفيته جسديا. كما تعرضت منشآتها ومرافقها العامة وممتلكات الأفراد الخاصة للتدمير من جراء التفجيرات التي لحقت بها.

وقد وصلت الأعمال الارهابية التي تعرضت لها الكويت ذروتها بمحاولة الاغتيال الآثمة التي استهدفت شخص رئيس الدولة أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح عام 1985.

وعلى الرغم من بشاعة تلك الأعمال الارهابية وغيرها التي تعرضت لها دولة الكويت في الفترة السابقة على الغزو العراقي، وكانت تستهدف النيل من موقفها الرافض للارهاب وإرغامها على القبول بمطلب الإرهابيين، إلا أنها صمدت في وجه تلك المحاولات وأكدت للعالم أجمع أن التصدي للارهاب يكون برفض تلك المحاولات والتصدي لها بحزم مهما كان ثمن التضحيات.

وذكرت الكويت إنها إذ تقدر الجهود التي تبذل سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي لمكافحة تلك الظاهرة، فإنها لم تتوان عن اتخاذ عدد من الاجراءات القانونية والعملية التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة والتي تتمثل بالارتباط بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة ودعمها للجهود الإقليمية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة وقيامها على الصعيد الوطني بتطوير نظمها وأجهزتها التنفيذية والإدارية المختصة.

وقد حرصت الكويت على الارتباط بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الارهاب سواء تلك المتعلقة بأمن الطائرات أو تلك المتعلقة بالأفراد.

وأشارت أيضا إلى أن القرارات الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وعلى الأخص الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية والمتعلقة بمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي بكافة صوره وأشكاله، قد جاءت بناء على مبادرة من دولة الكويت.

وعلى صعيد الأنظمة والتشريعات الوطنية اتخذت الكويت سلسلة من الاجراءات العملية والتنفيذية وفقا لأحدث الوسائل الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة. ولعل من أهم ما يمكن الإشارة إليه القانون رقم 6 لسنة 1994 بشأن الجرائم المتعلقة بسلامة الطائرات والملاحة الجوية. كما أنشأت الكويت العديد من الأجهزة المتخصصة لهذا الغرض.

وقد جددت الكويت تأكيدها بمواصلة جهودها على كافة الأصعدة واستعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على الإرهاب بكافة أنواعه وأشكاله.

وقدمت الجمهورية العربية السورية معلومات عن الاتفاقات المتعددة الأطراف المناهضة للارهاب التي هي طرف فيها.

وفي ردها، أكدت الجمهورية العربية السورية من جديد إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله وصوره وسواء كان إرهاب أفراد أو جماعات أم إرهاب دول، بوصفها أعمالا إجرامية تستهدف حياة الأبرياء وممتلكاتهم وتنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ومرافقها العامة.

وشددت الجمهورية العربية السورية مجددا على ضرور التمييز بين الإرهاب المدان وبين أعمال المقاومة المشروعة والنضال الوطني ضد الاحتلال الأجنبي. وقد كفل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هذا الحق المشروع لجميع الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية من أجل التحرر.

وأوضحت أن الجمهورية العربية السورية كانت سباقة للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب ودراسة أسبابه والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر الأجنبي. وأيدت حركة عدم الانحياز هذه الدعوة في القمة الثانية عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز التي انعقدت في ديربان بجنوب افريقيا في الفترة من 29 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 1998 واعتبرتها من المبادرات الأساسية للحركة. وتلتها مبادرات عدة تم التأكيد عليها في الاجتماعات الوزارية اللاحقة وآخرها كان الاجتماع الوزاري المنعقد في كرتاخينا-كولومبيا يومي 8 و9 نيسان/أبريل 2000 التي أعادت التأكيد فيها على الموقف الجماعي للحركة بشأن الإرهاب. كما تم التأكيد فيها على ضرورة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإعداد رد منظم ومشترك من المجتمع الدولي ضد الإرهاب بكافة أشكاله وصوره. وقد تم إدراج هذا البند في جدول أعمال اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها 210/01 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1996.

وأعربت الجمهورية العربية السورية عن تمسكها بعقد مثل هذا المؤتمر الذي نصت على ضرورة عقده قرارات الجمعية العامة حيث أشير إليه في القرار 110/54 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1999 ثم أعادت الفقرة 14 من القرار 158/55 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2000 التأكيد على ضرورة عقده.

وبعد ما ورد في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالارهاب، وقد انضمت إليها الجمهورية العربية السورية والتزمت بها وأصبحت بمثابة القوانين فيها، بمثابة الركيزة القانونية في سورية لمكافحة الارهاب على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الوطني فقد تضمن قانون العقوبات

السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 148 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 1949وتعديلاته عدة مواد تنص على تجريم الارهاب والمعاقبة على ارتكابه.

وأفيد بأن التشريع الجزائي السوري قد حرص على النص والملاحقة على ارتكاب جرائم الإرهاب ومكافحتها. كما تضمن قانون العقوبات أشد العقوبات حفاظا على أمن وسلامة المواطنين والأمن العام في البلاد والحفاظ على المؤسسات العامة والخاصة بعيدة عن أي تخريب.

كما أبرمت الجمهورية العربية السورية اتفاقات وبروتوكولات ثنائية عديدة مع دول مختلفة للتعاون في المجالات الأمنية وتبادل المعلومات وقمع الإرهاب وتسليم المجرمين.

وشاركت الجمهورية العربية السورية بجهد كبير في العمل الذي اضطلعت به الجمعية العامة عبر السنوات الماضية لإعداد اتفاقيات دولية جديدة لمكافحة الإرهاب الدولي. وما زالت الجمهورية العربية السورية تشارك بكل جد في العمل حول الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي التي سوف تسد ثغرات ما سبقها من اتفاقيات وتحدد بكل وضوح العمل الإرهابي المقصود ملاحقته وتجريمه بشكل لا يترك أي مجال للشك ويميز هذا العمل عن العمل المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي استنادا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وهي كثيرة ويشار من ضمنها إلى القرارين 159/42، المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 1987، و51/46، المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1991، وإلى القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

وذكرت الجمهورية العربية السورية أنها مازالت تتشبث بالأمل في أن يضع العمل الجاري لإعداد هذه الاتفاقية حدا لمشكلة تعريف الإرهاب الذي خلت منه الاتفاقيات القطاعية الدولية السابقة وذلك لعدم توافر النية السياسية الصادقة لحل هذه المسألة.

وأوضحت الجمهورية العربية السورية أنها ترى أن الحل يكمن في اعتماد التعريف الوارد في اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تم التقدم به كمقترح رسمي إلى اللجنة المخصصة لدراسة وإعداد اتفاقيات الإرهاب، التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها 210/51، وبذلك يتسنى إزالة الابهام المقصود به الخلط المتعمد بين ما هو إرهاب وما هو عمل مشروع. وعندها تختتم سلسلة الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب باتفاقية شاملة تحظى بالتوافق العام والتطبيق والتأييد العالميين.

ولقد عانت الجمهورية العربية السورية عبر السنين الماضية، ومازالت تعاني، حتى الآن، من إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل التي تحتل الجولان السوري وهو جزء لا يتجزأ من أراضي سورية وعزيز على كل مواطن في سوريا. وما زال المواطنون السوريون الرازحون تحت هذا الاحتلال يعانون أقسى أنواع القمع والقهر والترويع وشتى أنواع الإرهاب والمعاملات الوحشية خلافا للشرعية الدولية والقانون الدولي. إن الاحتلال هو أبشع أنواع الإرهاب.

وإن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد شعوب المنطقة وعدم تنفيذها لقرارات الشرعية الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) القاضيان بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي تحتلها حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967. إنما يعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

* * * *

المـــــراجع

1- الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، تقرير مختصر عن جهود انجازات مجلس وزراء الداخلية العرب في مكافحة ظاهرة الإرهاب، الجزائر، كانون الثاني 2000.

2- صحيفة الشروق التونسية 2001/9/12.

3- صحيفة الأهرام، 2001/9/13.

4- الحياة اللندية، 2001/9/13

5- الشروق، 2001/9/14

6- الاهرام، 2001/9/15

7- الحياة، 2001/9/15.

8- الشروق، 2001/9/15، 2001/9/18

9- صحيفة الأخبار المصرية 2001/9/16 ، 2001/9/20.

10- الاهرام، 2001/9/16.

11- الشرق الأوسط، 2001/9/16.

12- الحياة، 2001/9/17.

13- الاهرام، 2001/9/17.

14- الاهرام، 2001/9/18، 2001/9/19، 2001/9/20.

15- الشرق الأوسط، 2001/9/18 ، 2001/9/19.

16- الحياة، 2001/9/20، 2001/9/22 ، 2001/9/24.

17- الاهرام 2001/9/22 ، 2001/9/24.

18- الشروق، 2001/9/23، 2001/9/26، 2001/9/27، 2001/9/28.

19- الشرق الأوسط، 2001/9/26.

20- جريدة البلاد السعودية، 2001/9/24.


Bibliotheca Alexandrina
1213225